www.kassioun.org

942

الاثنين 2 كانون الاول 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

لماذا فشلت الجولة الثانية؟

انتهت يوم الجمعة الفائت، 29 تشرين الثاني، الجولة الثانية للجنة الدستورية المصغرة، دون انعقاد أي اجتماع لأعضائها الخمسة والأربعين. واقتصرت الجولة على سجالات بيزنطية حول جدول الأعمال، بالتوازي مع تبادل الاتهامات، بما يُوحي شكلياً، وشكلياً فقط، بالعودة إلى أجواء جولات جنيف السابقة التي تسيّدها المتشددون من الطرفين، بعقليتهم وطروحاتهم.

وإذا كانت المنابر السياسية والإعلامية قد أجهدت نفسها في التعامل مع الحدث بالطريقة التقليدية الصفراء التي سئمها السوريون، والتي تحاول تفسير الفشل إما عبر إلقاء التهم من طرف على الآخر، أو عبر الإغراق في تفاصيل جداول الأعمال المقترحة وعددها، ومن جاء إلى مبنى الأمم المتحدة أولاً ومن غادره أولاً، وما الذي قيل في الإعلام وإلخ، فإنّ من الضرورة بمكان الوقوف على الأسباب العميقة لهذا الفشل، دون إهمال التفاصيل بشكل كامل، لكن بوضعها ضمن حجمها الطبيعي كتفاصيل...

إنّ الأسباب العميقة لفشل الجولة الثانية، والتي ساهم بإفشالها المتشددون من الطرفين، يداً بيد كعادتهم، تتلخص في الأفكار الأساسية التالية:

أولاً: لا يزال بعض المتشددين يتعامل مع فكرة الحوار بين السوريين، والتوافق فيما بينهم، بوصفها مجرد واجهة لا قيمة لها، لتوافق دولي وإقليمي هو من يقرر مستقبل سورية؛ أي إنهم يتوهمون أنّ توافقاً كهذا كافٍ لوحده للوصول إلى الحل «وهنا، يحلم كل طرف بحل يتوافق مع مصالحه، ويراوغ عبر الحوار معلقاً آماله وأوهامه على تغير ما في التوازن الدولي يصب في مصلحته».

مما لا شك فيه أنّ التوافق الدولي والإقليمي حول حل الأزمة السورية، ولو بالحدود الدنيا، هو شرط لازم للحل، لكنه بالتأكيد ليس شرطاً كافياً، خاصة وأنّ الصراع الدولي يشير وضوحاً إلى أنّ حجم التوافق لن يصل في أي يوم من الأيام إلى التطابق، بل سيبقى ضمن حدود دنيا، وربما متوسطة. أي إنّ الجهد الذي على السوريين بذله للتوافق فيما بينهم، هو جهد لا غنى عنه إطلاقاً للوصول إلى الحل المنشود، ولتطبيق القرار 2254.

ثانياً: الاتجاه المعاكس للسابق بالظاهر، والمطابق بالجوهر، والذي يرفع وزن التوافق السوري الداخلي فوق التوازن الدولي والإقليمي، ولا يكتفي بعدم الاستفادة من التوافقات المنجزة فعلاً، بل ويسعى واهماً إلى اللعب على الثغرات ضمنها، ظناً منه أنّ أفضل طريقة لمنع أي تغيير في سورية، هي الحفاظ على محصلة صفرية ومدمرة للصراع الدولي حول سورية، بحيث يبقى الصراع مستمراً أطول فترة ممكنة، ويبقى التغيير وحل الأزمة بالتالي، معلقاً هو الآخر.

ثالثاً: إنّ طريقتي التفكير السابقتين، تعكسان انتماء أصحابهما إلى وضع دولي سابق، إلى ماضٍ انتهى، ولكنهم لا يعرفون العمل إلا ضمنه، ولذلك تغيب لديهم أية إرادة سياسية في التغيير، وفي المضي قدماً ضمن العملية السياسية.

إنّ الوضع الدولي والإقليمي الجديد، بتوافقاته وصراعاته، هو وضع جديد بالكامل، لا يمكن للمتشددين الاستمرار ضمنه، وعدم قدرتهم على التكيف مع الوضع الجديد تقلل بشكل متسارع فرصهم في أن يكونوا جزءاً من اللوحة السياسية لسورية الجديدة، والتي ستولد عبر التطبيق الكامل للقرار 2254، بما في ذلك اللجنة الدستورية، وصولاً إلى تقرير الشعب السوري مصيره ومصير بلده، بنفسه.

«نُخب المال- المركزي»... مسار نحو الدولرة [12]

شؤون عمالية

كيف يكون الإنتاج الصغير بديلاً للموسع؟

04

ملف «سورية 2019»

ماذا يعني «موت الفضاء السياسي القديم»؟

07

شؤون محلية

من الفقر إلى الجوع

10

شؤون اقتصادية

بريكس... على طريق إزاحة الدولار

14

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المرض العضال

كانت النساء ومازلن يرددن القول واصفين مرض السرطان، بأنه المرض الذي لا يجب ذكر اسمه أثناء الحديث كي يبقى ذاك المرض اللعين بعيداً عنهن وعن أولادهن باعتباره مرضاً خبيثاً لا شفاء منه، واليوم تسمية الدولار وذكر اسمه في الجلسات والاجتماعات الشعبية يشكل كابوساً حقيقياً، ويكدّر تلك الجلسات كون الدولار شبيهاً بذاك المرض الذي لا يسمّى كما كانت جدتي تطلق عليه، وسبب التكدير الذي تحدثه تسمية الدولار أنه أصبح مصدر الشقاء والتعاسة ومصدراً أساساً من مصادر عدم الرضا الذي يعيشه الناس ويعبرون بعدم رضاهم المتصاعد في مجالسهم وتجمعات عملهم، بسبب ما أحدثه ذاك اللعين الدولار في مستوى معيشتهم، الذي هو أداة فعالة وتأثيره نافذ في حياتهم اليومية، واستخدامه بالشكل الذي هو جارٍ الآن كمن يستخدم سلاحاً فتاكاً في مواجهة عدو له، فالدولار ومن يستخدمه بهذه الطريقة المزرية أصبح عدواً لكل الناس الفقراء لأن شقاءهم وتدهور مستوى معيشتهم وقلة حيلتهم في تدبير أمورهم مرتبط باسم الذي لا يسمى «الدولار» وبهذا الحل يبقى عند الناس كيف سيواجهون عدوهم اللدود دفاعاً عن بقائهم واستمرارهم في العيش؟.

الحكومة تتحفنا يومياً عبر إعلامها بأن إجراءاتها التي تسير بها هي إجراءات فعاله تقوم بحماية الناس ولقمة عيشهم وتحصن الغلابة والمساكين من تأثير الدولار وتصاعد قيمته بالنسبة لليرة السورية، ولكن واقع الحال يقول عكس ذلك، فكل شيء يباع يتم بيعه بإمرة الدولار، وتقاس الأسعار تبعاً لصعوده وليس لنزوله مهما كان النزول ضئيلاً فهذا ليس له اعتبار عند التجار ومن لف لفهم من قوى الاحتكار.

الملفت للنظر حول الزيادة الأخيرة على الأجور أنها ستحسن الوضع المعيشي وستحسن القدرة الشرائية، وأنها خيار يأتي ضمن الخيارات الإستراتيجية في تحسين الأمور عند العمال والموظفين، وهذا الكلام لم يطرح بعد دراسة نتائج الزيادة على الأجور لمعرفة نتائجها المباشرة إن كانت ستحسن المستوى المعيشي أم لا، بل تم قبل أن يستلم الناس الزيادة وتدور مفاعيلها في الأسواق والتي على أساس ذلك يتم قول ما يجب قوله حول الزيادة ومفاعيلها، حيث تقاس الأمور بنتائجها، والنتائج الأولية ابتداءً من حجم الضرائب على الأجور وليس انتهاءً بنسب ارتفاع الأسعار التي التهمت الزيادة من يومها الأول، وبهذا تكون الحكومة عبر ضرائبها المفروضة على الأجور وارتفاع الأسعار بسبب الدولار قد جعلت الأجور وزيادتها هباءً منثوراً، أليس هذا ما يجري الآن؟.

المحكمة العمالية «3»

باعتبار العامل الطرف الضعيف في العلاقة العمالية فقد تم إعفاؤهُ من توكيل محامٍ، وبالتالي فإن العامل يستطيع أن يقوم بقيد دعواه بنفسه ومتابعتها في جميع مراحل التقاضي «البداية والاستئناف والطعن نفعاً للقانون». وقد تم النص على هذا الإعفاء بشكل صريح في المادة رقم /7/ من قانون العمل رقم /17/ لعام 2010 والتي جاء فيها: «تعفى الدعاوى العمالية التي يرفعها العمال أو أصحاب الاستحقاق عنهم أو نقابات العمال بموجب أحكام هذا القانون من توكيل محام ومن الرسوم والتأمينات القضائية والكفالات القضائية في جميع مراحل التقاضي».

■ اديب خالد

والإعفاء الوارد في نص المادة السابقة يشمل العامل أو أصحاب الاستحقاق عنه أو نقابات العمال، ولا يشمل أصحاب العمل، وبالتالي فإن أصحاب العمل ملزمون بتوكيل محام.

ولكنَّ هذا النص ورغم إعفاء العمال من توكيل محامٍ فقد ترك العامل لوحده يجابه محامي أرباب العمل في المحكمة، وبالتأكيد لن يكون في مقدوره تحصيل حقوقه لعدم معرفته بالقوانين، وليست لديه خبرة كافية في السير بالدعاوى. لذلك لا بد استكمالاً لهذه المادة أن تقوم نقابات العمال بإنشاء مكتب حقوقي استشاري في النقابات، وظيفته تقديم النصح والإرشاد للعمال في الدعاوى التي يرفعونها على أرباب العمل أو التعاقد مع محامين وظيفتهم الدفاع عن العمال في المحكمة.

إقامة الدعوى واحدة من قبل عدة عمال

من حيث المبدأ القانوني لا يجوز إقامة دعوى واحدة من قبل عدة مدّعين ما لم تكن حقوقهم ناشئة عن التزام واحد، سواء أكان هذا الالتزام ناشئاً عن عقد أم عمل غير مشروع أو إثراء بلا سبب، واستثناء من هذا المبدأ فقد أعطى قانون التنظيم النقابي رقم /84/ لعام 1986 وتعديلاته الحق لمكتب النقابة بالتقاضي أمام جميع المحاكم بالنسبة لمصالحها ولمصالح أعضائها في القضايا الناجمة عن عقد العمل، وهذا ما نصَّت عليه المادة /18/ من القانون التي نصت على ما يلي: «للنقابة كما للاتحاد المهني ولاتحاد عمال المحافظة وللاتحاد العام حق التقاضي أمام جميع المحاكم والجهات ذات الاختصاص القضائي بالنسبة لمصالحها، وبالنسبة للمصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها أو لجميع العمال من ممارسي المهنة التي تمثلها، وذلك في القضايا الناجمة عن علاقات العمل، ويجوز للجهات المعدة في هذه الفقرة أن تجمع في دعوى واحدة طلبات ذات صفة واحدة لعدد غير محدود من العمال من أعضائها ولو كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة».

الدعوى العمالية

حسب المادة /207/ من قانون العمل رقم /17/ لعام 2010 وتعديلاته، فإن المحكمة تطبق الأصول والإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية.

وقد أعفى المشرع العمال من دفع الرسوم والتأمينات واللصيقة القضائية والكفالات القضائية في جميع مراحل التقاضي، وورد هذا الإعفاء بنصّ المادة /7/ من قانون العمل رقم /10/.

كما نصت المادة رقم /8/ من قانون العمل على أنه «تعفى جميع طلبات العمال وشكواهم من كافة الرسوم مهما كان نوعها».

وهذا الإعفاء يستفيد منه العامل فقط ولا يستفيد منه أصحاب العمل، وفيما يتعلق بباقي الإجراءات المتعلقة بسير الدعوى فيطبَّق عليها قانون أصول المحاكمات المدنية.

التبليغ في الدعاوى العمالية

بالنسبة للتبليغ وميعاد الحضور فتطبق الأصول والإجراءات الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية، ولكن نتيجة للأحداث التي مرت بها البلاد فقد أصدر المشرع المرسوم رقم /25/ لعام 2013 الذي أجاز التبليغ بالصحف اليومية في العاصمة وفي لوحة إعلانات المحكمة بقرار معلل من رئيس المحكمة، وعلى الموظف المختص بيان سبب التعذر في محضر التبليغ على أن يتم التبليغ قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من تاريخ موعد الجلسة مع مراعاة مهلة المسافة.

ولكن على أرض الواقع كان هذا المرسوم في صالح أرباب العمل الذين قاموا برفع دعاوى تسريح على عمالهم «بحجة تبليغهم عن طريق الصحف» في ريف دمشق دون علمهم وتم فصلهم بقرار من المحكمة العمالية، لا سيما أن التبليغ بالصحف اليومية يشكل عبئاً مادياً على العامل الذي يتوجب عليه تبليغ مذكرتي الدعوة والإخطار وخلاصة الحكم، وهذا يتعارض مع الغاية التي توخّاها المشرع من التخفيف عن العامل فيما يتعلق بإعفائه من الرسوم واللصيقة القضائية وغيرها.

وحبَّذا لو عامل المشرع الدعاوى العمالية من حيث تكلفة تبليغها بالصحف برسم مقطوع مخفف ولم يعاملها كباقي الدعاوى، حيث التكلفة وفق عدد الكلمات المذكورة في التبليغ، وفي ذلك تسهيلٌ على العامل وإنصاف له وتماش مع نصوص قانون العمل، التي حاولت التخفيف من الأعباء المادية المترتّبة عليه للحصول على حقوقه.

تطوير الضمان الاجتماعي للعمال

على الرغم من تأكيد قانون التأمينات الاجتماعية على الحماية الاجتماعية لكلّ العمال في البلاد، إن كانوا يعملون في القطاع الخاص أو قطاع الدولة، وإلزام جميع أرباب العمل بالتأمين على كافّة العاملين لديهم، لا يزال حق العمال هذا الأساس في الضمان الاجتماعي بعيد المنال لنسبة كبيرة من العمال.

■ نبيل عكام

فالضمان لا يغطي سوى العاملين في قطاع الدولة وجزء صغير من عمال القطاع الخاص الذين يعملون بعقود شبه منتظمة، في حين تُستثنى أعدادٌ كبيرة أخرى من التغطية، مثل العاملين في القطاع غير المنظم وهو قطاع ضخم، والعمال المياومين والعقود المؤقتة والعاملين بالنقاط وغيرهم. حيث يتمتَّع العاملون في قطاع الدولة عموماً بمزايا ضمان اجتماعي أكبر من نظرائهم في القطاع الخاص، من خلال تسجيل هؤلاء العمال برواتهم الحقيقة خلافاً لعمال القطاع الخاص الذين يؤمِّن عليهم ربُّ العمال برواتب وهمية لا تمت بصلة لرواتبهم الحقيقية، وهذا يشكل خرقاً صريحاً لقانون التأمينات الاجتماعية. ويعتبر من جهة أخرى عائقاً أمام حركة سوق العمل. ويساهم في ارتفاع معدلات انتشار وتوسيع العمل غير المنظم، وارتفاع مستويات البطالة التي تسهم في زيادة معدلات الفقر والمهمَّشين في المجتمع .وقد أكَّدت كلُّ اتفاقيات العمل الدولية والعربية على أهمية وضرورة شمول كل العمال بالضمان الاجتماعي من خلال حماية العمال من الأمراض المهنية وتعويضات حوادث العمل والأمراض المهنية، هذا غير تعويضات العجز والشيخوخة.

إنّ تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تشمل قاعدة عريضة ومستدامة في المجتمع يتطلب توزيع الدخل الوطني أي «عوائد النمو الاقتصادي» بطريقة أكثر عدالة وإنصافاً، وأنه لا بدَّ من توفير تلك الحماية الضرورية من الفقر. وتحتل الحماية الاجتماعية تحت مظلة التأمينات الاجتماعية وتطوير آليات وطرق تدخلها في سوق العمل وتغطية جميع العاملين بأجر، درجة كبيرة من الأهمية للمساهمة في تعزيز تأمين الدخل بعد فقدان العامل العمل بسبب العجز الصحي أو الشيخوخة، ويتعيَّن على الدولة أولاً ومؤسسة التأمينات الاجتماعية بذل المزيد من الجهود لضمان استمرار هذه الحماية الاجتماعية كآلية لا يمكن الاستغناء عنها للتضامن والتكافل الاجتماعي للعمال، تقوم على مبادئ الشمول في الوصول والمساواة لكل العاملين بأجر.

إن أكثر بلدان العالم أنشأت مؤسسات للضمان الاجتماعي للتغطية الفعّالة للضمان الاجتماعي. وطبّقت عدة بلدان تدابير كي تكون أنظمة الحماية الاجتماعية متوافقة مع الواقع المتغير في سوق العمل، من خلال تبني منافع تأمين مختلفة، كالبطالة على سبيل المثال، وكذلك توسيع نطاق التغطية لفئات معينة من العاملين لحسابهم. وهذا ما تم إدراجه في قانون التأمينات الاجتماعية، ومع ذلك فإن هذا التدبير غير كاف لضمان تغطية شاملة ومستويات كافية من المنافع. حيث ركَّز هذا التعديل على توفير المعاشات التقاعدية فقط دون أن يغطي المخاطر الأخرى كالمرض المهني أو حوادث وإصابات العمل والعجز الصحي، مما يمثل مصدر قلق كبير للمؤمَّن عليهم لحسابهم. وتوصي منظمة العمل الدولية والعربية من خلال مؤتمراتها وندواتها المختلفة، والتي يحضر معظمها مندوبو سورية على تعزيز تلك السياسات التي تؤدي إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية المناسبة لجميع العمال، إضافة إلى أفراد المجتمع، ليشمل الضمان الاجتماعي الوصول إلى الرعاية الصحية وتأمين الدخل، وتعويض البطالة والمرض والعجز وإصابات العمل أو فقدان أحد مصادر الدخل الرئيسة. وهذا ما اعتمدته منظمة العمل الدولية في دورتها المئة لمؤتمر العمل الدولي في عام 2011. إن تطوير قانون التأمينات الاجتماعية بما يتناسب مع متطلبات تطوير خدمات ومصالح الطبقة العاملة لا بدَّ أن يكون أيضاً من المهام التي تندرج أمام النقابات التي تستعدُّ اليوم لمؤتمرها العام في الدورة الجديدة.

الطبقة العاملة

إضراب في تشيلي

نظمت نقابات عمالية إضراباً عاماً يوم الاثنين في تشيلي، بسبب عدم استجابة مطالب العمال وحل الأزمة الحالية في تشيلي. ويطالب العمال في الإضراب برفع الحد الأدنى للرواتب، بأن يكون الحد الأدنى للمعيشة يساوي الحد الأدنى للأجور، ووضع خطة للقضاء على البطالة، بالإضافة إلى ضمانات الحصول على الصحة والتعليم. وقالت نقابة العمال «CUT» في بيان لها «علينا أن نضرب بقوة ونُجبر السلطات على الاستماع إلى صوتنا وإجبارهم على عدم استخدام العنف». وأضافت نقابة العمال CUT في البيان «لا يمكن أن يدفع العمال «المنظمة»، التحديات، بل يجب أن يكونوا أغنى 1% ممن يتولون تمويل الأجندة الاجتماعية»، هذا واستمر الإضراب قرابة ثلاثين يوماً.

إضراب عمّال الخطوط الجوية الوطنية الفنلندية

نفَّذ عمال الخطوط الجوية الوطنية الفنلندي إضراباً عن العمل يومي الأحد والاثنين الماضي من شهر تشرين الثاني، تضامناً مع عمال خدمة البريد بعد فشل المفاوضات مع ممثلي العمال، حيث يشارك في الإضراب أكثر من 10000 عامل في خدمة البريد التابعة للقطاع العام، من أجل تحسين الأجور، ومن المتوقَّع أن يستمر حتى أعياد الميلاد في حال فشل المفاوضات مع ممثلي العمال، حيث تقوم العديد من النقابات الفنلندية بدعم الإضراب الذي ينفذه عمال خدمة البريد. ومنها اتحاد عمال البحارة الفنلندي واتحاد الغذاء الفنلندي، وكذلك عمال اتحاد الكهرباء، الذي سيستمر إضرابهم التضامني حتى الثامن من كانون الأول، وكذلك اتحاد عمال السكك وغيرهم.

فض اعتصام وإضراب 300 عامل

تمكن عمال شركة «اكتف وير» للملابس وهي شركة مساهمة في منطقة الفيوم في مصر، وذلك بعد عمليّات التفاوض التي تمت مع إدارة الشركة، أثناء الإضراب والاعتصام الذي نفذه أكثر من 300 عامل من تحصيل حقوقهم، وتعهدت إدارة الشركة خلال الاتّفاق بصرف المستحقات المالية لعمال الشركة المتأخرة والمتمثلة في رواتب شهور أيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني لعام 2019 خلال الأسبوع الحالي، وإعادة فتح المصنع. وأوضحت وزارة القوى العاملة المصرية أنها تتابع تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من خلال مديرية القوى العاملة بالفيوم، هذا وقد شهدت القطاعات الإنتاجية والخدمية في مصر العديد من الإضرابات العمالية متفاوتة المدة، مطالبين بزيادة أجورهم ونسبتهم من الأرباح التي تحققها الشركات التي بعضها للقطاع العام والبعض الأخر مستثمر خليجياً أو محلياً.

استمرار إضراب عمال النظافة في عدن

أعلن عمال النظافة في عدن الدخول في إضراب عام للمطالبة بحقوقهم المشروعة من أجور وغيرها من التعويضات، حيث شهدت معظم أحياء مدينة عدن تراكما كبيراً للقمامة والمخلفات. الأمر الذي أدى إلى انبعاث الروائح الكريهة والنتنة التي قد تتسبب بانتشار الأمراض والأوبئة بين أوساط الموطنين. وما زالت الجهات المختصة لا تقوم بواجبها اتجاه العمال وهي تقوم بتطنيش مطالب العمال مما أثار غضب المواطنين والعمال الذين لا يحصلون على حقوقهم، ويجري التأخُر لأشهر في دفع أجورهم مما يُرتِّب على العمال أعباءً إضافية تزيد من معاناتهم.

كيف يكون الإنتاج الصغير بديلاً للموسع؟

يُكثر الإعلام في الفترة الأخيرة من الترويج لفكرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ستكون مدعومة من قبل الحكومة، حيث عملت لهذا الغرض الهيئات والمؤسسات على مختلف أنواعها من أجل دعم هذا النوع من المؤسسات التي ستكون مخرجاً حقيقياً لأزمة الإنتاج الكبير القائم، الذي يعاني صعوبات كبيرة في عمليات تدويره لعجلات الإنتاج، هذا ما يعبر عنه الصناعيون بمختلف قطاعاتهم الإنتاجية، وخاصة مع التغيرات الكبيرة اليومية الحاصلة بسعر الدولار مقابل الليرة السورية، مما جعل حجم الإعاقة يكبر لدى الصناعيين وحجم الإرباك يزيد لديهم باعتبار تأمين المواد الأولية وقطع الغيار للخطوط الإنتاجية وغيرها من مستلزمات مرتبطة بسعر الدولار وتقلباته السريعة باتجاه الأعلى لصالح الدولار. وهذا الأمر ينعكس على التكاليف، وبالتالي على التسعير والقدرة على المنافسة من أجل التسويق المحلي أو التصدير، والتصدير إلى الخارج تعترضه المنافسة من قبل البضائع الأجنبية التي لا تتعرض لنفس الظروف التي تتعرض لها العملية الإنتاجية برمتها في سورية. ومن هنا لا تكون هناك قدرة على التسويق الخارجي والمنافسة.

■ عادل ياسين

تقول بعض الدراسات الصادرة بأوقات متفاوتة ومصادرها متعددة: إنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تبلغ نسبتها 95% من منشآت القطاع الخاص وهي تُصنَّف بمعظمها ضمن ما يسمى اقتصاد الظل، وهذه النسبة الكبيرة من المنشآت متوزعة في الأقبية وأماكن أخرى أشبه بمناطق العشوائيات، أي إن الشروط التي تنج بها هذه المنشآت ظروف عمل غير صحية، وتتعرض لمصاعب كبيرة في عمليات الإنتاج من حيث تأمين مستلزماتها الإنتاجية، وخاصة تأمين المشتقات النفطية والكهرباء وكذلك موادها الأولية. ويمكن أن نضرب مثالاً على واقع هذه المنشآت، صناعة الجوارب التي تعمل في البيوت والأقبية ولديها عدد ضئيل من العمال لا يخضعون لأي قانون ينظم علاقتهم برب العمل الذي يمكن اعتباره فوق مستوى العامل بقليل، كونه هو المعلم بالعمل، وأيضاً صاحب مكان العمل وبالمثل صناعة الألبسة التي تعمل لصالح المعامل الكبيرة بالقطاعي، وتلك المعامل منصرفة إلى أمور أخرى قد تكون تجارية أو مالية خاصةً أثناء الأزمة والصعوبات التي لاقتها من جرّاء ذلك.

إن الحلول المطروحة من أجل خروج الإنتاج من مأزقه ليست بالحلول التي تريد إخراج الصناعة من عنق زجاجتها، لأن ما يطرح الآن من تصوُّرات هو للمستقبل وليس هناك إجراءات فعلية يمكن أن تكون مخرجاً فعلياً، لأن المخرج الفعلي لدعم الصناعة صغيرها أو كبيرها أو متوسطها يحتاج إلى إجراءات تُمكّن الصناعيين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إنجاز عملهم وهذا تعترضه الكثير من الصعوبات في ظل غياب الموارد التي تُمكّن من الاستثمار.

لقد قدم مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصفاً دقيقاً لواقع تلك المشاريع المنوي دعمها وتتلخص:

تعتمد المشروعات على المدَّخرات الشخصية والقروض أو من جهات أخرى، كالمرابين والبنوك التي لا تتعامل مع هذا النوع من المشروعات، وذلك لانخفاض الثقة الائتمانية لدى البنوك.

معظم المشروعات تجد مشكلة في التواصل مع الزبائن المحتملين.

72% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها مشاكل تسويقية.

صعوبة في تأمين المواد الأوّلية أو قطع الغيار للآلات.

45% من هذه المشروعات لديها مشكلة فنّية.

53% لديها مشكلة في العمالة.

وأضاف إنّ تحسين وضع البيئة إيجاباً على القطاع الذي تتخصص فيه، والذي يشكل أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في سورية، وبالتالي يعتبر أكبر مشغِّل لليد العاملة والذي ستعتمد عليه معظم الحلول الاقتصادية والاجتماعية فيما بعد.

أمام ما تقدَّم هل يمكن لتلك المشروعات أن تكون محل رهان من أجل الحلول الاقتصادية والاجتماعية؟

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والزراعية منها، قضية اقتصادية هامة للحجم الذي تشغله من الاقتصاد السوري، ولكن لا نعتقد أنها ستكون هي المخرج الحقيقي للواقع الاقتصادي الصناعي الزراعي كما عبرت عن ذلك هيئة تنمية المشروعات في جلساتها الأخيرة، العالم اتجه منذ سنوات طويلة نحو الإنتاج الموسع والكبير، باعتباره يحقق نمواً عالياً يسهم مساهمة كبيرة في التنمية المطلوبة، ويحقق موارد مهمة للخزينة، خاصةً إذا تأمّنت له الظروف المناسبة الداعمة له لكي يصبح محور النشاط الاقتصادي الاجتماعي، وسورية كما نعتقد تملك من القدرات الإنتاجية ما يمكّنها من أن تكون في مقدمة الدول المصنِّعة باعتبار أن لديها مقومات زراعية تستطيع الاستفادة منها إلى الحد الأقصى، ولكن كما هو معمول لأجله، فإن التوجهات والسياسات فيما يخص الإنتاج الحقيقي الصناعي الزراعي ليس من الأولويات التي يمكن الحديث عنها، والرهان ليس بهذا الاتجاه، بل باتجاه الاقتصاد الريعي الذي تنشط الحكومة بالدعاية له، وعقد المؤتمرات من أجله، للترويج له باعتباره قاطرة النمو كما يصرِّحُ العديدون، وهو يعبر عن مصالح قوى رأس المال التي توظف استثماراتها في مطارح تكون دورة رأس المال فيها سريعة ومخاطرها أقل وعمالتها أيضاً أقل قياساً بالمشاريع الإنتاجية.

إنَّ دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مهمٌ مع تأمين الظروف المناسبة لها لتجاوز المعيقات التي توضع في طريقها، وهي رافد مهم للاقتصاد الوطني للحيز الذي يشغله، ولكن الأهم من ذلك كله ذلك هو الإنتاج الحقيقي الكبير الذي يحقق نسب النمو المطلوبة للتنمية، وهو المخرج الحقيقي من البطالة والفقر والتهميش.

العالم اتجه منذ سنوات طويلة نحو الإنتاج الموسع والكبير باعتباره يحقق نمواً عالياً يسهم مساهمة كبيرة في التنمية المطلوبة

قراءة في كتاب د: قدري جميل بعنوان

«الأزمة السورية- الجذور والآفاق»

من المعروف أنّ لكل حزب دوراً وظيفياً يقوم به، يقوم الحزب من خلاله بالدفاع عن مصالح طبقة اجتماعية محددة. وفي حال فقد الحزب دوره الوظيفي يفقد ثقة قاعدته الطبقية به، ويتحول إلى حزب يعمل بكل شيء ما عدا السياسة، والقضية هنا يمكن توضيحها كما يلي: نعتبر الدولة، والمجتمع وضمير المجتمع «الأحزاب» هي رؤوس لمثلث متساوي الأضلاع، وباعتبار أن الدولة كجهاز مكلف بمهمة معينة من قبل المجتمع فلديها ميل دائماً للإفلات من رقابة المجتمع، كونها أرضية خصبة للفساد والإفساد فتعمل على شراء ضمير المجتمع عبر الامتيازات المادية والمعنوية، وهنا يفقد الحزب دوره المعنوي الهامّ جداً، وبنفس الوقت تفقد الدولة جهاز الرقابة عليها من قبل الأحزاب والمجتمع.

■ إعداد أكرم فرحة

لكن من المعروف أن المجتمع مثل الطبيعة لا يحب الفراغ، ونتيجة التناقضات الكبيرة التي يعيشها المجتمع، والتي يصعب حلّها تنفجر الحركات الشعبية لضرورات موضوعية وضمن مفهوم النظرية الجيبية التي أثبتت الحياة صحتها.

ففي سورية نتيجة انخراطها بالمزالق الليبرالية المختلفة، حيث ارتفع الفقر 40% وارتفع مستوى البطالة، وانخفضت نسب النمو، وشعارهم كان: دع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو، أي دع الفقراء يزدادون فقراً فهم معيقون للنمو وهذا التطور الذي حدث عملياً خلق الأرضية المادية الاجتماعية للانفجار.

فالحركة الشعبية في سورية حصلت ضمن مفهوم المد العالمي التاريخي وضمن انتقال هذا المد إلى منطقتنا، فالانفجار في نسخته الأولى هو الثورة الفرنسية عام 1789، والنسخة الثانية لهذا المد في روسيا 1905 و1917. حيث استمر لعام 1945 مجتاحاً أوروبا وآسيا وإفريقيا والموجة الثانية للحراك امتدت على ثلث الكرة الأرضية.

وإذا كان مركز ثقل انفجار الحركة الشعبية هو في الشرق الأوسط فهذا ينبئنا بأن المراكز السابقة جميعها داخلةٌ حكماً في إطار هذه الموجة عاجلاً أم آجلاً. والجديد في هذه الموجة أنها ستستكمل تغطية العالم كله مؤكدةً أن الرأسمالية دخلت حقبةً خطيرة ومهمة، ويمكن أن تكون أزمتها نهائية إذا توفر الظرف الذاتي.

إن إحدى خصائص تطور الوضع السوري هي تنوعها الثقافي الغني جداً وهو عامل قوة لها بمقدار ما هو عامل ضعف أيضاً، لأنه اليوم يريد البعض تحويل هذا العنصر إلى عامل ضعف وتفتيت وتقسيم، ولذلك من يريد أخذ الحركة الشعبية بيده يجب أن يكون عابراً للطوائف والأديان والقوميات، لأن الثقافة عند الشعوب تتراكم تاريخياً وتشكّل منظومة القيم والتقاليد التي تلعب دور نظام المناعة عبر الذاكرة الوطنية، فالبعض يعمل على إحلال محلها منظومة قيم تستند إلى الفردية والأنانية، وبذلك يتم تحطيم جهاز المناعة الوطنية ويستخدم الإعلام الغربي لتحقيق هدفه «الأفلام- الموسيقا- المجلات- الألعاب وأشياء أخرى كثيرة متنوعة». ومن الناحية الاقتصادية نرى أن حجم الرساميل المتراكمة في دول الشمال الغني تتطلب مساحات جديدة للحركة، وإذا لم يتوفر ذلك فهي مهددة بالاختناق، ولذلك المؤسسات الدولية المختلفة، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد والبنك الدوليين تعمل على تنفيذ هذا التوجه عبر تحطيم أية حدود كانت اقتصادية أو سياسية أمام حركة الرساميل، وهدفها إلغاء مفهوم السيادة الوطنية في الممارسة، لأن السيادة الوطنية تعني وجود حدود اقتصادية أو سياسية ووجود قرار سياسي مستقل.

فعندما طرح- خلال الأزمة السورية- شعار التوجه شرقاً لم يستطع هذا الطرح أن يشق طريقه لأن 70% من التجارة الخارجية مرتبطة بوكلاء استيراد وتصدير محليين ومرتبط بخطوط استيراد وتصدير أوروبية وبموظفين من جهاز الدولة مرتبطين بالوكلاء، ولذلك عندما فرضت الأزمة التوجُّه شرقاً إلى الناحية السياسية، ولكن على المستوى الاقتصادي لم ينجح وجرت مقاومة التوجه شرقاً ممن هم قائمون على السوق ومن موظفي جهاز الدولة مرتبطين منذ عشرات السنين.

وعند التصدي للهجوم الاقتصادي الأوروبي قلنا يوجد طريقان، الأول طريق يوسف العظمة الذي اتخذ القرار في معركة ميسلون حيث خسرها عسكرياً وربحها سياسياً. والطريق الثاني، طريق التجار الذين جروا عربة غورو والذي فيما بعد قدم التحية ليوسف العظمة وأكياس، التبن لمن جر عربته.

هل الرأسمالية الاحتكارية اليوم تعيش حالة احتضارية؟ أعتقد للجواب عن هذا السؤال نحتاج لمستوى معرفي كبير جداً، وهنا لا بدَّ من الاستعانة بما كتبه ماركس ولينين.

يقول ماركس: «البشرية لا تطرح على نفسها إلا تلك المسائل التي تقدر على حلها» إلا تلك المسألة التي باتت شروط حلها متوافرة لأنه إذا دققنا النظر لوجدنا أن المشكلة نفسها لا تظهر إلا عندما توجد أو تبدأ في الوجود الظروف المادية الكفيلة بحلها.

أما لينين فجوابه كان من خلال كتابه. «الإمبريالية هي الاحتكارية» أعلى مراحل الرأسمالية حيث حدد ملامح الرأسمالية الاحتكارية بـ :

1. تكوّن الاحتكار على السوق وعلى الإنتاج وانتهاء التنافس الحرّ.

2 تكوّن الرأس مال المالي نتيجة اندماج الرأسمال الصناعي والتجاري والمصرفي وتديره طغمة مالية قليلة العدد وتتحكم بالاقتصاد والسياسة.

3. الانتقال إلى مرحلة تصدير الرساميل كناشط أساس يحل محل تصدير البضائع، وتقوم هذه الرساميل عبر تصديرها بنهب ثروات البلدان التي صُدّرت لها.

4- تقوم الاحتكارات الإمبريالية بتقاسم مناطق النفوذ بناء على قاعدة التناسب بين حجم الرأسمال والتطور.

5- تقوم البلدان الإمبريالية بتقاسم وإعادة تقسيم النفوذ بينها على أساس القاعدة السابقة نفسها، مما يسبب حروباً كبيرةً أحياناً تؤدي إلى تثبيت موازين القوى الاقتصادية.

أهم مراحل تطوُّر الرأسمالية الاحتكارية ووصولها إلى مرحلة الاحتضار:

جرى تمركز هائل للإنتاج والثروة، وبالتالي تمركز للمال وهذا التطور يؤدي إلى انخفاض معدل الربح «الربح هو الهدف الأساس للرأسماليين» بسبب تعقد التركيب العضوي لرأس المال، والمقصود بالتركيب العضوي بأبسط توصيف له: الرأسمال حتى يحافظ على الربح الذي تحقق في الدورة الأولى يلزمه وضع رأس مال أكبر في الدورة الثانية. مما خلق حاجة عند الاحتكاريين لتحطيم المنافسين من منتجين صغار ومتوسطين، ومرة أخرى ينخفض معدل الربح لنفس السبب مما يدفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج، حيث معدّل الربح أعلى، وهذا أوصل الاحتكارات إلى اقتسام العالم بين اتحاداته وصولاً إلى منظومة واحدة لها مركز إمبريالي ناهب لثروات العالم وأطراف تابعة له ومنهوبة، فيصل الاحتكار إلى وضع تنتهي عنده عملية التوسع الأفقي والانتقال نحو التوسع العمودي، وعدم وجود مركز إمبريالي بديل، وبالتالي أي نمو لاحق على المستوى العالمي يصبح محكوماً بإعادة توزيع الثروة وهذا يفاقم وضعها أكثر.

إن التناقض ضمن المنظومة الرأسمالية نفسها لا يسمح بانهيارها إلا إذا وجهت لها ضربة خلال أزمتها نفسها

وكما نعلم، أن التناقض ضمن المنظومة الرأسمالية نفسها لا يسمح بانهيارها إلا إذا وجهت لها ضربة خلال أزمتها نفسها، وإذا نظرنا إلى الأفق في حركة الشعوب اللاحقة سنرى أنَّ ميزان القوى سيتغير باتجاهها وصولاً للانهيار الكامل والنهائي للإمبريالية.

على ضوء ما تقدم يمكن الجزم بأنَّ هذه المرحلة هي آخر أيام البلطجة الأمريكية وأن الشعب السوري وبالتعاون مع حلفائه وبتنفيذ القرار 2254 والالتزام بمخرجات سوتشي، سيجد الطريق المناسب لإخراج الأمريكي من سورية، كونه مركز النهب العالمي الأساس، وذلك عبر التفاهم بين السوريين أنفسهم من جهة، وبين ثلاثي أستانا من جهة أخرى، مع تخفيض وزن الأمريكي إلى الصفر، وهذا ما سيجري وضمن آجال غير بعيدة حيث إن بعض مؤشراتها ستأتي من الداخل الأمريكي على أبواب الكساد العظيم القادم.

الولع بالنفط السوري

لم يخف الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ولعه بالنفط، معلناً حبه للنفط السوري في أكثر من مناسبة، وأنه سيأخذ حصة الولايات المتحدة منه «على حد قوله».

عروة صعب

تلك التصريحات فتحت باب التساؤلات حول غياب الحديث عن النفط السوري طوال الفترات الماضية والدراسات الموجودة عن آبار النفط السورية، وما فيها من احتياطي قد ينهض بسورية بشكل غير مسبوق إذا ما استثمر بشكل جيد.

تاريخ النفط والغاز السوريين

بدأت أعمال البحث والتنقيب عن النفط والغاز في سورية عام 1933. وفي عام 1956 تم أول تدفق تجاري من النفط في تركيب كراتشوك، وبدأ إنتاج النفط في سورية في أيار من عام 1968 بوصول أول برميل من النفط إلى ميناء طرطوس. وفي قطاع الغاز بدأت الشركة السورية للنفط باستثمار الغاز المرافق لتوليد الطاقة الكهربائية منذ عام 1975،

وازداد النشاط الاستكشافي للشركة ليمتد إلى المناطق الوسطى والشرقية، بعد أن كانت محصورة في الشمالية والشمالية الشرقية، وأصبح الغاز يشكل أحد مصادر الطاقة الرئيسة. وابتداءً من عام 1984 اكتشف النفط الخفيف في دير الزور بعد أن كانت معظم الاكتشافات قبل عام 1984 من النفط الثقيل.

التنقيب والاستكشاف

كان نشاط التنقيب عن النفط في سورية محصوراً بالشركات الأجنبية إلى أن صدر – القانون رقم 167 لعام 1958 الذي أحدثت بموجبه الهيئة العامة لشؤون البترول، حيث أعطى المشرّع للهيئة صلاحية القيام بأعمال التنقيب والإنتاج، إضافة إلى مهامها الأخرى في مجال التكرير والنقل وشراء المشتقات النفطية.

وفي عام 1964 صدر المرسوم التشريعي رقم 132 الذي حظر منح ترخيص للتنقيب والاستثمار للشركات الأجنبية وحصرها بحق الدولة.

تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 1974 والذي أحدثت بموجبه الشركة السورية للنفط، وتحتل أحد أهم المراكز الاقتصادية، إذ إن وارداتها تشكل أكثر من 50% من الدخل القومي «حسب موقع الوزارة».

تاريخ الاستكشاف والحفر

قامت الشركة بالمشاركة والإشراف على وضع الخارطة الجيولوجية للقطر بموجب عقد تعاون مع الاتحاد السوفيتي.

نفذت الشركة السورية للنفط أعمال الحفر الاستكشافي والإنتاجي، إلا أنه بسبب اكتشاف النفط والغاز التجاري في أواسط وشرق وشمال شرق البلاد فقد تركزت أعمال الحفر ضمن هذه المناطق. تم تنفيذ أعمال الحفر التنقيبي في /343/ تركيباً حتى العام 2003 نفذت منها الشركة السورية للنفط /192/ تركيباً والباقي حفرت من قبل الشركات الأجنبية. تشكل التراكيب المحفورة حالياً نسبة 39% من مجمل التراكيب المكتشفة. تم فتح بعض المناطق أمام الشركات النفطية الأجنبية للعمل الاستكشافي.

بدأ الإنتاج الأولي للنفط في سورية عام 1967. أما الإنتاج الفعلي فقد بدأ سنة 1968 بعد أن تم إنشاء أول محطة ضخ في تل عدس شمال شرق سورية.

الإنتاج قبل الحرب

وذكر موقع «أويل برايسز» «المختص في أخبار النفط والطاقة ومقره بريطانيا»، الشهر الماضي أن إجمالي الاحتياطي النفطي في سورية يقدر بنحو 2,5 مليار برميل، وما لا يقل عن 75% من هذه الاحتياطيات موجودة في الحقول المحيطة بمحافظة دير الزور شرقي سورية.

وكانت «قوات سورية الديمقراطية» «قسد»، التي تسيطر على أغلب آبار النفط منذ عام 2017 قد باعت برميل النفط الخام بـ30 دولاراً يومياً، بحسب المصدر نفسه.

وكان النفط السوري يقدر إنتاجه بنحو 380 ألف برميل نفط يومياً قبل اندلاع الحرب، وقدرت ورقة عمل صدرت عن صندوق النقد الدولي عام 2016 أن الإنتاج تراجع إلى 40 ألفاً فقط منذ عام 2011.

لا شك أن قطاع النفط كان من أكثر القطاعات تضرراً من جراء الحرب، فقد قدرت وزارة النفط خسائره بأكثر من 62 مليار دولار حتى عام 2017.

حيث بلغ إنتاج وزارة النفط خلال النصف الأول من ذلك العام 2011، 70،092 مليون برميل من النفط الخفيف والثقيل والمكثفات، وبمعدل يتجاوز 380 ألف برميل وسطياً في اليوم، وبزيادة 957 برميلاً يومياً عن متوسط الإنتاج في النصف الأول من عام 2010.

أما إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في النصف الأول من عام 2011 فقد بلغ 5,4 مليارات متر مكعب، بمعدل يومي 30,2 مليون متر مكعب، بزيادة مقدارها 3 ملايين متر مكعب في اليوم عن إنتاج النصف الأول من عام 2010.

آبار النفط

تمتاز المنطقة الشرقية على الحدود العراقية السورية، بالإضافة إلى القريبة من الحدود التركية، بتركُز أغلب النفط السوري المكتشف حسب المواقع الرسمية فيها، حيث تحتوي محافظة دير الزور على أكبر الحقول النفطية، والذي يُعرف باسم «حقل العمر».

كما يوجد «حقل التنك» في ريف دير الزور الشرقي، بالإضافة إلى حقول الورد، والتيم، ومحطة «T2»، وهي على خط النفط العراقي السوري، والجفرة، وكونيكو.

وتضم محافظة الحسكة حقل «رميلان»، أحد أبرز الحقول في سورية، والذي يحتوي على 1322 بئراً، بالإضافة إلى وجود نحو 25 بئر غاز، وتقع تلك الحقول في مناطق الشدادي والجبسة والهول، بريف الحسكة الجنوبي، بالإضافة إلى الحقول الواقعة بالقرب من منطقة مركدة وتشرين كبيبية، بريف الحسكة الغربي. أما محافظة الرقة فتضم آباراً نفطية صغيرة وقليلة.

كما يضم الريف الشرقي لمحافظة حمص «حقل الشاعر»، ويقدر إنتاجه من الغاز بـ3 ملايين متر مكعب يومياً.

ويضم ريف حمص بمنطقة تدمر أيضاً حقول: الهيل، وآراك، وحيان، وجحار، والمهر، وأبو رباح، إضافة إلى وجود حقول نفطية يستخرج منها نحو 9 آلاف برميل يومياً.

تمتلك سورية احتياطياً بحرياً من الغاز يقدر بـ250 مليار متر مكعب.

وفي عام 2008، كان ترتيب سورية في احتياطي الغاز في المرتبة 43 عالمياً، بواقع 240,7 مليار متر مكعب، حسب "List of countries by natural gas proven reserves"، في الوقت نفسه احتلت المرتبة 31 باحتياطي البترول.

أما في عام 2017 فإن الاحتياطي السوري من الغاز في منطقة تدمر، وقارة، وساحل طرطوس، وبانياس، هو الأكبر بين ست دول، وهذا يجعل سورية، في حال استخراج هذا الغاز، «ثالث بلد مصدر للغاز في العالم»، بحسب الوكالة.

وفقاً لتصريحات لرجل أعمال أمريكي يعمل في غلوبال ديفيلوبمنت كوربوريشن «GDC»– تستطيع الإدارة الذاتية التابعة لـ «قوات سورية الديمقراطية» إنتاج أربعمئة ألف برميل في حال استثمر بشكل صحيح.

يصل الإنتاج، بحسب بيانات وزارة النفط والثورة المعدنية، إلى 5,560 مليارات م3 من مادة الغاز الطبيعي، و42340 طناً من الغاز المنزلي، و51866 مليون م3 من الغاز النظيف.

ويرتفع إنتاج النفط من أقل من 10 آلاف برميل نفط يوميا عام 2016 لنحو 25 ألف برميل نفط يوميا حالياً، مع توقعات بحسب تصريحات سابقة لوزير النفط علي غانم، إلى نحو 60 ألف برميل يومياً من النفط و19 مليون م3 من الغاز في نهاية العام الجاري.

الاحتياطي السوري من الغاز في منطقة تدمر وقارة وساحل طرطوس وبانياس هو الأكبر بين ست دول وهذا يجعل سورية في حال استخراج هذا الغاز «ثالث بلد مصدر للغاز في العالم»

الصراع على الثروات السورية

تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أغلب حقول النفط السورية. وقد صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمام أنصاره في مسيسيبي: سنحتفظ بالنفط السوري ونوزعه. حيث قال أثناء حديثه عن النفط السوري: «ما أعتزم القيام به ربما يكون عقد صفقة مع شركة إكسون موبيل أو إحدى كبرى شركاتنا للذهاب إلى هناك «سورية»، والقيام بذلك بشكل صحيح.. وتوزيع الثروة».

وسبق أن تعهد ترامب بأن بلاده لن تسمح لتنظيم الدولة الإسلامية، الذي يتشكّل مجدّداً، بالاستيلاء على حقول النفط شمال شرقي سورية، مضيفاً أنه سيحتفظ بـ«عدد صغير» من القوات الأمريكية في سورية.

ودخلت تعزيزات أمريكية كبيرة إلى سورية واتجهت إلى القواعد الأمريكية القريبة من حقول النفط والغاز في محافظتي دير الزور والحسكة شرقي البلاد.

ونقلت وكالة «رويترز» عن بروس ريدل، المستشار السابق في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض والباحث في معهد بروكينغز قوله: «هذه ليست خطوة قانونية مريبة فحسب، بل إنها تبعث كذلك رسالة إلى المنطقة بأسرها والعالم بأن أمريكا تريد سرقة النفط».

ويرى مراقبون أن إدارة ترامب تحاول جعل أفضل الموارد النفطية للبلاد رهينة من أجل استخدامها عملة للمقايضة، خلال تسوية سياسية للوضع السوري.

ماذا يعني «موت الفضاء السياسي القديم»؟

مع بدايات القرن الحالي، شكّلت مقولة «موت الفضاء السياسي القديم، وولادة فضاء سياسي جديد» واحدة من عناصر رؤية حزب الإرادة الشعبية «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين سابقاً».

■ أحمد الرز

تعود هذه المقولة في جذرها إلى تنبؤ الحزب باكراً بأن البشرية مقبلة على توازن دولي جديد، أي على تغيير كبير في النطاق العالمي، وبناءً على ذلك، فإن هنالك قوى سياسية وأحزاباً وحركات ستكون موضوعة على قائمة التلاشي إن لم تستطع أن تكون جزءاً من هذا التغيير، وبكلمة أخرى: ستكون هنالك بنى سياسية بأكملها تنهار، وبنى أخرى تنشأ، والقوى السياسية التي ستستطيع التكيُّف مع الفضاء الجديد ستكون لها الأولوية في المرحلة المقبلة.

لم يعد ممكناً التعايش بين السياسات الإصلاحية الاشتراكية ووجود عصابات مالية تُمسك بمفاصل حساسة في أجهزة الدولة

ليس الأنظمة فحسب

قبل الدخول في صلب الموضوع، لا بدَّ من التنويه بعاملين اثنين: الأول، هو أنّ مقولة «موت الفضاء السياسي القديم وولادة الجديد» لا تخصُّ الأنظمة الحاكمة في العالم والقوى التي تمسك زمام السلطة فحسب، بل تطال البنى السياسية كلها وعلى اختلاف تموضعها «بمعنى آخر: إن وجود هذه القوة السياسية أو تلك في موقع المعارضة للسياسات القائمة، أو حتى في موقع «اليسار»، لا يعني بالضرورة أنها تملك تذكرة الدخول إلى الفضاء السياسي الجديد». أما الثاني، فهو أن هذه المقولة تنطبق على البنى السياسية بغض النظر عن هويتها «تقدمية، رجعية، مقاومة... إلخ». فالمسألة هي أن هنالك معادلة دولية «إقليمية محلية» جديدة تماماً، من يتمكن من فهمها وحلها يبقى، ومن يفشل يسقط.

الحركة الشعبية وعجز المنظومات

من أهم سمات موت الفضاء السياسي القديم اليوم هو الظرف الشعبي الضاغط الذي تعيشه عدد كبير من الدول، في مقابل عجز المنظومات السياسية التقليدية عن اتخاذ سياسات تمكنها من احتواء هذا الظَّرف. وإذا انطلقنا من هنا، يمكننا إجراء رصد أوَّلي لبعض أهم ملامح تجلِّي هذه المقولة على الساحة العالمية اليوم:

في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، يمكن السؤال «ماذا وراء ظاهرة ترامب؟»، ولماذا اضطرت النخبة الحاكمة «الحاكمة فعلياً» إلى تقديم رجل اضطرت وسائل الإعلام إلى تذكير جمهورها دائماً بأنه رجل أعمال «من خارج الأوساط السياسية»؟ في الواقع، شكَّلت هذه السياسة التي لا تزال مستمرة إلى الآن ردة فعل من النخبة الحاكمة على تزايد الرفض الشعبي فعلياً لثنائية «جمهوري، ديمقراطي» السائدة في الولايات المتحدة، مما يُضطر قطبا هذه الثنائية إلى تلميع وتقديم بعض الشخصيات التي لا تتبع بالضرورة إلى النواة الصلبة للحزب المعني. وإلقاء نظرة على الأسماء التي يطرحها الحزبان لخوض الانتخابات الرئاسية لعام 2020 يمكنها أن تعزِّز فهم هذه السياسة.

الفضاء السياسي القديم الناتج عن مرحلة ما بعد الاستقلال قد استنفد نفسه وهو في حالة موت سريري كما تثبت الأحداث المتسارعة في المنطقة مؤخراً

أوروبا والانفكاك التدريجي عن واشنطن

في الحالة الأوروبية، تعبّر مقولة موت الفضاء السياسي القديم عن نفسها من خلال بدء تفكك تلك البنى التقليدية التي سادت المشهد الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كالنقاش المتزايد اليوم عن آفاق بقاء الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وحضور هاتين المسألتين في البرامج السياسية لمعظم الأحزاب. أما التعبير الأمثل عنها، فيتجسَّد بالتراجع الواسع جداً للأحزاب «الاشتراكية الديمقراطية» التي حكمت مطوَّلاً في أوروبا، في مقابل صعود أحزاب جديدة لم يكن لها أي أثر يُذكر قبل أعوام قليلة، مستفيدة من المستوى العالي للحركة الشعبية والتفكير الجدي بمسائل الهويّة والانتماء والمصلحة: يلحظ في ألمانيا، مثلاً، تزايد السؤال «إلى من نحن أقرب؟ واشنطن أم موسكو؟».

القطع مع النهب الإمبريالي وأدواته

يمكن القول إن ما تشهده الساحة الأمريكية اللاتينية اليوم هو واحد من تجليات مقولة موت الفضاء السياسي القديم. بحيث تعبّر الانقلابات التي نجحت ضد الحكومات الاشتراكية وعودة بعض الرؤساء الاشتراكيين إلى الحكم بعد هذه الانقلابات عن أنَّ السياسات الاشتراكية غير الجذرية لم تعدَّ نافعة في ظل تعقيدات الواقع، أو بالأحرى إنه لم يعد ممكناً التعايش بين السياسات الإصلاحية الاشتراكية ووجود عصابات مالية تُمسك بمفاصل حساسة في أجهزة الدولة. وذلك لا يعني أن القوى التي غادرت الحكم ستكون بالضرورة جزءاً من الفضاء القديم الميِّت، بل إن المسألة مرتبطة بإعادة صياغة البرامج والأدوات والإستراتيجيات للتكُّيف مع الفضاء الجديد، التكيّف الذي سيكون مرهوناً بمستوى تجذير الخطاب الاشتراكي.

وعلى هذا النحو، يمكن الحديث عن إفريقيا، التي تعيش اليوم صراعاً بين القوى السياسية التي تكيّفت مع النهب الإمبريالي لدول القارة، وبين تلك القوى التي ترى في التوازنات الدولية الجديدة فرصة للخلاص من هذا النّهب تماماً.

الوفاض الخالي لأنظمة المنطقة

في منطقتنا، نشهد اليوم أزمة عميقة. فالفضاء السياسي القديم الناتج عن مرحلة ما بعد الاستقلال قد استنفد نفسه، وهو في حالة موت سريري كما تثبت الأحداث المتسارعة في المنطقة مؤخراً «لبنان والعراق نموذجاً».

وعليه، من الملفت للانتباه، أنَّ وفاض هذه الأنظمة يصبح خالياً شيئاً فشيئاً من «الحلول» التي اعتادت اللجوء إليها في حالات الاعتراض الشعبي الواسع، فلا القمع ينفع، ولا محاولات الاحتواء التقليدية تنجح، فيما تُراكم الحراكات الشعبية الخبرة والاستفادة من تجارب بعضها البعض. في المقابل، تشهد العديد من القوى المعارضة لهذه الأنظمة حالة من التأخر عن مواكبة الجديد، هذا الجديد الذي يتكوّن اليوم في الشوارع والساحات، وقبل ذلك في النقاش السياسي الدائر بين الناس حول الآفاق المقبلة والممكنة.

الزبداني.. خدمات مؤجلة وأخرى تمييزية

بعض المطالب الخدمية للأهالي في الزبداني معلقة منذ ثلاث سنوات، مثل الكهرباء والصرف الصحي وترحيل الأنقاض وتأهيل الشوارع و..، وإلى أجل غير مسمى على ما يبدو، بسبب «الأولوية» بحسب مجلس بلدية الزبداني، على حد قول بعض الأهالي، الأمر الذي أثار غضب هؤلاء بسبب الاستخفاف بمطالبهم.

■ سعيد دالي

بحسب الأهالي، لقد استقبلت مطالبهم بداية بالتطمينات، وأنه سيتم العمل عليها فور دراسة الإمكانات المتوفرة، لكن إلى الآن لم يتم الإنفاق عليها بالشكل المطلوب ولم تتوفر الإمكانات لها، مع العلم أنه بلغت نفقات البلدية على أعمال غير ضرورية «والتي وصفت بعمليات التجميل الفاشلة» مئات الملايين من الليرات، بداية بترميم مبنى «السرايا» أو كما وصفه الأهالي «قصر يلدز» لما أنفق عليه من مبالغ طائلة، وقد أضاف بعضهم تعليقاً على ذلك: «الحيطان اللي واقعة بنص بيوتنا كانت أولى»، علماً أن غالبية الأهالي لم تستطيعوا ترميم كامل بيوتهم، مكتفين بغرفة أو غرفتين للحصول على مأوى بأقل التكاليف.

أولويات البذخ والتكسب

من ضمن هذه النفقات «البلهاء»، كما أطلق عليها بعض الأهالي، ما تم صرفه على ترميم الدوارات في ساحات المدينة، حيث لاقى هذا الفعل الكثير من السخرية من قبل الأهالي، علماً أن تزفيت الساحات المليئة بالحفر كان له «الأولوية» إذا كانت هناك أولويات حقيقية لدى البلدية، وهو أهم بكثير بالنسبة للأهالي والوافدين إلى المنطقة.

إضافة إلى ذلك الإنفاق الكبير على عملية إحياء المهرجان الصيفي، ذي الغايات والأهداف السياحية، والذي تستفيد منه المنشآت الترفيهية والسياحية في فصل الصيف فقط، ففي الصيف الماضي تمّت إعادة إحيائه وتم صرف مبالغ ضخمة من أجله، وكذلك البذخ على المطربين وحفلات الزجل والترفيه والأضواء المبهرة والألعاب النارية أيضاً، وسط ذهول من الأهالي، حيث علق أحدهم بالقول: «عم يصرفوا ع الترفيه.. والعالم عم تحط نايلون وشوادر ع البواب والشبابيك لتنستر».

فمع عدم التقليل من أهمية هذا الموسم الصيفي بالنسبة للبعض، لكن بالمقابل، يجب أن يتمّ تعميم الاهتمام على مستوى الخدمات العامة لصالح جميع الأهالي، صيفاً وشتاءً، وبكل الشوارع والأحياء، وليس لبعضها دون سواها.

وقد تعالت أصوات الأهالي غضباً مؤخراً، بعد مشروع رصف شارع البلدية، حيث استخدم أجود أنواع الحجر البازلتي المكلف، فبحسب أحد القائمين على هذا المشروع فقد كلف هذا الطريق 45 مليون ل.س تقريباً، المبلغ الذي قد يكفي لترحيل كميات ضخمة من الأنقاض، أو إصلاح شبكات المياه والصرف الصحي للمدينة كاملة، أو إنارة شوارع المدينة كافة، ونتيجة لذلك تردد على ألسنة الأهالي عبارة «بيصرفو ع شغلات.. وع شغلات بيكسروا إيدن وبيشحدوا عليها».

وبحسب بعض الأهالي إن كل هذه الأعمال و«المشاريع»، التي ليس لها الأولوية ودون إفادة حقيقية لهم حالياً، هي ذريعة للتربُّح والتكسب من خلال الصفقات الوهمية، والتلاعب بكميات المواد ونوعيتها وسعرها، نتيجة لأوجه الفساد المستشرية ليس إلا!.

ضرائب ورسوم المحال التجارية

للبلدية مصادر تمويل من المواطنين، ومن جملة هؤلاء أصحاب المحال التجارية، فقد فرضت البلدية ضريبة على المحال التجارية، بغض النظر إنْ كانت مغلقة أو قيد العمل، وقيمة الضريبة 2500 ل.س تحت مسمى ضريبة نظافة، إضافة إلى رسوم رخصة ترميم بقيمة 7000 ل.س.

فبحسب تعليق بعض أصحاب المحال التجارية: «إذا بدنا ندهن بدنا ندفع رخصة ترميم».

إضافة إلى ضريبة إشغال رصيف، ففي تعليق لصاحب محلٍّ تجاري: «أخدوا مني ضريبة إشغال رصيف.. والرصيف أنا معمرو».

وأيضاً تم فرض رسوم بقيمة 8000 ل.س على كل محل تجاري ضريبة ترميم الطريق، حيث تم استخدام مادة الإسمنت لتغطية الحفر أمام المحال، فبحسب قول بعض أصحاب المحلات: «الله وكيلك رقعوا الطريق ترقيع».

لم تنتهِ الرسوم على هذه الشريحة هنا، حيث تم فرضِ وضع شعار بألوان العلم السوري لقاء مبلغ 10 آلاف ل.س على «غلقات» كل محل تجاري، وهذا المبلغ لا يتضمن تكلفة وقيمة المواد، حيث تضاف قيمة هذه المواد على التكلفة أيضاً، مع إجبارهم بالخطاط التابع للبلدية أو المعتمد من قبلها، وهؤلاء لم يعترضوا على وضع ألوان العلم من كل بد، لكن بالمقابل يقولون إنه لا يجب أن يتم استغلال هذا الرمز الوطني بهذا الشكل ولهذه الغاية التكسبية بالنتيجة!. وبحسب قول أحدهم: «يعطونا النموذج الموحد المعتمد ويتركونا نحنا لنفذو.. ح يطلع أحلى وأفضل وما ح يكلف هالتكلفة!».

عم يصرفوا ع الترفيه.. والعالم عم تحط نايلون وشوادر ع البواب والشبابيك لتنستر

خدمات تمييزية

علاوة على ذلك فإن ظاهرة المحسوبيات و«تمسيح الجوخ» لم تغب عن بعض أعمال البلدية، حيث إن بعض الشوارع والمناطق مخدمه بشكل جيد من خلال شبكات المياه والطرقات المعبدة والأرصفة والإنارة والمحولات الكهربائية، كل هذا ضمن أسباب «معلومة مجهولة» عنوانها الأساس المحسوبية والوساطة والنفوذ «بعض الفلل والقصور والمنشآت السياحية»، بالمقابل مثلاً، فإن بقية المناطق لم تصل إليها الكهرباء بعد، الأمر الذي وضع علامة استفهام كبيرة من قبل الشارع المحلي عن هذا التمييز الواضح والفاضح.

مطالب بالانتظار

تحسين الكهرباء، فالمحوّلات لا تتناسب مع كمية الاستهلاك مما يؤدي إلى التقطع المستمر للكهرباء ضمن فترة التقنين الرسمية.

إنارة كافة الشوارع والحارات وليس بعضها دون سواها.

تأهيل وإصلاح كافّة الطرقات، فإن كانت الحجة هي التكاليف فالأهالي لا يطالبون سوى بردم الحفر حالياً ومؤقتاً لتسيير حركة السيارات والآليات فقط.

استكمال إصلاح وتأهيل شبكات الصرف الصحي في كامل الأحياء، فهي تؤدي إلى تلوث كبير، وتؤثر على الصحة العامة، وصحة الأطفال خاصة.

استكمال ترحيل الأنقاض التي تشكل عائقاً في إعادة الإعمار التي يقوم بها الأهالي منفردين.

إزالة وترحيل القمامة بشكل مستمر ومنتظم، فبحسب الأهالي لا يوجد مكان لرمي القمامة غير الطرق والأرصفة، بسبب امتلاء الحاويات والتأخر بتفريغها وترحيلها.

بالإضافة طبعاً إلى شبكات المياه والهاتف، وغيرها من الخدمات الكثيرة الأخرى، التي لا تقل أهمية استكمال إعادة تأهيلها عن بقية الخدمات الضرورية في المنطقة.

فهل من حلول لهذه المطالب الأهلية المحقة والمؤجلة، أم أن أولويات البلدية وإمكاناتها ستبقى مركزة على عمليات التجميل والترقيع والبذخ والترف، مع بعض الاستثناءات التمييزية التي تفقأ العين؟.

العداء مع كل ما هو أخضر في العاصمة

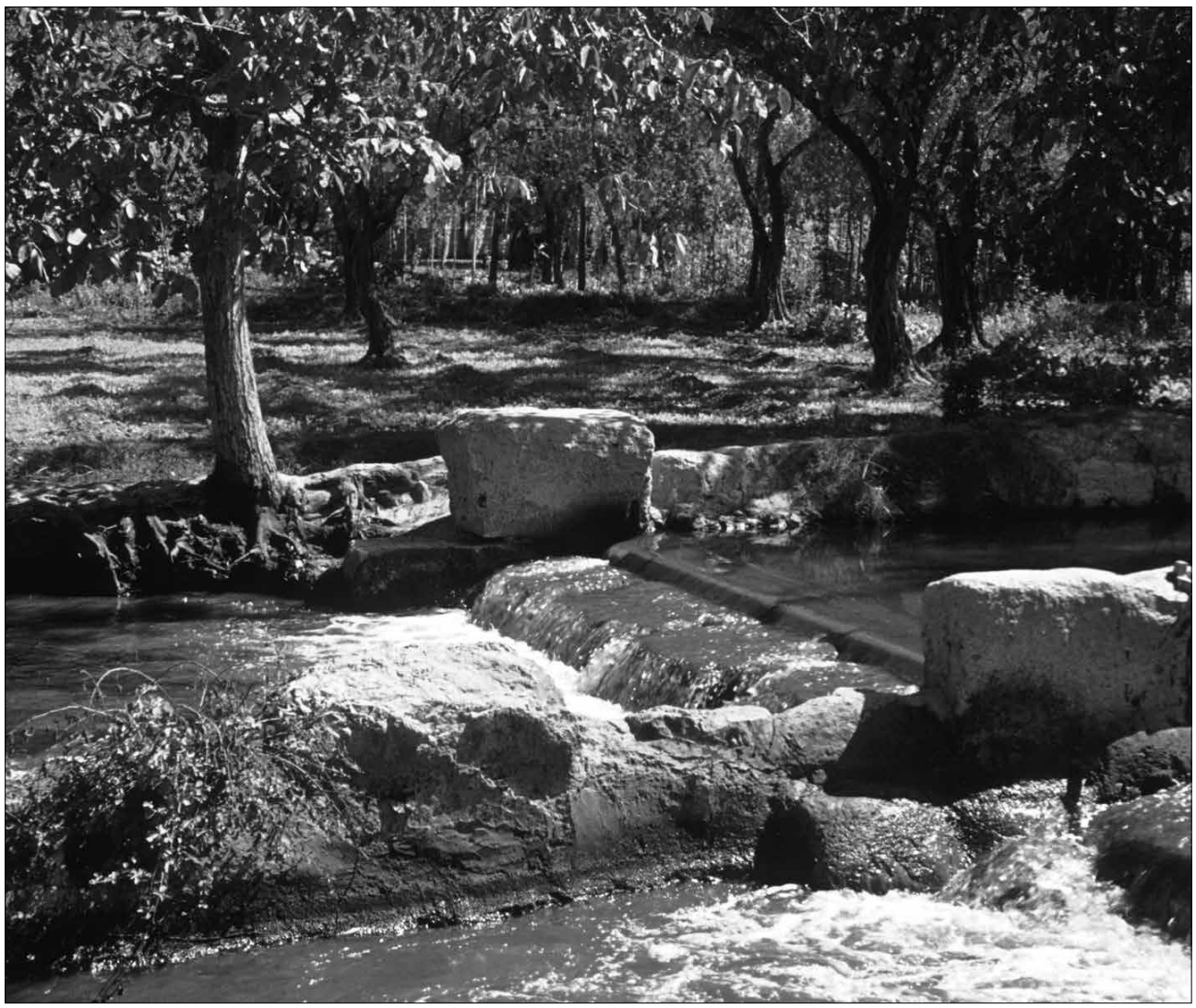

مشاريع استثمارية سياحية جديدة تم الإعلان عنها وسط دمشق، وهذه المرة في كل من منطقة كيوان، ومنطقة بساتين العدوي «البارك الشرقي»، وكلتا المنطقتين تعتبران من المتنفسات القليلة المتبقية في العاصمة، والمأهولة نسبياً من قبل بعض الشاغلين.

ما المانع من تأهيل هذه المناطق بعيداً عن كل أشكال الاستثمار والتربح بحيث تبقى متنفسات طبيعية داخل العاصمة؟

■ عادل ابراهيم

فقد كشفت وزارة السياحة، بحسب موقع الاقتصادي بتاريخ 2019/11/28، عن مشروع الحديقة البيئية ضمن كيوان، والسكن البديل لشاغلي المساكن العشوائية في المنطقة، حيث نقل عن مدير التخطيط السياحي في الوزارة قوله: «إن مساحة الحديقة البيئية 150 دونماً، وسيخصص منها 10% للاستثمار السياحي كإقامة أنشطة ترفيهية وكافتريا مع تِرّاسات وفندق تراثي».

15 دونماً والباقي للتخديم الاستثماري

الـ10% المذكورة كنسبة من إجمالي المساحة المخصصة للحديقة البيئية تعني 15 دونماً عملياً، ستكون مخصصة للاستثمارات السياحية، طبعاً دون تحديد مكان هذه الاستثمارات وتوزعها داخل هذه الحديقة، بمعنى آخر إن المساحات المتبقية لن تكون إلا فسحات إضافية لتستفيد منها الاستثمارات المعلن عنها أعلاه كمساعدات لتخديم الاستثمارات، ولا ندري ما يمكن أن يضاف لاحقاً من استثمارات إضافية أيضاً، خاصة وقد أضاف مدير التخطيط بأن: «الوزارة ستعلن عن المشاريع الاستثمارية لاحقاً، ويحق للقطاع الخاص التقدم إليها، وفق الشروط تحددها الوزارة بالتوافق مع المحافظة».

ولعل التشكيك بالنتيجة الاستثمارية فيه الكثير من المشروعية، خاصة وأنَّ لدمشق تجربة سابقة بهذا المجال في حديقة تشرين المقابلة للمشروع البيئي المنتظر في منطقة كيوان، حيث تزايدت مشاريع الاستثمار فيها على حساب مساحتها الخضراء كمتنفس لدمشق وأهلها ورواداها، بالإضافة إلى أمثلة كلّ المشاريع الاستثمارية التي تطغى على الحدائق العامة في المدينة، مثل فندق الداما روز، والفور سيزن وواقع الحدائق المحيطة بهما، وغيرها من الحدائق الأخرى، وعلى وجائب البلديات والمباني الخاصة وأسطحتها أيضاً.

البارك الشرقي مجدداً

كما نقلت صفحة «فيسبوك» التابعة لموقع «إعمار سورية» بتاريخ 2019/11/29، خبراً يقول إن: «محافظة دمشق تدرس طرح مشاريع استثمارية ضمن منطقة البارك الشرقي «بساتين العدوي» بعد جرد المخالفات والإشغالات والتعديات الموجودة فيها»، ولم يتم التأكد من مضمون الخبر أعلاه، ولا عن حيثيات ومضامين الاستثمارات المخططة من قبل المحافظة لهذه المنطقة الكبيرة، لكن ذلك لا ينفي ما قد تكون النية لدى المحافظة بشأنها أيضاً، خاصة وقد سبق وأن جرى الكثير من الأحاديث عن مشاريع استثمارية فيها خلال العقود الماضية، والسنين القريبة أيضاً، علماً بأن هذه المنطقة تعتبر من أكبر المتنفَّسات داخل العاصمة، وفيها الكثير من العائلات المقيمة بداخلها، كما أنها ما زالت بغالبيتها أرضاً زراعية تنتج الكثير من المنتجات الزراعية والحيوانية أيضاً.

لن نخوض بالمشاكل التاريخية التي جرت على هامش وضع اليد على هذه المناطق، ولا عن ملابساتها الحقوقية والقانونية، لكن بمطلق الأحوال يمكن القول إن هناك محظيين من مستثمري القطاع الخاص سيستفيدون من العروض الاستثمارية السياحية بلا شك، وعبارات المتنفسات والبيئة وغيرها لن تكون إلا تغطية تجميلية للتغوّل الاستثماري في هذه المناطق، على حساب الأشجار المتبقية فيها، وكأن هناك عداءً مع كل ما هو أخضر وطبيعي في العاصمة؟!

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما المانع من تأهيل هذه المناطق، التي تعتبر بساتين وأراضي زراعية بالأصل، بعيداً عن كل أشكال الاستثمار والتربُّح، بحيث تبقى متنفسات طبيعية داخل العاصمة؟ أم إن ذلك يعتبر «رجساً شيطانياً» لا تقربه المحافظة والسياحة؟!.

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول على الصفحات العامة والخاصة تعليقاً على صرعة Black Friday الوافدة إلينا حديثاً، يقول البوست:

● «طيب نحنا كسوريين كيف بدنا نميز الـ Black Friday عن باقي أيامنا السودا؟!».

حول الخبر المتداول عن لسان وزير التموين بأنه يمكن تطبيق البطاقة الذكية على الخبز وغيره عند الضرورة علق بعض المواطنين بالتالي:

● «هههههه بكرا بيصير يطلعلنا ربطة خبز كل 23 يوم ياهمالالي ولله ليوصل صياحنا لبعد قبرص».

● «مو لما تنجح البطاقة الذكية بتأمين الغاز .. يتم تعميمها على مواد أخرى ؟؟».

وحول خبر وضع 800 حافلة ركاب تعمل على الكهرباء في سورية قريباً... علق البعض بما يلي:

● «إنشاالله خير بس شو منشان انقطاع الكهربا معقول يتوقف النقل إذا انقطعت الكهربا».

● «ماشاء الله لأنو الكهرباء عنّا 24/24 ساعة».

وتعقيباً على ما نقل عن لسان وزير المالية بأن ارتفاع قيمة الليرة السورية مرهون بزيادة وتيرة الإنتاج، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «رح نجي معك ونقول لازم ندعم الصناعة والإنتاج طيب عطونا كهربا».

● «لو الدولار بينزل ليرة كل ما مسؤول برّر عن ارتفاعو كان صارت الليرة أغلى منو».

وتعقيباً على خبر المشروع الاستثماري لمحافظة دمشق ضمن منطقة البارك الشرقي «بساتين العدوي»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «عمروا المناطق المنكوبة قبل ما تنكبوا مناطق مأهولة».

● «رئة دمشق سوف تتوقف..... مبروك».

● «أوعكم تخلوا عرق أخضر».

وحول الخبر الوارد على صفحة الحكومة بأن اللجنة الاقتصادية درست توفير وتحديد أسعار المواد الأساسية الممولة من المصارف العاملة بحيث يتم بيع هذه المواد للمستهلك وفقاً لأسعار موحدة وعادلة في كافة منافذ البيع بالمحافظات، علّق البعض بالتالي:

● «يعني دائماً حل المشكلة عنا ببلش من النتائج وليس من الأسباب يعني شو متوقعين يصير بالأسواق بعد ما وصل الدولار لـ 805... ضبط الأسواق بدون ضبط سعر الصرف هاد اسمو ذر الرماد في العيون فقط».

● «أوقفو تمويل المستوردات وادعمو المزارعين والمنتجين.. بدنا ينزل الدولار».

وحول ما نقل عن لسان نقيب الصيادلة بأنه لا علاقة لرفع سعر الدواء بزيادة الرواتب، علق البعض بما يلي:

● «كل صيدلية بتبيع بسعر صارو متل محلات السوبر ماركت».

● «صار الموت أوفر شي.. ومجاني ومتاح للجميع وما بدو لا دواء ولا طعام».

● «بدينا بالحجج ع أساس الأدوية ناقصها ترتفع أكثر من هيك».

ونختم مع بوست تهكمي مكرر مجدداً على الصفحات العامة والخاصة حول واقع الكهرباء الحالي، يقول:

● «وزير الكهربا مفكرنا دوا.. يحفظ في مكان مظلم وبارد».

وناقل الكفر ليس بكافر

من الفقر إلى الجوع

يترسخ الفقر في واقعنا ومعاشنا وتتوسع قاعدته يوماً بعد آخر، كما تتجذر معه آثاره وتداعياته السلبية الكارثية، فقد باتت الفجوة عميقة جداً بين متطلبات الحياة وضروراتها المادية والروحية وبين ممكنات تأمينها.

■ عاصي اسماعيل

ولعل لغة الأرقام تعتبر واحدة من مؤشرات التأكيد على ذلك، بينما يبقى الواقع الحياتي المعاش هو الفيصل والحكم والدليل الأوضح على بؤس السياسات التي أوصلتنا لما نحن فيه، والتي تزايد تأثيرها وعمقها خلال سني الحرب والأزمة وبسببها أيضاً، وصولاً إلى مرحلة الجوع.

فقد ورد في تقرير للأمم المتحدة، مطلع العام الحالي، عن الاحتياجات الإنسانية في سورية 2019، أن 83% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وأنَّ نسبة 33% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

مزيد من الأرقام والبيانات

في تقرير لمنظمة «اليونيسيف» تحت عنوان «الأزمة السورية: حقائق سريعة» الصادر في شهر آب 2019، ورد التالي عن الداخل السوري:

«عدد السكان الكلي: 18,4 مليون- المحتاجون من السكان: 11,7 مليون- المحتاجون من الأطفال: 5 ملايين- يعيش أربعة من بين خمسة أشخاص من السوريين تحت خط الفقر، مما يدفع بالأطفال إلى اتخاذ تدابير قصوى للبقاء على قيد الحياة، مثل التوجه إلى عمالة الأطفال وزواج الأطفال والتجنيد للقتال، وذلك لمساعدة أفراد عائلاتهم في سد الرمق- ارتفعت نسبة حالات سوء التغذية الحاد بين الحوامل أو المرضعات إلى أكثر من الضعفين في العام 2018- يعاني 6,5 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي».

بحسب تقرير المكتب المركزي للإحصاء تحت عنوان «المسح الديمغرافي الاجتماعي المتكامل المتعدد الأغراض 2017 – 2018» الصادر مؤخراً، فإن: «نسبة الأسر الآمنة غذائياً بلغت 33%»، ما يعني أن نسبة 67% هم غير آمنين أو معرضين لانعدام الأمن الغذائي، أما معدلات البطالة حسب التقرير فقد تراوحت بين نسبة «9,6% وصولاً إلى 27,9%»، بحسب المحافظات المدروسة.

وبحسب آخر تقرير للمكتب المركزي للإحصاء المتضمن الأرقام القياسية عن عام 2018، ورد أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك عن عام 2018 باعتبار سنة الأساس 2010- ووزن الأساس 100، التالي: في عام 2017 لكافة السلع كان 782,8، بينما وصل إلى 790,1 في عام 2018، وبفارق تضخُّم بين العامين فقط وصل إلى 0,9، ولكم أن تتخيلوا حجم التضخُّم على كافة السلع الآن بعد فارق الأسعار الكبير بين نهاية العام الماضي 2018 وحتى الآن من طرف، وبين سنة الأساس 2010 وحتى الآن من طرف آخر.

انحدار مستمر

الأرقام والبيانات أعلاه تعتبر مؤشرات عن الانحدار غير المسبوق، المتتابع والمستمر، على مستوى المعيشة، مع آثارها ونتائجها الكارثية المترتبة عليها.

فمؤشرات الفقر تعتمد أساساً على مدى توفر بعض الخدمات الأساسية، مثل «التغذية والصحة والتعليم و..»، بينما يتركز الحديث- عن خط الفقر عادة- على مستوى الدخل الذي يحتاجه الفرد كي يتمكن من توفير المعيشة الملائمة، أما خط الفقر المدقع فهو مستوى الفقر المتمثل بالعجز عن توفير الاحتياجات الأولية المتمثلة بـ«الغذاء- اللباس- الرعاية الصحية- السكن..»، مع عدم إغفال العوامل الإضافية المتمثلة بـ«الكهرباء- المياه- الصرف الصحي- الطرق- المواصلات- النقل...».

الأس بالسياسات

فإذا أمنا بالفوارق بين مستويات الفقر بين دولة وأخرى، باعتبار أن الفقر ظاهرة ملازمة للمجتمعات الطبقية ولأوجه الاستغلال وأشكاله المختلفة والمتباينة، حيث تختلف الخدمات الأساسية بين مجتمع وآخر، وبين دولة وأخرى، كما تختلف الاحتياجات الأولية مع العوامل الإضافية أيضاً، فإن ما وصلنا إليه تجاوز كل عتبات الفقر المدقع انحداراً، ليس على الأساسيات، بل على مستوى الاحتياجات الأولية، وأهمها الغذاء، وصولاً إلى حافة الجوع والعوز المعمم، بدليل المؤشرات الرقمية أعلاه، والواقع الحياتي المعاش.

فإذا كانت العوامل المساعدة على استمرار ظاهرة الفقر من الممكن السعي إلى التخفيف من آثارها، مثل الاهتمام بالخدمات والمرافق العامة وغيرها، فإن الجوهر والأس يجب أن يتركز على الأسباب الحقيقية للظاهرة من أجل تغييرها، والتي تتمثل من الناحية العملية بالسياسات الليبرالية المُفقرة المتبعة منذ عقود، ذات الجوهر الطبقي المحابي لأصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور على طول الخط، خاصة وأن ذلك يرتبط مباشرة بالآثار والنتائج الكارثية المترتبة على تفشيها، والتي لا تقف عند حدود الجوع فقط، فكل الآفات الاجتماعية السلبية تعتبر مرتبطة ارتباطاً عضوياً بظاهرة الفقر، بالرغم من كونها ليست سببها.

ما وصلنا إليه تجاوز كل عتبات الفقر المدقع انحداراً ليس على الأساسيات بل على مستوى الاحتياجات الأولية وأهمها الغذاء وصولاً لحافة الجوع والعوز المعمم

ظواهر سلبية وشبكات

على هامش ظاهرة الفقر وسياسات الإفقار والتهميش المتبعة وبعمقها، ربما ليس من المستغرب الحديث عن تفشّي واتساع ظواهر الرشوة والمخدرات والدُّعارة والسرقة والقتل و.. وكافة مظاهر وظواهر الانحراف المجتمعي، مروراً بالانحراف عن القيم والسلوك والانضباط بشكل عام، وصولاً لتفسيخ التماسك والترابط الاجتماعي بالنتيجة والمآل، وكذلك الحديث عن الشبكات العاملة والمستفيدة من هذه الظواهر وترابطها داخلاً وخارجاً أيضاً، والشواهد على كل ذلك أصبحت كثيرة، منها المضبوط ومنها الملموس بنتائجه الكارثية، كما ليس من المستغرب أن نربط كل ذلك بالسياسات المُتَّبعة والمعمول بها والمستفيدين منها، وهذا من دون شك ليس تجنياً، كما أن الحديث عنه وعن شواهده ليس بجديد على الإطلاق.

صناعة الجوع

لعل الحديث عن صناعة الفقر أصبح متعارفاً عليه، ليس باعتبارها صناعة مستوردة ومشوهة مع كل آفات الليبرالية المشوهة المستوردة، بل بدليل الاستمرار بنفس السياسات المفقرة دون تغيير، برغم كل نتائجها وتداعياتها الملموسة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي و...

وقد انتقلنا الآن على ما يبدو إلى مرحلة صناعة الجوع، المشوَّهة والمستوردة كذلك الأمر، بدليل المزيد من تكريس الفرز الطبقي، والمزيد من توسيع وتعميق الفقر والعوز، فقد تزايدت أعداد الفقراء والمعوزين وغير الآمنين غذائياً، بمقابل تزايد ثروات حيتان المال والفساد والنفوذ والنهب، مع المزيد من الانحدار على هذا المستوى دون قاع واضح ندركه.

ولعلَّ ما جرى خلال الأشهر الفائتة، والأسابيع القريبة الماضية وحتى اليوم، بذريعة سعر الصرف والحصار وغيرها من الذرائع الكثيرة الأخرى، أكبر دليل على أن القائمين على هذه السياسات والمستفيدين منها لا يعنيهم من أمر المواطنين المفقرين والجائعين أي شيء، بل والوطن والمصلحة الوطنية كذلك الأمر، وجُلّ ما يعملون من أجله هو المزيد من النهب والاستغلال المعمم، بل إن الزيادة الأخيرة على الرواتب والأجور تم سحقها نهباً قبل أن تصل للجيوب، فقد تضاعفت أسعار السلع والخدمات بما يتجاوز كل حدود فارق سعر الصرف وفارق مبلغ زيادة الأجور بأضعاف مضاعفة، ولم يعد السؤال أين وصلت حدود الفقر والجوع والعوز- ذا جدوى بعد كل ذلك، فالواقع المعاش والمشاهد اليومية أصبحت تكفي للإجابة عن مثل هذه الأمثلة، بلا أيَّة أرقام أو إحصائيات وبيانات!.

الجريمة والعقاب

ربما لا أحد يدري إلى أي درك من الممكن أن نصل إليه في ظل الاستمرار بهذه السياسات، مع نتائجها وانعكاساتها السلبية، دون تغيير، برغم كل التحذيرات وكل ما مررنا به من كوارث حتى الآن، لكن مما لا شك فيه أن الحال لا يمكن أن يستمر على ما هو عليه.

فإذا كانت صناعة الفقر يمكن اعتبارها جريمة من خلال الكثير من المقاييس، فإن صناعة الجوع يمكن اعتبارها جريمة أكبر وأعنف، ولا جريمة بلا عقاب.

أزمة الغاز إشاعة أيضاً!

عادت أزمة الغاز للظهور مجدداً، أو كما يرغب بعض المسؤولين بتسميتها «اختناقات»، واتسعت رقعة انتشارها على امتداد المحافظات والمدن، وترافق معها استعادة السوق السوداء للمادة عافيتها استغلالاً على حساب حاجة المواطنين، حيث وصل سعر أسطوانة الغاز في هذه السوق إلى 8000 ليرة في بعض المناطق.

■ نوار الدمشقي

بداية لا بدَّ من الإشارة إلى أنّ المادة محصورة بشركة «سادكوب»، وموزعة عبرها بشكل مباشر أو عبر الموزعين المعتمدين من قبلها، وهي مراقبة ومضبوطة افتراضاً من قبل عدة جهات وعبر العديد من الوسائل والأدوات، كما أن هناك تأكيداً على أن الكميات المتوفرة من المادة تكفي حاجات الاستهلاك. إذاً أين تكمن المشكلة؟

إشاعة والمواطن سبب!

المشكلة بحسب بعض المسؤولين دائماً وأبداً سببها المواطن، فقد نُقل عن لسان مدير عمليات الغاز، بحسب إحدى الصحف المحلية مؤخراً: «أن الاختناقات التي تحصل على توزيع الغاز نتيجة إقبال المواطنين على الحصول على أسطوانة الغاز قبل انتهاء مدة الـ 23 يوماً المحددة لهم، وبعضهم يحمل أكثر من بطاقة، نتيجة انتشار شائعات بشأن بوادر أزمة غاز».

بالمقابل فقد أكد المدير: «أنه ستضخ كميات غاز إضافية لكل المحافظات لتأمين الحاجة الفعلية للمواطنين نتيجة زيادة الطلب على المادة بعد انخفاض درجات الحرارة».

ربما لا بدَّ من التأكيد على أن المشكلة ليست إشاعة، فالأزمة واضحة ومفتعلة، والسوق السوداء قائمة وكمياتها متوفرة، وهناك حلقة استغلال وفساد ومستفيدون منها من دون أدنى شك، وتأكيداً على ذلك نُذكر أن مجلس محافظة دمشق سبق وأن اتخذ قراراً بشأن وقف النسبة المسلمة للموزعين والبالغة 5%، منعاً من استخدامها وبيعها عبر السوق السوداء، وذلك مع بدء فصل الشتاء وبوادر ظهور الأزمة على المادة في دمشق، وربما كميات هذه النسبة تعتبر جزءاً مما هو متوفر من كميات أكبر في هذه السوق وليس كلها.

أما من أين وكيف يتم الحصول عليها؟ فهذا شأن ومسؤولية المعنيين عن التوزيع والرقابة والضبط؟!.

طوابير لمصلحة السوق السوداء

عادت طوابير الانتظار الطويل من أجل الحصول على أسطوانة الغاز مجدداً، والكثير من المواطنين يعاودون الوقوف في هذه الطوابير مراراً وتكراراً، وعلى مدى أيام وأسابيع، من أجل الحصول على حقهم بالأسطوانة الموعودة كل 23 يوماً بحسب التعليمات، لكن دون جدوى، فقد امتدت فترة الحصول على المادة إلى أكثر من 45 يوماً بحسب بعض المواطنين في ظل الطوابير الطويلة والذرائع الممجوجة والمكررة، ناهيك عن المشاكل التي تحدث خلال ساعات الانتظار، سواء مع الموزعين أو فيما بين المواطنين، والتي تكون غالباً بسبب تجاوز الدور وسوء التوزيع واستنفاذ الكميات، الأمر الذي يفرض على المواطنين العودة في اليوم التالي للوقوف في الطوابير مجدداً، أو بحسب ما يتم إبلاغهم عن موعد وصول الشحنة التالية من الأسطوانات، وهكذا.. والنتيجة، استفحال الأزمة، وصولاً لاستغلال حاجة المواطن للمادة وفرض سعر السوق السوداء مقابل الحصول عليها.

سوق سوداء متفاوتة الأسعار

تتفاوت أسعار السوق السوداء الاستغلالية وتختلف بحسب المنطقة، وبحسب إذا ما تم الحصول عليها عبر البطاقة الذكية أو بدونها، فعبر البطاقة فإن سعر الأسطوانة قد يصل إلى 6000 ليرة، وبدونها يصل السعر إلى 8000 ليرة في بعض الأحيان، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ الكميات المتوفرة من خلال هذه السوق متوفرة وبدون سقوف!.

أما كيف توفرت هذه الكميات في هذه السوق فلا أحد يعلم، أو لا أحد يجيب؟! برغم أن المشكلة «الأزمة» ليست جديدة، وهي تتفاقم يوماً بعد آخر، وقد أصبحت على كل لسان، مع استمرار نفي بعض المسؤولين لها، والالتفاف عليها كما سبق من مثال أعلاه.

على أعين جهات الرقابة والضبط

لا شكَّ أن المشكلة كامنة في حلقة التوزيع والبيع، طبعاً في حال توفر الكميات الكافية من المادة فعلاً، وبحال كان التوزيع منضبطاً ومتوازناً ومستقراً.

وربما تجدر الإشارة هنا إلى حلقات الرقابة والضبط المفترضة والمقوننة من أجل حسن انسياب المادة وصولاً إلى المستهلك صاحب الحق فيها، وهي:

أولاً شركة سادكوب، فهي المسؤولة عن توفير وتحديد الكميات بما يتوافق مع الاحتياجات الفعلية للاستهلاك في كل محافظة ومدينة، وعبر كل موزِّع في كلِّ حي، كما أنها تساهم بجزء من عمليات التوزيع المباشر عبر مراكزها وسياراتها أيضاً.

ثانياً عبر البطاقة الذكية، التي طنَّبوا آذاننا بها وبجدواها، فبحسب هذه البطاقة من المفترض أنَّ عملية البيع والتوزيع أصبحت مؤتمتة ولا يمكن الالتفاف عليها، وخاصة ناحية الكَم، فالتوزيع عبرها فردي واسمي.

ثالثاً مجالس المحافظات والبلديات، فهناك لجان تنسيق ومتابعة مع سادكوب، من أجل تحديد الكميات ومراقبة حسن توزيعها وبيعها وصولاً للمستهلك.

رابعاً مراقبو التموين، فمن المفترض أن من مسؤوليتهم متابعة ومراقبة عمليات البيع والتوزيع وضبط المخالفات بحال وجودها.

خامساً الأجهزة الشرطية المؤازرة عند اللزوم من أجل ضبط الدور وعمليات التوزيع والبيع للمواطنين.

وأخيراً، السورية للتجارة التي تدخل على خط التوزيع والبيع أيضاً بين الحين والآخر.

وبحسب البطاقة الذكية من المفترض أن من حق المواطن الحصول على أسطوانة غاز كل 23 يوماً، وهذه الفترة الزمنية تم حسابها من قبل المسؤولين المعنيين مباشرة، آخذين بعين الاعتبار توفر المادة وحاجة الاستهلاك المنزلي المخصص للطبخ فقط لا غير، ومع كل ذلك فإن الأزمة قائمة، والسوق السوداء تفعل فعلها على حساب الحاجات استغلالاً.

المشكلة ليست إشاعة فالأزمة واضحة ومفتعلة والسوق السوداء قائمة وكمياتها متوفرة وهناك حلقة استغلال وفساد مستفيدين منها من دون أدنى شك

شبكة استغلال وفساد

من البدهي أن فارق السعر بين السوق النظامي والسوق السوداء كبير ومغر، حيث يتراوح هذا الفارق بين 2000 ليرةً ليصل إلى 5000 ليرة أحياناً لكل أسطوانة، ولكم أن تتخيلوا إجمالي المبلغ المنهوب من الجيوب استغلالاً للحاجات خلال عمليات البيع عبر السوق السوداء لهذه المادة، كما لكم أن تتخيلوا ما يمكن أن يستقطبه هذا الاجمالي من مستغلين وفاسدين من أجل استمرار هذه السوق وتعميق دورها وتوسيعه.

فكمية 25 أسطوانة فقط مهربة عبر الموزعين المعتمدين إلى السوق السوداء من خلال الأساليب الملتوية من أصل الكمية المستلمة، تحقق ربحاً صافياً يتراوح بين 125000 ليرة، وصولاً إلى 200000 ليرة، وبإجمالي شهري يتراوح بين مليون ليرة وصولاً إلى 1,6 مليون ليرة، وذلك بحال الحصول على دفعتين من الأسطوانات كلَّ أسبوع فقط، وبحال امتدت الأزمة خلال أشهر البرد والشتاء كما جرت العادة كل عام، فهذا يعني أن إجمالي الربح الصافي خلال 4 أشهر يتراوح بين 4 مليون ليرة وصولاً إلى 6,5 مليون ليرة، وهو مبلغ مغرٍ للفاسدين والمستغلين من دون شك.

ففارق السعر الكبير هذا، استغلالاً للحاجة وتحكماً بها، كفيل بابتلاع وإعادة تبويب كل أدوات ووسائل الرقابة والمتابعة وتكييفها بما يحقق المزيد من الأرباح الاستغلالية على ما يبدو، والدليل واضح وضوح العيان من خلال توفر المادة عبر هذه السوق بالكميات اللازمة والمفتوحة، في حين تغص السوق النظامية وتختنق، مع تكرار هذا الأمر كل فصل شتاء.

كفى استخفافاً بالعقول فالحل بسيط

فهل من شكٍّ بعد كل ذلك من أنَّ استغلال حاجة المواطنين وصولاً إلى تفاقم الأزمة وتسيّد السوق السوداء يشترك ويساهم فيها ويستفيد منها شبكة مترابطة من الفاسدين والمستغلين، وكلُّ منهم له دوره وحصته من أرباحها الصافية، أم أنَّ الإشاعة كبيرة والمواطن سيبقى هو السبب في كل علّة؟!

بالمقابل، ربما يكون الحل جد بسيط، وهو يتجلّى بضخٍّ المزيد من الأسطوانات في السوق النظامي، طالما أن الحديث الرسمي يقول إن الكميات متوفرة وتغطي حاجات الاستهلاك، كما فيها فائض للتوزيع والبيع خارج البطاقة الذكية وبالسعر غير المدعوم أيضاً.

ونختم بالقول كفى استخفافاً بالعقول، وكفى مزيداً من الضغوط الممارسة على المواطنين عبر استغلال حاجاتهم وضروراتهم وحقوقهم.

ارتفع الدولار بنسبة 50% خلال عام مضى، بينما ثلثا هذا الارتفاع جرى خلال الشهرين الأخيرين، المفارقة أن هذا التدهور المتسارع وارتفاع الدولار إلى عتبة الـ 700 والـ 800 أعقب مبادرة رجال الأعمال والمصرف المركزي لدعم الليرة، وإن كانت المبادرة ليست السبب في الارتفاع إلا أن لهذا الارتباط دلالة: فالطريق نحو الدولرة سار بجهود حلقة الثراء الضيقة والمتنفذة، وتأثيرها العميق على السياسة النقدية طوال سنوات الأزمة وليس الآن فقط...

«نُخب المال - المركزي»...

مسار نحو الدولرة

الاقتصاد السوري أصبح مدولراً، ومستويات الأسعار والنشاط الاقتصادي ومصالح النُّخب كلها أصبحت «دولارية» وترتبط بالعملة الخضراء صعوداً ونزولاً، حركة وركوداً... والسياسة النقدية للمصرف المركزي كذلك الأمر تنطلق في إجراءاتها وحركتها من موقع مراقبة وتحريك وتوجيه كتلة الدولار، أما كتلة الليرة فيتم تقييدها أيضاً وفق محدد سعر صرف الدولار.

■ عشتار محمود

فلنعد بنظرة سريعة إلى أهم مراحل وإجـراءات السياسة النقدية خلال سنوات الأزمـة، والتي تتجاوز هذه الإدارة أو تلك، ونحاول أن نربطها بالمتغيرات التي تجري مع مصالح النُّخب...

دخلت سورية أزمتها السياسية العميقة بوضع جيد للاحتياطي من العملات الأجنبية الذي فاق في حينها 19 مليار دولار دون الذهب وفق التقديرات الدوليـة. وحتى الآن لا يوجد ما يؤكد أين وصل الاحتياطي، ولكن أياً يكن الاحتياطي المتبقي فإن سياسة التصرف بالاحتياطي داخل السوق كانت «إشكالية».

مرحلة تجميع الدولار 2012-2016

تحركت نخب المال مع بداية الأزمة لإخراج وتهريب أموالها خارج البلاد، بينما تحرَّكت نخب أخرى للاستفادة من طلب الـدولار والمضاربة عليه وأصبحت المتاجرة بالدولار واحدة من الـنشاطات الأساسيـة لأمـراء الحرب القادرين على عبور حدود الصراع والاستفادة من تدفق الدولار غير الشرعي إلى الساحة السورية المشتعلة، وهؤلاء المتاجرون بالدولار أصبحوا محركي السعر الأساسيين.

وبالمقابل تحرك المصرف المركزي طوال الوقت باتجاه واحد، وهو ضخ الـدولار للسوق لمواجهة المضاربة وبذريعة تخفيض سعر الدولار، وبدأ هذا منذ أن أتاح شراء 10 آلاف دولار، ثم ألغاها وبدأ عمليات البيع المباشر من الاحتياطي الذي لم تُعلن كمياته. وبالنتيجة خرجت مليارات الدولارات من سورية وانتقلت كتلة دولار هامة من الاحتياطي المركزي إلى السوق، وانطلقت شرارة إمكانية رفع سعر الدولار كمصدر للربح.

والـدولار كأية سلعة يتحكم بسعره كبار مالكيه، فيمنعونه عن السوق ويتفقون على تسعيره، ومنذ نهايات 2011 ومطلع 2012 أصبحت السوق تحدد سعر الدولار وموجات صعوده وهبوطه، والمركزي ينجرّ وراءها، ويموّلها بالدولارات عبر سياسة التدخل المباشر أو بتمويل المستوردات.

استمرت عمليات التدخل المباشر أكثر من أربع سنوات، وحتى منتصف عام 2016 تقريباً حيث كانت تتكرر الحلقة ذاتها:

يرتفع سعر الـدولار في السوق، ثمّ يضخّ المركزي الـدولار في جلسات تدخل بسعر رسمي جديد، لينخفض سعر دولار السوداء مؤقتاً ويعود ويرتفع لاحقاً في حلقة تكررت خلال الفترة بين 2012 لمنتصف 2016 تقريباً رفعت سعر دولار السوق من قرابة 70 ليرة إلى 480.

وترافقت هذه العملية أيضاً مع استمرار تمويل المستوردات، العملية التي بموجبها يصل دولار المركزي بسعر أقل إلى حلقة ضيقة من محتكري استيراد السلع الأساسية، الذين يربحون من التجارة بالدولار الرخيص ومن السعر الاحتكاري للمواد المستوردة.

إذاً خلال الفترة بين 2012-2016 تموّل تجار الحرب المتنفذون واغتنوا من تجارة الدولار القادم من مصدرين أساسيين:

الأول التمويل الغربي والإقليمي للعمليات المسلحة بالدولار الذي كان قابلاً للبيع والشراء بين أطراف الصراع والنهب. والثاني احتياطي المصرف المركزي السوري الذي كان جزء هام منه يُضخّ في السوق، إما مباشرة عبر عمليات التدخل، أو عبر عمليات تمويل المستوردات.

عامان من الاستقرار وتغيير طابع النشاط

المرحلة التالية من السياسات النقدية لم تستمر طويلاً، وامتدت من خريف 2016 وصولاً إلى خريف 2018 حتى تصعيد العقوبات.

الدولار كأية سلعة يتحكم بسعره كبار مالكيه فيمنعونه عن السوق ويتفقون على تسعيره

المفصل الأساس في هذه المرحلة كان توقف التدفق المالي الغربي والإقليمي إلى مناطق النزاع، التي أوقفت «باب الـرزق» المـفتوح لأمـراء الحـرب وتجار الدولار. يضاف إلى هذا الآثار السياسية الإيجابية لعمليات محاربة الإرهـاب الجدية والفعّالة وانحسار ظاهرة داعش، وإطفاء العديد من بؤر الصراع المشتعلة داخل البلاد في إطار عملية أستانا.

أدى هذا الوضع إلى تراجع جدوى ومرابح تجارة الدولار، واستقر سعر صرفه وتوقف المصرف المركزي عن عمليات التدخل المباشر، كما تقلصت واردات أمراء الحرب وتجار الـدولار من تجارة العملة الصعبة، وانحصرت مصادر تدفق الدولار من الخارج بمصدر أساس: وهو حوالات السوريين في الخارج التي توسعت في 2017 بعد موجات من الهجرة واللجوء بين 2014-2016.

تشير التقديرات إلى أن كتلة الحوالات التي كانت تصل سنوياً إلى المصرف المركزي في تلك المرحلة قاربت 3 مليارات دولار، وهذه الـدولارات أصبحت المصدر الأساس لتمويل المستوردات التي شحّت مواردها.

ولذلك فقد جرت تغييرات على سياسات تمويل المستوردات في عامي 2017-2018 وتمّ حصرها وتضييقها لتقتصر على قلة قليلة من كبار تجار المواد الأساسية الذين يحصلون على دولار المركزي بسعر منخفض ويسعّرون في السوق بأسعار أعلى.

إن تراجع أرباح تجارة الدولار في هذه المرحلة ساعد على تحريك السوق، وتحركت الأموال السورية لتنشط في نشاطات اقتصادية أخرى، وتوسع الحديث عن إعادة الإعمار وسارع أمراء الحرب ليقوموا بتأسيس شركات عقارية وليشتروا ما يستطيعون من منشآت وعقارات بل وقطاعات، وظهرت في هذه المرحلة عمليات استثمار مواضع الثروة العامة بعقود مجحفة واستثنائية كما في الفوسفات والأسمدة والمرفأ حتى الآن...

أما السياسة النقدية في هذه الفترة فلم تغير الكثير من سلوكها، وتمّ فقط إيقاف عمليات التدخل المباشر لبيع الـدولار، ولكن لم يتم عملياً توسيع الإقراض بالليرة، بل تمّ رفع أسعار الفائدة التي لا تحفّز توسيع الإقراض، واستمرت عمليات استقبال الحوالات وتحويلها إلى تمويل المستوردات التي كما ذكرنا سابقاً تخدّم قلة قليلة.

وعملياً في هذه المرحلة تمّ تثبيت سعر الصرف الرسمي، ولكن بالمقابل لم يستطع المركزي أن يرفع سعر الليـرة ويحـفّز الإنـتاج الـفعلي... وانتقل كبار المتنفذين وأمراء الحرب ليتملكوا ويثبتوا أقدامهم في النشاطات

الاقتصادية المختلفة ويجهّزوا لمرحلة «إعادة إعمار» وفق مفهومهم... ولكن التصعيد الغربي في مجال العقوبات أنهى هذه المرحلة وأدخل الصراع السياسي والاقتصادي في مرحلة جديدة.

عام أخير من تصعيد الحصار...

اشتدت العقوبات الاقتصادية والحصار على الاقتصاد السوري نهاية 2018 ومنذ عام تقريباً... وتجلّت العقوبات مباشرة: ارتفاعاً في سعر الدولار، ركوداً في النشاط الاقتصادي، ارتفاعاً في مستويات الأسعار... ثمّ تعقدّت الظروف في الإقليم وأصبحت عمليات التصدير والاستيراد أعقد وأصعب.

وسط هذه الظروف المعقدة، علينا أن نتخيل حال نُخب المال الطفيلية التي اعتادت الربح السريع والكبير، لقد تراجعت موارد الدولار بعد أن أصبحت الحوالات بأغلبها لا تصل إلى الأقنية الرسمية، لأن سعر الدولار في السوق كان يقارب 500 ليرة وسعره في المركزي 435 ليرة في نهايات 2018، كما أحبطت آمال الأثرياء التي كانت تُبنى على تدفُق الأموال من الخارج للاستثمار في سورية مع اشتداد العقوبات والتصعيد الغربي، وتوقّف النشاط الاقتصادي والحركة داخل البلاد... وأصبحت موجات المضاربة واستيراد الأساسيات وموارد الدولة باب الرزق الأساس.

فموجات المضاربة تجمع الدولار المتفرق في السوق ليتمركز لدى القلة المحتكرة، واستيراد الأساسيات يتيح الحصول على بقايا ما يملكه المركزي من دولارات بسعر قليل، أما موارد الدولة فيتم الاعتماد عليها عبر أخذ مهمة الدولة في تأمين العديد من المستلزمات الأساسية، مثل المحروقات والقمح وغيرها ليستورد الوسطاء هذه المواد بسعر احتكاري مضاعف يتم دفعه لهم من المال العام.

أما السياسة النقدية فما الذي فعلته خلال هذه المرحلة؟!... لم تستطع أن تفعل شيئاً، إذ أبقت سعر الصرف الرسمي على حاله، وأبقت سياسة تمويل المستوردات، ولم تحفّز عمليات الإقراض...

وختام السياسات النقدية يعبر عن درجة «الإيهام» في تحركات المركزي، في ما سُمّي بصندوق دعم الليرة... المبادرة التي نظمها المركزي مع كبار رؤوس الأموال، والتي كانت نتيجتها النهائية الفشل بعد الإقرار بأن سعر السوق يفوق الـ 600 ليرة، ليقفز سعر السوداء إلى 800 ليرة وسط انعدام قدرة المركزي على المبادرة والاكتفاء بالقول إن «السعر وهمي».

اليوم، يدعو البعض السياسة النقدية إلى رفع سعر الفوائد على ودائع الدولار كإجراء لجذب أموال المودعين في الإقليم... وهي دعوة منعزلة عن الواقع، فدولارات السوريين المهرّبة إلى لبنان مثلاً لن تستطيع أن تعود وسط تقييد إجراءات السحب من المصارف اللبنانية وخطر الإفلاس الجدّي، وعدا عن ذلك فإن تدفق الدولارات الاستثمارية إلى سورية عموماً يرتبط بجدوى الاستثمار داخل البلاد ومستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها... وطالما أن الحلول السياسية لا تتقدم والوضع الاقتصادي يتدهور مفخخاً معه الوضع الاجتماعي، ودافعاً نحو تعميق الخطر، فإن الأموال ستستمر بالهروب ولن يخاطر أحد ما بتجاوز العقوبات الغربية التي لن تتم إزالتها بالقريب العاجل...

الأخطاء الكبرى المستمرة للسياسة النقدية

أخيراً، نستطيع القول إن السياسة النقدية في سورية خلال سنوات الأزمة، تمّ تكييفها مع مصالح نُخب المال الطفيلية غير المنتجة... تلك التي اعتمدت المتاجرة بالدولار واحداً من مصادر دخلها الأساسية. وأهم ما يمكن ذكره في مجال محاباة السياسة النقدية لتلك الشرائح الاقتصادية هو التالي:

– السياسة النقدية زوّدت السوق بالقطع الأجنبي من الاحتياطي بكافة الطرق المباشرة كالتدخل وبيع القطع الأجنبي للسوق، أو غير المباشرة عبر تمويل مستوردات قلة من المحتكرين الذين يتاجرون بالمواد الأساسية وبالدولار الرخيص المقدّم من المركزي.

– أبقت طوال الوقت فارقاً بين سعر السوق والسعر الرسمي، الأمر الذي يزيد حافز المضاربة والربح من المتاجرة بالدولار، وهذا لا يعني أنه على السعر الرسمي أن يلحق بسعر السوق، ولكن على السياسة النقدية أن تتكامل مع السياسة الاقتصادية العامة لتقوم برفع قيمة الليرة عبر تحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي الأمر الذي يقلّص سعر الدولار في السوق.

– لم تنجح في تحريك كتلة الليرة المتكدسة في المصارف نحو الإقراض حتى عندما غيرت التشريعات وأزالت قيود الإقراض، بل فتحت الباب أمام رفع أسعار الفائدة... وهذا عملياً يرتبط بمصالح نُخب المال أيضاً التي تجعل أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى أقل فعالية وجذباً، طالما أنه يمكن تحقيق معدلات ربح احتكارية من احتكار التجارة ومن المضاربة على الدولار.

– لم تنجح في إيقاف عمليات تهريب الأموال إلى خارج البلاد، فبقيت المنظومة المصرفية على الأقل قادرة على تحويل الأموال إلى فروعها الأم، الأمر الذي يرتبط أيضاً بمصلحة كبار الأثرياء، وهم كبار المساهمين في المصارف الخاصة ممن يجمعون ربحهم من داخل البلاد ويهربونه إلى حساباتهم في خارجها بهذه الطريقة أو بغيرها من الطرق.

ليست السياسة النقدية هي وحدها المسؤولة عن مسار الدولرة الذي تسير عليه البلاد، بل المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على مجمل السياسات الاقتصادية لأصحاب القرار الذين يحابون نُخب المال والنفوذ وتجّار الدولار... ولا يمكن الخروج من الحلقة المفرغة لتحكم سعر الصرف بالنشاط الاقتصادي وبمستوى الأسعار إلا بإيقاف الإدمان على الدولار، وفصل السياسات الاقتصادية عن مصالح النُخب الطفيلية، ولهذا محددات دقيقة وواضحة:

إيقاف الاستيراد بالدولار، إيقاف تهريب الأموال، وتحويل كتلة الليرة إلى استثمار حقيقي وإنتاج. وأي سياسة لا تسير ضمن هذه الاتجاهات ستعني حكماً استكمال تدهور الليرة والإنتاج والمنتجين، وارتفاع وزن الدولار والفساد والطفيليين، وخطراً يهدد بتصعيد الفوضى مجدداً داخل البلاد.

سعر صرف الدولار السوق - الرسمي بين 2011-2019

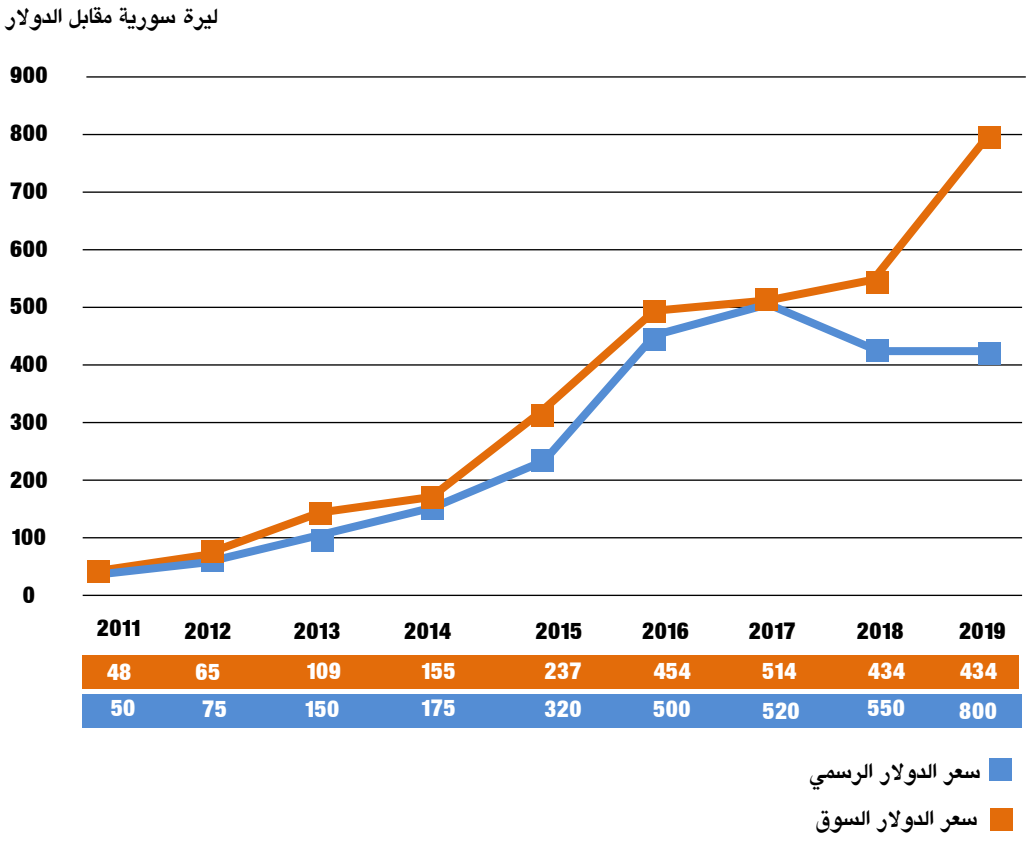

ركزت اجتماعات البريكس الأخيرة على تطوير عمليات استبعاد الدولار التي ترتبط بثلاثة ملفات: بنك التنمية المشترك، منظومات الدفع والتحويل البديلة، والتبادلات التجارية بالعملات المحلّية... والأخيرة هي الأكثر تسارعاً بالقياس إلى المجالين الأوّلين، ولكنها بالوقت ذاته تكتنف على مخاطر ويتم السير باتجاه تطوير طروحاتها نحو عملة موحدة.

بريكس... طروحات جديدة على طريق إزاحة الدولار

يعتبر الطرف الروسي الأكثر مبادرة ضمن دول بريكس الخمس «البرازيل روسيا الهند الصين وجنوب إفريقيا» باتجاه تقليص الاعتماد على الدولار بين أعضاء المجموعة، وذلك تحت تأثير العقوبات الغربية التي تلوّح بإيقاف التعاملات المالية الروسية بالدولار وتجميد الاحتياطيات وغيرها من الممارسات، التي تهدد أيضاً دول بريكس وغيرها، في ظل استعار الفوضى الاقتصادية والعقوبات كأداة فيها.

■ قاسيون

تعمل المجموعة على تطوير التمويل، وآليات الدفع والتجارة خارج إطار الدولار ومنظوماته، ولكن العملية لا تسير بالتسارع المطلوب في الاتجاهات كافة.

بنك التنمية وأنظمة المدفوعات البديلة

تم الاتفاق على تأسيس بنك بريكس للتنمية منذ عام 2014، وموّل البنك حتى الآن 35 مشروعاً استثمارياً بأكثر من 9 مليارات دولار... ونسبة 30–35% من هذه المشاريع تمّ تمويلها بالعملات المحلية لدول المجموعة، والباقي بالدولار واليورو.

أمّا على صعيد أنظمة المدفوعات البديلة، والتي تهدف للتخلص من سطوة نظام سويفت الغربي للمراسلات بين البنوك، فإن الاجتماع ما قبل الأخير لبريكس قد أشار إلى أن الصين والهند وروسيا تعمل على دمج أنظمة دفعها البديلة المستحدثة، فنظام spfs للمراسلة بين البنوك الروسية سيرتبط مع منظومة الدفع الدولية الصينية cips، أما الطرف الهندي فسيعتمد على الطرف الروسي في إنجاز منصات شبيهة.

لا تزال هذه العمليات في بداياتها من حيث التسارع، ووفقاً لبنك روسيا، فإنَّ مستخدمي النظام الروسي لا يتعدون حتى الآن 400 من البنوك المحلية الروسية وفروعها منذ ثلاث سنوات حتى الآن، ويتم الحديث عن توسيع المنظومة في دول الجوار ضمن دول الاتحاد الأوراسي، ولكن حتى الآن تشترك 8 بنوك أجنبية فقط، خمسة منها تجريبية.

مقابل هذا التوسع البطيء في التمويل الاستثماري بالعملات المحلية عبر بنك التنمية وكذلك في بدائل نظام سويفت الأمريكي، فإن العملية الأكثر تسارعاً هي في استخدام العملات المحلية في التجارة بين دول بريكس.

تراجع الدولار في تجارة البريكس

يتوسع بسرعة استخدام العملات الأخرى عدا الدولار واليورو في تعاملات دول البريكس التجارية بين بعضها البعض، ويتبين من خلال تجارة البضائع الروسية مع دول البريكس التراجع المهم في وزن الدولار، بعد أن كان العملة الأساسية والوحيدة تقريباً في التبادل.

وبأخذ صادرات البضائع الروسية لدول المجموعة فإن وزن الدولار قد تراجع بعد تطبيق العقوبات على روسيا في 2014، فبينما كان يُستخدم بنسبة 96% تقريباً لسداد مدفوعات صادرات البضائع الروسية لدول بريكس تراجع إلى نسبة 35% في منتصف العام 2019، ولكن ازدادت حصة اليورو، والأهم وصلت نسبة الروبل إلى 21% تقريباً.

أمّا في الواردات الروسية من دول البريكس فإن حصة الدولار لا تزال الأكبر بنسبة 67% تقريباً من التعاملات التجارية للبضائع، أما حصة الروبل لا تزال قليلة 5،8% في نصف 2019، ولكن حصة العملات الأخرى التي يشكل اليوان معظمها فقد ازدادت بشكل كبير، لترتفع من 2،2% في عام 2013 وصولاً إلى 22،2% في منتصف 2019.

وإذا ما استثنينا التعاملات الروسية الصينية بالعملات المحلية، وهي التي تتوسع بسرعة، فإن دول البريكس الأخرى التي تستورد روسيا بضائع منها لا تزال تطلب الدولار بالدرجة الأولى، وذلك لأن سعر صرفه هو الأعلى وجميع هذه الدول تعمل على تخفيض سعر عملاتها المحلية مقابل الدولار لتأمين إمكانات تصدير أعلى، وهي لا تمتلك الدافع حتى الآن للمبادلة التجارية بعملاتها.

عملة مشتركة جديدة والتجربة القديمة

يشير بعض المختصين الروس إلى أنّ طرحاً جديداً في اجتماع بريكس الأخير في البرازيل قد ظهر بمبادرة روسية ضمن مجلس أعمال بريكس، وذلك لتأسيس عملة افتراضية حسابية مشتركة بين دول المجموعة للتبادلات التجارية. الطرح الذي يرى البعض أنه أفضل من التبادل بالعملات المحلية... لأنه ينبغي الحذر من تدويل هذه العملات وطرحها خارج الحدود المحلية، الأمر الذي يُفقد الدول المعنية السيادة على منظومتها النقدية ويفسح لمالكي المال العالمي مجال المضاربة على قيمة الروبل على سبيل المثال والتحكم بها...

كما يدعو بعض المختصين إلى الاستفادة من التجربة السوفييتية في تنظيم التعاملات التجارية وفق تجربة الروبل التحويلي أو الخارجي الذي كان يتم التعامل به في التبادلات الخارجية بين دول الاتحاد السوفييتي. وكان لهذا النظام أسس: أولاً إجراء التبادلات بالبضائع مباشرة عبر إجراء مقاصة فيما بينها وبأقل قدر من «المال الكاش». وثانياً استخدام عملة حسابية مستقلة هي الروبل الخارجي أو التحويلي سعرها محدد مقابل عملات الدول المشتركة ويتم استخدامها لسداد الفوارق بين مبادلات البضائع مقابل البضائع.

وتنبغي الإشارة إلى أن أوروبا استفادت من هذا النظام قبل إطلاق اليورو، حيث استخدمت عملة مشتركة هي ecu خلال الفترة بين 1979–1998 في التبادلات والمدفوعات المشتركة إلى جانب وجود العملات المحلية لدول المنطقة.

تراجع استخدام الدولار في صادرات روسيا إلى بريكس من 96% إلى 35% وازداد استخدام اليورو والروبل

توزع العملات المستخدمة في صادرات روسيا لبريكس -%

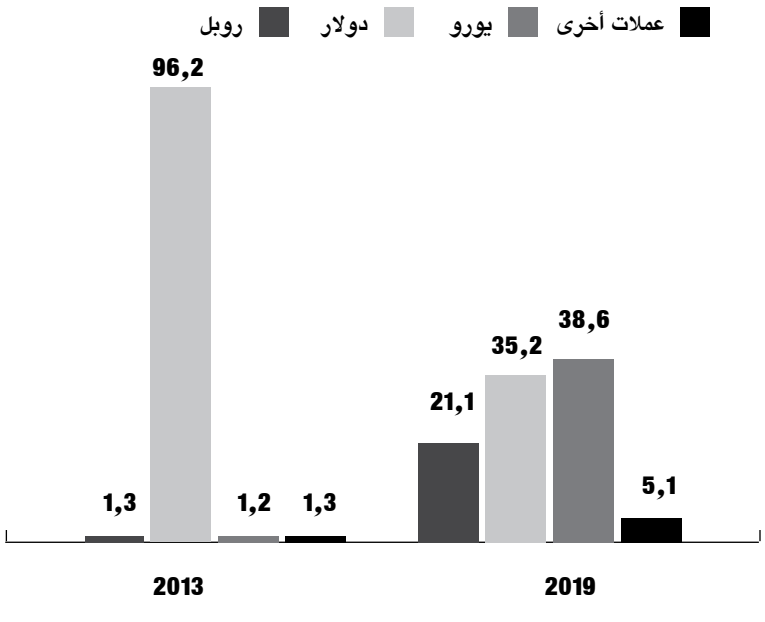

إن المسعى الروسي لمواجهة العقوبات يعتمد على تحرير الروبل وإتاحة تحويله عالمياً إلى أية عملة عالمية أخرى، والغاية هي استبعاد الدولار واستخدام الروبل في التجارة الخارجية الروسية... ولكن هذه العملية تكتنف على مخاطر، لأنه ينبغي إبقاء العملة المحلية والنظام النقدي المحلي معزولاً عن النظام النقدي العالمي، حيث الغلبة لمالكي الكتل المالية العالمية بالعملات الصعبة والمستخدمة للمضاربة، والتي يمكن أن تقوم بالتحكم بقيمة العملة المحلية المدولَة. ولذلك فإن إنشاء عملات جديدة للتبادل هو اتجاه أكثر سلامة من تدويل العملات المحلية، على الرغم من أن هذه العملية لن تكون عملية بسيطة. كما يرى المختصون أن إنشاء عملة كهذه وتطبيق نظام كهذا يمكن أن يبدأ بين الطرفين الروسي والصيني، فالدولتان لديهما المصلحة والدافع تجاه تجاوز الدولار ولديهما القدرة على تغطية عملة جديدة كهذه باحتياطيات الذهب الكبيرة لدى البلدين. إن طروحات استبدال الدولار متعددة الجوانب، ولكن العقوبات والضغوط الاقتصادية والأزمات المتوقعة تدفع إلى تسريع العمل على جوانبها المتعددة وتطوير الطروحات المرتبطة بها كالعملات الجديدة، إزاحة الدولار من موقعه العالمي لن تكون أمراً بسيطاً أو في الأجل القصير ولكنها متسارعة حكماً.

أحياء البؤس والكهرباء البائسة

«إجا الشتي والبرد، واجت معو لعبة الغميضة السنوية تبع الكهربا، مازوت ما في، ودفا ما في، وكهربا تلعب غميضة طول اليوم».

■ مراسل قاسيون

هذا هو لسان حال السوريين هذه الأيام، والتي من المتوقع أن تستمر طيلة فصل الشتاء، خاصة بعد الإعلان رسمياً عن بدء العمل بنظام ساعات التقنين، التي بدأت على شكل ساعتي قطع مقابل 4 ساعات وصل، وهو النموذج غير المعمم على كافة المحافظات والمدن، والتي يتوقع أن تصل إلى أكثر من ذلك خلال الأشهر القادمة، وفي ظل تردي الشبكات ومراكز التحويل وعدم توافقها مع حجم الاستجرار، والتي تؤدي إلى مزيد من التقطع في الطاقة الكهربائية خلال ساعات الوصل، مع كل ما يستتبع ذلك من أضرار على الأدوات الكهربائية بنتيجة الخلل في انتظام التردد عند الوصل.

الدويلعة والكباس

من وادي المشاريع والمزة إلى الدويلعة والكباس، وقع «فاس» التقنين «براس» أحزمة الفقر الدمشقية التي تقطنها عشرات الآلاف من الأسر الفقيرة في واقع من التهميش والخدمات السيِّئة من المواصلات والطرقات والصرف الصحي ومياه الشرب وصولاً إلى الكهرباء.

بعض الأحياء لا تعرف توقيتاً للتقنين، وبعضها الآخر يعيش سكانه حالة طوارئ في بيوتهم بانتظار الكهرباء لتشغيل الغسالات والسخانات بالدور، مثل سكان الدويلعة، فالطوابير ليست من أجل انتظار الغاز والخبز فقط، بل هي طوابير منزلية لانتظار الكهرباء، ولكن بدون صفوف أو اكتظاظ الأشخاص حسب ما تحدث به بعض أهالي الدويلعة.

وادي المشاريع وجبل الرز

انقطاع الكهرباء في هذا الحي لا يعرف التوقيت أو التقنين المتبع في باقي المناطق بسبب بؤس الخدمات المقدمة إليه أصلاً. فانقطاع الكهرباء أو التقنين- الذي أصبح حالة عامة تشمل كل مناطق سورية- مختلف في بعض حارات وادي المشاريع، حيث تتكرر فيه انقطاعات لا علاقة لها بالتقنين وبشكل عشوائي، ويحدث ذلك عدة مرات خلال أسبوع واحد أحياناً.

تكررت حالات الانقطاع يومياً أكثر من خمس مرات وبشكل عشوائي في أوقات حساسة، وفي كل مرة تزيد فترة الانقطاع عن ساعتين أو أكثر إضافة إلى ساعات التقنين المعتادة.

تحدَّث سكان وادي المشاريع إلى مراسل قاسيون عن مخاوفهم من تكرار ما كان يحدث كل شتاء في هذا الحي، حيث وصلت مدة الانقطاعات العشوائية أحياناً إلى يوم أو عدة أيام كاملة ومتتالية، عانى خلالها السكان في بعض حارات وادي المشاريع وجبل الرز من انقطاع نهائي للكهرباء، والتبرير هو استمرار أعمال الصيانة عدة أيام!؟ وقد تكررت هذه الانقطاعات أسبوعياً في بعض الحارات، وخاصة في فترات البرد خلال الشتاء.

ثمة من يلقي اللوم على الطبيعة، أو الشبكة السيئة أصلاً في المنطقة، أو على تأخرُ طواقم الصيانة في تنفيذ أعمالها، التي تصل أحياناً إلى حد التأجيل، حسبما أفاد الأهالي لمراسل قاسيون. ولكن الثابت: أن سكان هذه المنطقة البائسة يعيشون هذه الأفلام سنوياً دون وجود حل جذري لعدم تكرُر ذلك عند الجهات المعنية.

«رب ضارة نافعة» فقد استفاد مستوردي وتجار هذه البدائل وبائعيها من الواقع الكهربائي المفروض على المواطنين وزادت استفادة هؤلاء من خلال عوامل الاستغلال

رب ضارة نافعة

على المقلب الآخر، وفي ىظل تعميم حال الانقطاع والتقطع خلال ساعات التقنين وخارج حدوده في جميع المحافظات والمدن والمناطق، فقد بدأ اللجوء مجدداً إلى البدائل الكهربائية، من بطاريات وليدات وشواحن وغيرها، وهي تكلفة كبيرة بدأت عوامل الاضطرار تدفع إلى تكبدها، رغماً عن المواطنين وواقع إمكاناتهم المتردية أصلاً، خاصة وقد ترافق ذلك مع تذبذب سعر الصرف وارتفاع الأسعار وحال الانفلات والاستغلال الجاري في الأسواق.

وقد عقَّب أحد المواطنين على ذلك بالقول «رب ضارة نافعة» فقد استفاد مستوردو وتجار هذه البدائل وبائعوها من الواقع الكهربائي المفروض على المواطنين، وزادت استفادة هؤلاء من خلال عوامل الاستغلال الإضافية أعلاه.

كما لم يخفَ بعض المواطنين اتهامهم لبعض الفاسدين من التواطؤ مع هؤلاء المستوردين والتجار والباعة، خاصة وقد سبق أن استقر الوضع الكهربائي نسبياً خلال الفترة الماضية، كما سبق وأن تمّ التعهد رسمياً بعدم قطع الكهرباء، بل واستكمال البنية التحتية والتغذية لكافة المناطق، مع الكثير من الحديث عن توفر الكميات الكافية من المحروقات من أجل تشغيل محطات التوليد أيضاً.

الـ«Black Friday» والبلهموطية

يا عيني يا عيني ع عنب الزيني... والله وصار عنا «بلاك فرايدي»!

■ دارين السكري

الـ«Black Friday» أو «الجمعة السوداء»: هو مصطلح مستورد عبارة عن يوم تسويقي تنافسي واحد بالسنة.. وبيكون غالباً آخر خميس بنهاية شهر تشرين الثاني من كل سنة.. وبيعتبر هل اليوم موسم ترويج وتسويق لهدايا عيد الميلاد وراس السنة..

وع هل الأساس صارت المتاجر والماركات العالمية تعمل حسومات بهل اليوم بتوصل لـ 90% أحياناً!.. وطبعاً مو لسواد عيون المستهلكين.. كلو مشان يصرفوا البضايع الخالص موسمها مشان يروجوا لبضايع الموسم اللي بعدو.. وطبعاً ربحانين مو خسرانين بهالعملية..

هل المصطلح انتشر بهل السنة عنا.. تحديداً بأحد مولات العاصمة.. وللأسف ما كان إلا نوع من أنواع التسويق والتقليد وبس.. لا شمل تخفيضات متل العالم ولا شي! وكانت أكبر تخفيضاتو عبارة عن 50% بحسب الإعلان..

ومتل ما قال واحد من هل العالم اللي راح ليفهم شو يعني «الجمعة السودا»: «أنو تحفيضات وأنوblack Friday؟ كلو كذب بكذب! عميرفعو الأسعار.. متل البيجامة بـ 20 ألف، وبيقلولك رجعت بـ 10 آلاف! أغلى من السوق حاج تضحكو عالعالم».. والله ما دخلنا هيك قال الزلمة!!

مثلاً العروض بهل اليوم كانت كالتالي: «اغتنم الفرصة في بـــلاااااااااك فرايدي... تنزيلات 30% على جميع الألبسة».. «اغتنم الفرصة في بـلاااااااااك فرايدي... تنزيلات 25% على أفخم وأجمل الحقائب النسائية».. والكل يدقق على كلمة «أفخم» وهي بالنهاية صناعة محلية يمكن نخب تاني أو تالت!..

«توفير وتخفيضات بيوم بلاك فرايدي... حسم 50% على أجمل وأروع كفرات الموبايل!!».. وهون بتوقف ساعة صمت على هل الإعلان المشوق.. إنو البلاك فرايدي شمل كمان تخفيضات لكفرات الموبايل!! وهو الوحيد اللي وصلت تخفيضاتو لـ 50% بدل ما تكون ع الضروريات مثلاً؟؟.. لا تستغرب أنت في العاصمة الحبيبة..!!

ومنرجع منذكر.. «البلاك الفرايدي» افتراضاً هو تخفيضات لماركات ومنتجات، وبتوصل لـ 90%.. يعني المفروض إذا عم يقلدوا غيرهم يصير سعر القطعة تراب المصاري.. مو حق القطعة نص الراتب أو الراتب كلو... أوك حبيباتي! هاد إذا آمنا وصدقنا أنو عنا ماركات ومنافسة أصلاً.. مو كلو تنفيق وتصريف لبضاعة النخب التاني والتالت والرابع.. واللي بلا مواصفة وجودة يمكن..

بس الناس.. يا حسرتنا ع حالنا.. متل الغريق المتعلق بقشة.. بيركضوا ع هل الكذبات اللي من هل النوع ليهربوا من غلا الأسعار المستمر بالسوق.. بس للأسف بيطلعوا مكسورين الخاطر، لأنو الأسعار بتضلها غالية عليهون وع جيبتون.. لأن إعلانات الحسم الكذابية تحت اسم الأوكازيونات سابقاً أو الجمعة السودا حالياً يمكن تشجع البعض على شرا شوي من مستلزماتون.. وهنن بالحقيقة عم يطبقوا المتل اللي بيقول: «رزق الهبل ع المجانين!»..

ما فينا نغطّي عن موضوع العجقة والمدافشة اللي صارت بهل اليوم.. يعني هبلتوها وهبلتو وهسترتو العالم معكون.. طيب كملوها للأخير وعملوها ع أصولها «بالتقليد».. ولو كانت ضحك ع اللحى!..

بكل الأحوال لا جمعة بيضا ولا سودا.. الكل عم ينهش بجيبتنا المبخوشة كل يوم وكل ساعة وع ضرورياتنا.. حتى صارت حياتنا كلها سودا..

والعياذ بالله من سواد قلوب اللي ما بيرحموا.. وصاروا عم يقلدوا كمان..

لك الله لا يشبعكم شو بلهموطية ونصابين..

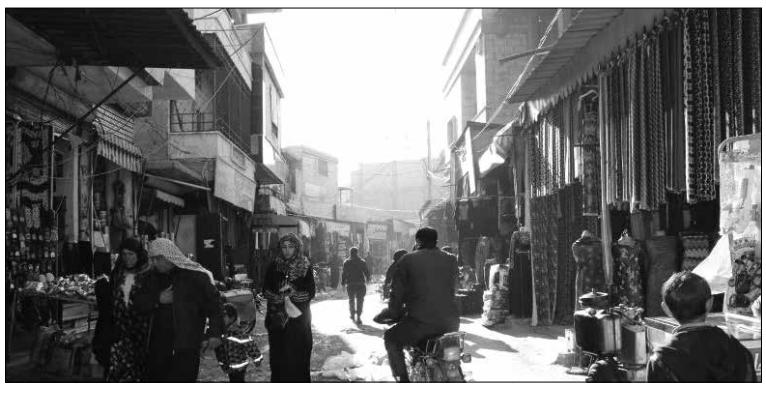

عن وحدة النظرية والممارسة: الجديد التاريخي والحمل الليبرالي

يَخاض الصراع حسب الرؤية السياسية والاقتصادية- الاجتماعية للمرحلة التاريخية وتناقضاتها «البرنامج العام الناتج عن الرؤية وما تحتاجه تناقضات الواقع من حلّ»، وأخذاً بعين الاعتبار الرؤية الخاصة حول أدوات التغيير«أحزاب وقوى سياسية وتكتيكاتها» وموقعها في الصراع. وهذا الجانب الممارسي من النظرية يستند إلى الإرث التاريخي للحركة الثورية، ولكن يحتاج إلى الارتكاز على المرحلة التاريخية وتناقضاتها في آن، أي جديدها التاريخي، أي خصائص البنية الطبقية والفكرية والسياسية في المرحلة الخاصة، وشروط الصراع في الزمان والمكان. هنا بالتحديد تَشكّل دروس الحركة الشعبية المصدر العملي الغنيّ لهكذا رؤية خاصة حول الأدوات وموقعها، فالدروس هذه هي من الغنى بأضعاف أضعاف ما قد يحمله التراث النظري والتاريخي وحده. هذه الدروس التي يجب أن يتم تعميمها نظرياً لكي تَشكّل من جديد نقطة انطلاق الممارسة وإغناء النظرية الممارسية.

■ محمد معوش

العفوية بعيداً عن التسلسل الزمني الميكانيكي لتطوّر الحركة

اعتُبِرَت الموجة الأولى من الحركة الشعبية في العالم العربي «كجزء من عودة الحركة الشعبية في العالم إلى المشهد التاريخي»، والمتصاعدة منذ حوالي عشر سنوات، كموجة عفويّة سياسياً وتنظيمياً، ولهذا مثلاً كان مصيرها الذي شهدناه من جرّها إلى العنف والعسكرة والقمع والتشويش والحرف والتقسيم. واعتبر أيضاً أن من شروط هذا التطوير هو رفع المستوى السياسي للحركة، ورفع تنظيمها، وحملها للبرنامج العام للتغيير.

ولكن السؤال الممارسي بامتياز هو الجوانب الجديدة من هذا التطوير السياسي والتنظيمي للحركة، والتي تضاف إلى الدروس الثابتة من تاريخ الحركة الثورية للشعوب؟

وهنا يبرز دور تضمين الجديد التاريخي في الإجابة المطلوبة عن السؤال أعلاه، الذي حمله التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعالم خلال العقود الماضية في المرحلة الليبرالية، وخصوصية هذا التطور في دول الأطراف التي هي الحقل الخاص من ممارستنا النظرية والعملية. وفي هذا المستوى الممارسي بالذات تنصهر كلُّ التحليلات النظريّة المتفرقة التي طالت الجديد التاريخي وتناقضاته.

التناقض الذي حمله تقدّم الوعي السياسي: الليبرالية الموروثة كحمل ثقيل

نحتاج هنا أن نعيد إبراز التحليل الذي كثيراً ما مررنا عليه سابقاً لضرورة ربطه في سياق هذه المادة. كان للتنازل الذي قامت به الرأسمالية في منتصف القرن الماضي، أي الرشوة التاريخية للقوى الشعبية، دورٌ أساس في تقدم أدوات جديدة للهيمنة. وأدوات الهيمنة هذه حكمها منطق واحد هو: استيعاب الحركة الشعبية بعد أن دخلت مسرح التاريخ في النصف الأول من القرن الماضي. واستيعابها كان عبر عدة ممارسات: ضرب الوعي السياسي عبر تعميمه وتحويله لصالح الهيمنة، بعد أن أصبح إلغاؤه صعباً، أي استحالة إخراج القوى من مسرح التاريخ التي دخلته في نصف القرن الأول. فكان مطلوب تعطيلها وهي على هذا المسرح بالذات، أي تعطيل قدرة الشعوب. تعميم الخطاب السياسي جاء لتشويهه، أي ما سماه مهدي عامل في آخر أوراقه بالفكر اليومي. هذا الجانب جعل حضور الفكر السياسي عاماً في المجتمع، أي أصبح أغلب الأفراد «يتعاطون في السياسة»، كانوا ضمن أحزاب أم لا. وطبعاً، بالرغم من المضمون التقدمي التاريخي لهذا الجانب، حمل هذا التعميم خطراً فعلياً في تحويل القوى الشعبية إلى حوامل مادية لمنطلقات الفكر السياسي للبورجوازية. أي وضعها في مواجهة منطلقات الفكر الماركسي اللينيني كأرقى منصة وصلها تطور الفكر الثوري في التاريخ.

وتطلَّبت هذه الخطوة تعظيم دور أدوات الهيمنة على الوعي كالإعلام والتعليم والسينما «مثال برامج الحوار السياسي، والأفلام وما تحمله من مضمون سياسي ظاهر وضمني خفيّ، والبحث العلمي ومنتجه..» الذي تضخّم بشكل كبير وصار جهازاً عالمياً يوازي الجهاز العسكري للإمبريالية. وهذا ما شكل عبئاً ثقيلاً على الحركة الثورية بعد أن صارت تتعامل مع القوى الشعبية وهي محمّلة بهذا الحمل الليبرالي المعادي سياسياً. وخصوصاً في ظل نمط الحياة الذي تم تعميمه عن الذاتية والفردية وغيرها.

الضمني في الحاجات الجديدة: المعنوي وثقله

هنا أيضاً نعيد جانباً آخر من التحليل مرَّ سابقاً. حمل نمط الحياة الجديد تقدماً في الحاجات المعنوية، بعد أن سمح الواقع الليبرالي الذي وضع الذات الفردية في مركز «قصفه» المركز، وهذا التقدم للجانب المعنوي اصطدم لاحقاً بالواقع الرأسمالي التغُريبي المعادي للذات، فأصبح هذا الجانب من المعاناة الوجودية الشاملة عنصراً أساساً في علاقة الفرد بعالمه ومعاناته.

كان للتنازل الذي قامت به الرأسمالية في منتصف القرن الماضي أي الرشوة التاريخية للقوى الشعبية دورٌ أساس في تقدم أدوات جديدة للهيمنة

البنية الطبقية المفتتة

لعب التراجع عن البنى الإنتاجية الحقيقية- في دولنا تحديداً- دوراً بارزاً في تشكيل البنية الطبقية للقوى المُستَغَلة. فمن جهة تفتت هذه القوى على ضوء التشتت الكبير في القطاعات الاقتصادية «الخدماتيّة»، وضعف تنظيمها التقليدي النقابي «الصناعي بشكل أساس»، وخصوصاً في تعقّد بنى الاستغلال العابر للحدود بين الدول، أي شبكات الإنتاج السلعي.

التراجع السابق للقوى الثورية

ترافقت العوامل الموضوعية السابقة مع تراجع حضور القوى الثورية والأحزاب الماركسية في العام، والتي حصلت بحقها تصفيات مادية واسعة. وتأثّرت البنى المتبقية منها بالعوامل المذكورة أعلاه، في نمط الحياة الليبرالي والحرب على الوعي وطبيعة البنية الطبقية المتشكّلة. أي أصبحت بنى هذه الأحزاب حاملة للتناقضات الاجتماعية الفكرية والسياسية نفسها.

إنَّ العوامل المذكورة أعلاه، كبعض مما حمله الجديد التاريخي، تسمح بالوصول لملامح أوّلية حول موقع أدوات التغيير ومستوى الممارسة. وخصوصاً في ظل حدّة الأزمة التي يواجهها العالم وتسارع معالَمها والتي تتطلب تعويضاً بجوانب النقص.

رفع الوزن السياسي والفكري لقوى التغيير، والرفض المطلق للعفوية

إن الضعف في الجوانب التنظيمية الموضوعية والذاتية للحركة الشعبية، وكذلك حضور ملامح «الفكر اليومي» التبسيطي والحامل لأدوات الفكر السياسي البورجوازي، وبالترافق مع السلاح الإعلامي وأدوات الهيمنة على الوعي «خصوصاً في ظل ضعف الإعلام البديل»، كل ذلك يتطب أكثر من أي وقت مضى رفع الوزن السياسي لقوى التغيير الثوري. وذلك عبر رفع الجوانب المعرفية والعمق الثقافي والتاريخي لرؤية هذه القوى لكي يتم يتجاوز الصعوبات المذكورة. وهذا يتطلب عكس هذا العمق المعرفي في خطاب القوى الثورية. وفي ذات الوقت يتطلب مركزة عالية للصراع السياسي المتمحور حول موقع القوى الثورية في عملية التغيير. وذلك من أجل رفع الصراع الفكري والسياسي لكي يرقى ويتخطَّى المستوى الذي يتم دفع الحركة إليه من قبل السردية البورجوازية وأدوات هيمنتها على الوعي، والتصدي للمناورات التي تخوضها ممارسة القوى المهيمنة.

وهذا يعني تعظيم دور قوى التغيير، لا تلطيفه خضوعاً وتنازلاً لموروثات الوعي الليبرالي لدى الحركة الشعبية نفسها.

رفع وزن الإقناع والحوار

بالترافق مع رفع الوزن السياسي لقوى التغيير، ولأن القوى الشعبية حاملة الوعي السياسي و«فكره اليومي»، هي نفسها ما يجب تطوير ممارستها، فإن ممارسة إقناعية في سلوك القوى الثورية لا بد وأن تتعاظم أيضاً. وهذا ينعكس في تعميق حججها «في المضمون»، وخطابها ومضمونه اللغوي «في الشكل». وذلك من أجل تصفير حضور المتاريس الفكرية الموروثة. وعماد هذا التفاعل الوضوح والصراحة.

إبراز الضمني من الحاجات

المعاناة الضمنية، وأساسها أزمة الذات الفردية، وتهميشها في قيمتها تحديداً، لها دور كبير في تحديد ملامح مزاج وشخصية القوى الاجتماعية. لذلك، فإن إبراز هذا الجانب للعلن وتبنيه وطرح طرق تحقيقه البديلة سينزع متاريس أخرى وعوامل شد للخلف في سياق التفاعل بين قوى التغيير وبين القوة الاجتماعية. لا بل سيشكل رافعة جديدة للوضوح نحو التحول لنموذج اجتماعي بديل.

خريف الأزمة: في ضرورة أن «تفكّر اقتصادياً»

نشر الباحث اللبناني عامر محسن مقالاً في جريدة الأخبار اللبنانية بتاريخ 27-11-2019 حول الأزمة الاقتصادية- السياسية في لبنان، وبينما ينطلق من أن الأزمة المالية حاصلة بالفعل فإنه ينتهي إلى أن المخارج السياسية الفعلية يجب أن تقوم على رفع شعارات اقتصادية ثورية واضحة ومحددة... وتنشر قاسيون بعضاً مما جاء في المقال...

نقطة الانطلاق

لأسباب كثيرة، ما زالت الغالبيّة في لبنان لا تعرف، أو لا يُشرح لها بوضوح، عُمق الأزمة التي نحن فيها والمعنى السياسي لما ينتظرنا «لسنا «على وشك» دخول الأزمة، ولا هي في بداياتها، بل قد وقعت بالفعل ونحن في قلبها». هذه هي «المسألة السياسية» في لبنان اليوم: نحن لا نواجه أزمة في قطاع معيّن أو إفلاساً لمصرفين أو ثلاثة، بل احتمال إفلاس القطاع المصرفي بأكمله، وعجز كلّ المصارف عن تلبية التزاماتها وطلبات المودعين. هذا يعني انهيار الأداة المالية التي يتمّ عبرها تسيير كلّ شيء في البلد، من تمويل الشركات إلى دفع الرواتب إلى الاستيراد، وصولاً إلى استقبال الأموال التي يرسلها المغتربون إلى البلد. والأزمة هنا معقّدة ومترابطة، بين ثالوث الدّولة- المصارف- المصرف المركزي، الذي تنكشف عناصره على عوامل الخطر ذاتها، وهي لهذا السبب ستسقط سويّة...

من هنا، ستكون هذه «أزمة» خاصّة وغير مسبوقة... ففي لبنان، غالبيّة الثروة الوطنية هي على «طاولة الكازينو»، من مدخرات صغار المودعين وصولاً إلى رواتب موظفي الدّولة.

أمامنا في الفترة القادمة احتمالان للمضي قدماً، ستنطلق بأحدهما المرحلة المقبلة: 1- أن يترك الحال على مساره الحالي ويحصل الانهيار، فتعجز الدّولة عن دفع الدّيون «أو حتّى الرواتب»، وتنفد سيولة المصارف، وتنهار العملة الوطنية. أو، 2- أن تحصل مبادرة دوليّة لتمويل إعادة هيكلة الدّين وتعويم القطاع المصرفي اللبناني، وهي- إن أتت، وإن نجحت في مرادها- سترافقها بلا ريب حزمةٌ من الشروط و«الإصلاحات» لا تختلف كثيراً عن عوارض الانهيار «تخفيض لقيمة العملة، تقشّف وضمور اقتصادي، اقتطاع أجور الموظّفين أو تسريحهم»، مع فارق أننا سنستمرّ بدفع الدّين إلى الأبد، ونعود بعد «الهيكلة» إلى حيث بدأنا: يتنبأ تقرير لـ«بانك أوف أميركا» بأن خطة إنقاذ يقودها صندوق النّقد، وتلغي نصف الدّين العام، ستتركنا مع دين يوازي 100 إلى 110% من ناتجنا القومي.

ولكن ما لا يمكن أن يستمرّ في كلّ الأحوال هو «الخيار الثالث» القائم حالياً، أي إن تسيّر المصارف الاقتصاد عبر «تحديد المصروف» وتقسيط السيولة وحقّ الوصول إلى الأرصدة للجميع، أفراداً وشركات...

السؤال الأساس في السياسة اليوم هو: ماذا ستفعل في مواجهة هذا الواقع؟ ليس الوقت وقت نقاش نظريّ حول قواعد الاقتصاد وتكوّن الدّين العام وكيف وصلنا إلى هنا... والمسألة ليست «اقتصادية- تقنيّة» كما يقدّمها البعض، ولا تحتاج لأن تكون مختصّاً لكي تناقشها، بل هي قضيّة سياسيّة و«شعبيّة». هي القضيّة السياسيّة الأساس التي ستقرّر مستقبلنا جميعاً، وأيّ خطاب سياسي لا ينطلق منها يتفادى المشكلة الملحّة التي تعني الناس ويبيع الأوهام- مهما كانت شعاراته.

وقتٌ لطرح الحلول لا الأسماء

قوى وأحزاب السّلطة، بطبيعة الحال، هي في مكانٍ آخر ولا تملك حلولاً. بعضها، ومصالحه تتشابك مع المنظومة المالية، ما زال في حالة إنكار ويتشبّث بوهم الحفاظ على الموجود والعودة إلى السّابق، وهذه القوى والمصالح- في نهاية الأمر- لن تفكّك نفسها بنفسها. بعضها الآخر ينسّق في الكواليس وينتظر الأمر الخارجي. والبعض «سحب يده» من ساحة التفاوض السياسي ويعتبر أن الانهيار لا يمكن تفاديه، فلا بديل عن انتظاره والتعامل معه حين يقع «وكلّ باعتقادي، يحضّر في هذه الأثناء «خطّة» لذاك السيناريو»، وهذا غير مستغرب.

توجيه السياسة صوب مصالح الناس وأرزاقهم واسترداد مالهم المنهوب هو ما يصنع فرزاً حقيقياً وهو الاختبار الفعلي لـ«الثورية»

المشكلة هي أنّ من هم «خارج النّظام»، يساراً ويميناً، لا يقدّمون بديلاً واضحاً وجذرياً. هذا هو الوقت الذي يفترض فيه بمن يعمل في السياسة أن يكثّف مخاوف النّاس ومعضلاتهم في شعارات ومطالب واضحة وقويّة، وليست عموميّات، يمكن أن تلتفّ حولها كتلٌ شعبيّة وتسير خلفها «لن ندفع الدّين»، «تأميم المصارف والملكيات الكبرى»، أي شيء». إن كنت سياسياً أو حزباً «معارضاً»، يقبع خارج النظام، فهذه هي فعلياً مهمّتك الوحيدة- وبخاصّة إن كنت تكرّر أنّك توقّعت الانهيار وحذّرت منه- أن تجترح حلولاً وبدائل لوقت يحتاجها الشعب. أقلّه ضماناتٌ حقيقية بأن تعود أموال النّاس ومدّخراتهم- أموال أكثر النّاس.

البعض يرفع- محقّاً- شعار «قصّة الشعر» علاجاً للأزمة، ولكن هذا لا فعالية له إن لم يتوضّح ويتجذّر- صندوق النقد الدولي قد يعرض علينا «قصّة شعر»، السؤال هو بأي شكل وضمن أية شروط وبأي حجم؟ وقناعتي هي أن المطالبة يجب أن تكون بإلغاء الدّين بأكمله، كبداية. المطلب يجب أن يظلّ بسيطاً وحاسماً وقضايا كهذه، إن عقّدتها، تشعّبت وضاعت.

الفصل بين السياسة والاقتصاد

مع خروج الاقتصاد من طاولة النقاش أصبحت السياسة «حتى عند اليسار» تجري في مدارات أخرى؛ الهويات- لذاتها- أصبحت هي ما يقسّم الناس ويفرّقهم وليس المصالح ومشروعهم لبناء المستقبل. حتّى التحرير وتأسيس الدولة الوطنية أصبحت أهدافاً مستقلّةً عن الخيار الاقتصادي وتأمين السيادة المعيشية وتحرير الناس من أنماط الاستغلال. وعلى مستوى آخر وبشكل موازٍ، ابتداءً من النصف الثاني للقرن العشرين، تمّ تحويل الاقتصاد تدريجياً إلى «علم» منفصل عن الإنسانيات، يقدّم إجابات كمّيّة و«محايدة» وغير سياسيّة، ولا يقاربه سوى المختصّين...

المشكلة هي أننا لم نعد، بقوة الأمر الواقع، قادرين على هذا التجاهل واعتبار أن المعاش والاقتصاد عبارة عن نمط منزّل وخيارات محسومة سلفاً. هذا لأن نظامنا قد انهار بالفعل، ومستقبلنا يتوقّف على استيعاب سقوطه واجتراح بديل حقيقي. هنا عليك، وأنت في أطراف النظام العالمي، أن تشقّ طريقاً ليس له «دليل استخدام»، وليس أمامك سوابق يمكن تقليدها. لهذا السبب تحديداً لن ينفعك هنا «التكنوقراط» وأبناء المؤسسة، فمهمّتهم ليست في تخيّل شيء جديد. أوّل خطوة في هذه المهمّة هي أن يفهم النّاس «قوس الاحتمالات» المفتوح أمامهم، وأن لا يصدقوا الحدود التي يضعها السياسيون وأصحاب المصالح والتكنوقراط على الإمكانات والطّموح. نحن لسنا ملزمين مثلاً- كما يتخيّل البعض- بتسديد الدّين العام ولا يوجد قانون كونيّ يجبر دولةً «سيّدة» على احترام الملكية الخاصّة. في الحقيقة، نحن نقدر على فعل ما لم تفعله اليونان «وهي ما زالت تدفع ثمن امتثالها لشروط الأوروبيين»، إذ ليس فوقنا اتّحاد أوروبي يُسيّرنا، والأسواق المالية العالمية ليست منكشفة على الدّين اللبناني، فلا حافز لديها لإنقاذنا أو فرض تسوية علينا، إذ إن الانهيار في لبنان لن ينتشر إلى خارجه «تملك مصارف غربية نسبة بسيطة من سندات الدّين العام بالدولار، وأسهماً في مصارف لبنانية، ولكنها ليست استثمارات معتبرة». لهذا السّبب أيضاً، من ناحية أخرى، لن يكون لدى الغربيين مشكلة كبيرةً في أن ينهار لبنان ويحترق...

من الصّعب أن نتخيّل مخرجاً سهلاً للوضع في لبنان، ودور الخارج- وحده- يمنع أن تقوم ديناميات حرّة وتستمر لصالح الشعب. ولكن توجيه السياسة صوب مصالح الناس وأرزاقهم واسترداد مالهم المنهوب هو ما يصنع فرزاً حقيقياً، وهو الاختبار الفعلي لـ«الثورية». وأية نقطة انطلاق أخرى لن توصلك إلّا إلى الانقسام العمودي، وسياسات النُّخب الضيقة، والشوارع الطائفية والهويّة بمعناها البدائي. لن تكون الأيام القادمة سهلة، ولكن كيفما قضي الأمر- بـ«حلّ» أو «انهيار»- فإنّنا على الأقل سنعرف ساعة حقيقة، وتكون بدايةً جديدة.

قطار الصين السريع نحو العالم الجديد

في ظل التغيّرات الدولية الجارية، يستمر صعود جمهورية الصين الشعبية اقتصادياً وسياسياً حول العالم، وتكثر التساؤلات حول طبيعة «مصالح» هذه الدولة و«مطامعها» على الساحة الدولية، وما طبيعة «النموذج العالمي» البديل والجديد الذي تسعى إلى تثبيته في المستقبل باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى عالمياً؟

■ يزن بوظو

قد لا يُمكن لأحد الإجابة عن السؤال السابق تماماً، لكن يمكن التنبؤ بملامح أوّلية حول ماهيّة هذا العالم الجديد، استناداً إلى المرور على بعض المعطيات التي تزداد كثافتها مؤخراً.

دولياً

أعلن «معهد لوي» الأسترالي في دراسة نشرت مؤخراً أنَّ الصين تخطّت للمرة الأولى الولايات المتحدة من حيث عدد البعثات الدبلوماسية المنتشرة حول العالم، حيث بلغت 276 منصباً، بينما أشار إلى أن الدبلوماسية الأمريكية قد «دخلت فترة مراوحة»، ويعد هذا مؤشراً مهماً على توسع النشاط الصيني على المستوى العالمي وطرحها لآليات جديدة لحلّ المشاكل القائمة فقد نددت الصين، في تصريحات جديدة، بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ووصفتها بـ«الأنانية» ملقية باللوم على واشنطن في زعزعة الاستقرار بالمنطقة. وجاء هذا التصريح بالتزامن مع فعاليات منتدى الشرق الأوسط الذي أقامته بكين يوم الخميس 2019/11/28 حول قضية الأمن في المنطقة، وقال رئيس معهد الصين للدراسات الدولية في مؤتمر عقب المنتدى، إن الفعالية تهدف إلى توفير منصة جديدة للمفاوضات لإيجاد سبل السعي وراء الأمن في المنطقة من أجل تحقيق السلام المستدام والأمن الشامل.

اقتصادياً

تحدث قاو شي جي من مركز بحوث التنمية الصيني، إنَّ مبادرة الحزام والطريق «تواصل مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الشريكة»، وقال تشو تاي دونغ من المركز الصيني للمعرفة الدولية بشأن التنمية إنَّ المبادرة «قدمت حياة أفضل لشعوب مختلف البلدان، وخلقت منطق التعاون الاقتصادي والتجاري» ذاكراً من ذلك مثالاً حول مشروع كاروت للطاقة الكهرومائية في باكستان الذي سيوفر الطاقة النظيفة لـ 5 ملايين شخص. وجاء حديث الخبير الاقتصادي ألطاي أطلي على هامش القمة الدولية الرابعة لأعمال مبادرة «الحزام والطريق» التي استضافتها تركيا مؤخراً ليؤكد على أهمية المبادرة الصينية، فأكد أنها تُعتبر سبيلاً لتحقيق تطلعات تركيا «عبر تنويع تجارتها وجذب المزيد من الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية واللوجيستيات».

ومن الأصوات القليلة من المعسكر الآخر صرّح رئيس البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، أنَّ المعايير العالية للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية «مهمّة لصورة التعددية»، وأشاد بمشاركة الصين في «النظام متعدد الأطراف»، وحول مبادرة الحزام والطريق، قال إنها «تقدم إسهاماً كبيرا لمعالجة التحديات التنموية في العالم وتدفع بالتعددية وتتفادى الديون العالية».

ومن جانبه قال روبرت كوهن رئيس مؤسسة كوهن الأمريكية، إن التزام الصين بالتعددية ضروري لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية السليمة للعالم بمواجهة الأحادية والحمائية، مضيفاً: «مبادرة الحزام والطريق توسع الروابط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا وتقلل عدم التوازن في التنمية الوطنية وتدعم النمو الاقتصادي».

ويبدو أنَّ النشاط الصيني في إفريقيا يترك أثراً إيجابياً أيضاً ويعطي مؤشرات نمو حقيقية، ففي تصريحات لرئيس وزراء إثيوبيا السابق قال فيها إن التعاون مع الصين يلعب «دوراً فعالاً للغاية» في التنمية والتحوّل الزراعيين في إفريقيا، حيث يركّز على نقل زراعتها من الكفاف إلى التجارة، مضيفاً إن هذا التحوّل يعني وجود نظام زراعي حديث باستخدام التكنولوجيات الرقمية وإشراك معظم الشباب الإفريقي العاطلين عن العمل، مشيراً إلى أن الخبراء الصينين قاموا بتدريب وتعليم وكلاء إرشاد زراعي بأعداد ضخمة.

الصين وروسيا

يستمر التعاون الصيني– الروسي نحو تعزيز العلاقات بين البلدين وإرساء الاستقرار، فقد جرى استكمال بناء أوّل جسر لطريق سريع يربط بينها، ووفقاً للوزير الروسي لتنمية الشرق الأقصى يمكن أن يزداد حجم الشحن بين البلدين بمقدار 8 أضعاف لتصل إلى 4 ملايين طن. هذا بالإضافة إلى تصريحات من الكرملين تقول إن رئيسي البلدين سيقومان اليوم الاثنين بتدشين خط الغاز الروسي إلى الصين عبر أنابيب «قوة سيبيريا»، بقدرة تمريرية قدرها 38 مليار متر مكعب سنوياً. وجرى الإعلان أيضاً عن تأسيس صندوق روسي صيني بقيمة مليار دولار، للمساهمة في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين شركات البلدين. هذا إلى الجانب التعاون الأمني المتصاعد بين البلدين إذ يعتزم أمين مجلس الأمن الروسي زيارة الصين مطلع الشهر الجاري للمشاركة في رئاسة الجولة الـ 15 من المشاورات الأمنية الإستراتيجية.

إن الاقتصاد الصيني يتمتع بمرونة قوية وإن العديد من الأسر الصينية باتت «تدّخر أكثر»

الصورة داخل الصين

تستمر الجهود الصينية بإطار العمل على رفع مستوى النمو محلياً، ويمكننا ذكر بعض المؤشرات الجديدة، فعلى الرغم من الضغوط المتزايدة على البلاد، قال بنك الشعب «المركزي» إن الاقتصاد الصيني يتمتع بمرونة قوية، وإن العديد من الأسر الصينية باتت «تدّخر أكثر»، وأظهرت بيانات رسمية من مصلحة الدولة للإحصاء أن 31 من بين 50 سلعة رئيسة تراقبها الحكومة قد سجلت أسعاراً منخفضة بمنتصف كانون الأول مقارنة بالأيام العشرة السابقة لها. وبيَّنت الأرقام أنَّ منطقة التبت جنوب غربي البلاد تشهد نمواً في دخل المقيمين في مناطقها، ففي الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بلغ الدخل الفردي 8059 يواناً/1146 دولار، بارتفاع بنسبة 12,9% مقارنة بذات الفترة من العام الماضي. وأعلنت وزارة التربية والتعليم تقريراً رسمياً عن تخريج نحو 142 ألف من المدارس المهنية في المناطق التي يضربها الفقر الشديد وارتفع معدل التوظيف ليتجاوز 90%.

العالم الجديد؟

في تصريح للرئيس الصيني شي جين بينغ قال فيه إنَ بلاده لا تستعدُ «لأخذ مكان أي طرف» مشيراً أنَّ «الحلم الصيني... لا يتضمن بأي شكل من الأشكال أحلام بالهيمنة». فالصين سعت في السنوات الماضية إلى ترجمة وزنها الاقتصادي سياسياً وباتت حاضرةً بشكل نشط، وهي إذ تثبت انتهاء الهيمنة، والسياسة الأحادية القطبية تطرح أيضاً نموذجاً بديلاً يناقض النموذج الأمريكي الذي عانى منه العالم، فالصين تغزو الكوكب في مشاريع التنمية الحقيقية والمستدامة، وتملك مفاتيح لأبواب كانت مغلقة عمداً بوجه شعوب دول العالم.

الحكومة العراقية تخضع من جديد

تستمرُّ «انتفاضة تشرين» العراقية في مظاهراتها دون انقطاع للأسبوع الثامن على التوالي رغم كل إجراءات القمع والعنف بحقها، والتي خلّفت حوالي 400 قتيل حتى الآن، وعلى الرغم من الضعف الملحوظ لدور القوى السياسية المنظمة، تواصل الحركة ضغطها العالي على الحكومة العراقية لتقدِّم المزيد من التنازلات التي وصلت إلى إعلان استقالة رئيس الحكومة عبد المهدي.

■ ملاذ سعد

أقدم رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، يوم السبت، على تقديم استقالته رسمياً إلى البرلمان، بناء على مطالبات من الشعب العراقي بذلك، حيث دعا البرلمان إلى اختيار بديل له في رئاسة الحكومة بشكل سريع، مشيراً إلى أن تركه لهذا المنصب «مهم لحل الأزمة في البلاد». حيث قال عبد المهدي في كلمة مسجّلة إن «الاستقالة مهمة لتفكيك الأزمة وتهدئة الأوضاع في العراق»، متابعاً: «بعد مرور سنة على تشكيل الحكومة وصلنا إلى نقطة نهاية... وعليها أن تفسح الطريق لغيرها لمعالجة الوضع الراهن».

وبعد هذه التطورات وبمحاولة لانتهاز الفرصة، أعلن رئيس ائتلاف «النصر» العراقي حيدر العبادي، عن مبادرة وطنية تحوي بأهم بنودها سحب الثقة عن الحكومة الحالية فوراً، وقال مكتب العبادي إن المبادرة «تضمنت تشكيل حكومة جديدة في الـ 15 منتصف الشهر الجاري، ببرنامج مؤقت بحدود زمنية، تترأسها شخصية مستقلة، تتولى ضمان تمثيل المتظاهرين بالتعيين».

شكل روسيا العسكري في 2033

تستعد روسيا للمصادقة على خطة لتعزيز إمكاناتها العسكرية وتطويرها، وسيتم ذلك عبر برنامج شامل يغطّي حتى عام 2033، جاء هذا التصريح على لسان الرئيس فلاديمير بوتين خلال جلسة مجلس الأمن الروسي في أواخر الشهر الماضي. نستعرض في هذه المادة بعض ملامح هذه الخطة والأهداف التي تضعها روسيا في هذا المجال.

■ علاء أبو فرّاج

«هدفنا التصدي للتحديات»

أعلن بوتين في حديثه أن روسيا لن تتوقف عن تطوير قدراتها الدفاعية واعتبر أنَّ السلاح المتطور الذي تملكه وتطوره روسيا لا يعتبر ذريعة لتهديد أحد، بل «على العكس، فنحن مستعدون لبذل كل طاقتنا لتعزيز عملية نزع السلاح في ظل أحدث منظومات أسلحتنا، والتي تم تطويرها بدافع وحيد هو ضمان أمننا»

وأضاف الرئيس الروسي إن الهدف الأساس من هذا البرنامج هو ضمان بقاء روسيا في المقدمة، لذلك يجب أن تركز الخطة على الأسلحة عالية الدقة بالإضافة إلى وسائل الدفاع الجوي الفضائي، وضرورة الاستخدام الفعّال للذكاء الصنعي في الأجهزة العسكرية مع إنتاج وتطوير الأسلحة القائمة على مبادئ حديثة في الفيزياء. وأشار بوتين في هذا الاجتماع إلى أنه ينبغي توسيع خطوط إنتاج الدرونات «طائرات بدون طيار» المعدّة لأغراض الاستطلاع والهجوم، جنباً إلى جنب مع أنظمة الليزر والأنظمة الفرط صوتية «hypersonic»، وينبغي حسب تعبيره توسيع إنتاج وتطوير الأنظمة الروبوتية القادرة على أداء مهام متنوعة في ساحة المعركة.

وحدد الرئيس الروسي في حديثه طبيعة المخاطر التي تواجهها روسيا، فتحدث عن الانتشار الواسع للناتو على الحدود الروسية بوصفه أحد المخاطرة الجدية بالإضافة إلى أنه يرى في محاولات عسكرة الفضاء تهديداً حقيقياً، واعتبر أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى، يفرض على روسيا أن تتنبأ بآثار هذا الانسحاب على الوضع الدولي، وأن تعدل إمكاناتها العسكرية وفقاً لهذه التغيرات القادمة.

بعض الميزات التقنية

تشمل الأسلحة الروسية الحديثة– تلك التي دخلت في الخدمة فعلاً، أو من المتوقع أن تدخل قريباً– على ثلاثة أنظمة للصواريخ فرط الصوتية وهي أفنغارد «Avangard» الذي يطلق من منصات إطلاق أرضية، وكينجال«Kinzha» المعد للإطلاق من الطائرات وزركون «Zircon» المعد للإطلاق من السفن الحربية، وأما ما يخص تطبيقات الليزر في المجال العسكري فقد دخل نظام بيرسفيت «Peresvet» الروسي الفترة التجريبية، ولا تزال استخدامات هذا النظام– والذي جرى تصنيفه في فترة تطويره على أنه نظام شديد السرية– غير معروفة تماماً، ولكن الخبراء يتوقعون أنه سيستخدم لنظام تشويش، أو تحديد للأهداف المعادية بما فيها الأقمار الاصطناعية.

هذا بالإضافة إلى طائرة Su–57 التي توصف بأنها «روبوت طائر» لاعتمادها الكبير على الذكاء الصنعي.

التوازنات الجديدة

حققت روسيا سبقاً عسكرياً في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فلا يوجد نظام ردع في العالم قادر على اعتراض الصواريخ فرط الصوتية الروسية، ويُعد الأسطول الجوّي الأمريكي ضعيفاً في وجه أنظمة التشويش المتطورة التي ستحرم الولايات المتحدة الأمريكية من تفوقها الجوي، هذا بالإضافة إلى أن صورة القوات العسكرية الأمريكية تبدو قاتمةً جداً، فنحن نشهد تواتراً متزايداً للتصريحات والأنباء التي تتحدث عن المستوى المنخفض للجاهزية القتالية للترسانة الحربية الأمريكية، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب كشف في أيلول الماضي أن الولايات المتحدة كانت تعاني من نقص حاد في الذخيرة عام 2017، وقدً أطلعهً على ذلك وزير الدفاع آنذاك جيمس ماتيس، قال ترامب «كان هناك قليل جداً من الذخيرة، ويمكن استخدام عبارة أقوى، لكني لا أريد أن أقول لم تكن لدينا ذخيرة، غير أن الوضع كان قريباً من ذلك» واعتبر أنه «يجب ألّا يسمع أي رئيس أمريكي هذه الكلمات أبداً» وعلى الرغم من تأكيداته أن الوضع لم يعد كما كان سابقاً، إلّا أنَّ البيانات المفتوحة للبحرية الأمريكية منذ أيام، أوردت خبراً مفاده أنَّ أكثر من نصف حاملات الطائرات الأمريكية ليست جاهزة للقتال وأنها تحتاج لصيانة ستستغرق شهوراً. وسبق هذه الأنباء حديث عن أنَّ أكثر من 30% من الطائرات والمروحيات التابعة للقوات الجوية الأمريكية ليست جاهزة لتنفيذ مهامها القتالية.

على الرغم من أن تقييم وضع الجيش الأمريكي لا يمكن أن يجري من خلال تتبع بعض التصريحات والأنباء إلى أنَّنا نعرف على الأقل وضع الجيش الروسي فحسب التصريحات الأخيرة لبوتين، إنَّ نسبة الأسلحة والأجهزة الجديدة ضمن الترسانة الموضوعة في خدمة الجيش الروسي تخطّت اليوم نسبة الـ 68%، مؤكّداً أن هذه النسبة يجب أن ترتفع لتصل إلى 70% والحفاظ عليها في هذا المستوى.

وإلى جانب هذه النسبة المرتفعة من الأسلحة الجديدة في جيشها، تسعى روسيا لتصدير جزء مهم من التكنولوجيا العسكرية الروسية، وهي بذلك تزيد بشكل ملحوظ من قدرة الدول على ردع الولايات المتحدة الأمريكية، فتعمل روسيا اليوم على مشاريع عسكرية مشتركة مع الصين والهند وتركيا وإيران وغيرها من الدول، وتصدير التكنولوجيا هذا يشكل نموذجاً مضاداً تماماً لسياسة احتكار التكنولوجيا العسكرية السائد في عصر الهيمنة الأمريكية.

الصورة عالمياً

• أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن إطلاق مشروع خط نقل الغاز «السيل التركي»، سيتم في 8 كانون الثاني المقبل. وأكد الكريملين أن الرئيسين الروسي والتركي سيحضران مراسم إطلاق المشروع.

• اعتبر وزير الدفاع الإيطالي لورينزو غويريني، أنه غير ممكن الوصول إلى الهدف المنشود اللا واقعي زيادة الإنفاق العسكري إلى 2%، وهي النسبة التي تطلبها الولايات المتحدة الأمريكية من دول الناتو، واعتبر غويريني ذلك أنه واقعي.

• قال عضو لجنة الدفاع والأمن القومي في البرلمان المصري يحيى الكدواني، إن تهديد وضغط واشنطن على مصر بفرض عقوبات بسبب سياسة مصر الخارجية ورغبتها في التعاون العسكري مع روسيا تنتهك المعايير الدبلوماسية.

• أكّد المتحدث باسم الكريملين ديمتري بيسكوف أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيلتقي مع نظيره الأوكراني فلاديمير زيلينسكي على هامش «قمة النورماندي» في العاصمة باريس، لحلّ قضايا تتعلق بإمدادات الغاز بين روسيا وكييف.

• أعلن علي أكبر صالحي رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في تصريح صحفي أن إيران ستواصل عمليات تخصيب اليورانيوم في منشأة «فوردو» على الرغم من إعادة فرض الولايات المتحدة عقوبات عليها.

• قالت وزيرة المالية الهندية نيرمالا سيتارامان إن بلادها ستكشف عن سلسلة مشروعات للبنية التحتية هذا الشهر في إطار خطة لاستثمار مئة تريليون روبية «1,39 تريليون دولار» في القطاع خلال السنوات الخمس المقبلة في مسعى لتعزيز الاقتصاد.

الليثيوم والتحولات

منذ بداية الدفع العالمي نحو إنتاج وتطوير آليات إلكترونية على مدى واسع، أصبح عنصر الليثيوم محلّ تركيز بوصفه معدناً إستراتيجياً. الطلب عليه هائل في الصين من جهة، وفي الدول الأوروبية والولايات المتحدة من جهة أخرى. وتأمين السيطرة على موارد الليثيوم يطوّر الإعدادات الجيوسياسية الخاصة به. فالصين القوة الصاعدة صناعياً تسعى إلى كسر القيد الغربي الذي يسعى إلى ترويضها عبر إمساكها من رقبتها، والولايات المتحدة تحاول جاهدة لجم الصين بكافة الوسائل، وأوروبا تتلمّس طريقها بينهما. ويبقى الليثيوم هو العنصر الحاسم هنا.

■ بقلم: مجموعة من الكتاب
تعريب وإعداد: عروة درويش

الصين وخطوات التأمين الاستباقية

بالنسبة للصين التي تضع هدفاً لها أن تكون أكبر مصنّع للمركبات الإلكترونية في العالم، فإنّ تطوير البطاريات المكونة من الليثيوم هو أولوية وردت في خطتها الخمسية الثالث عشرة «2016 – 2020». ورغم أنّ لدى الصين احتياطياً لا يستهان به من الليثيوم فإنّ تجدده محدود، ولهذا مضت الصين إلى الخارج في محاولة الحصول على حقوق استخراج الليثيوم.

ففي أستراليا تملك الشركة الصينية «تاليسون ليثيوم»، التي تسيطر عليها شركة «تيانكي» الصينية، مناجم في منطقة غرينبوشز في مقاطعة أستراليا الغربية تحوي داخلها أكبر احتياطي لمعادن السبوديومين المحتوية على الليثيوم وأكثرها جودة في العالم.

تعدّ شركة «تاليسون ليثيوم إنك» أكبر منتج لليثيوم الأولي في العالم. تنتج مناجمها في غرينبوشز في أستراليا اليوم قرابة 75% من طلبات الصين من الليثيوم وقرابة 40% من الطلب العالمي. إنّ هذه الشركة، وغيرها من شركات استخراج المواد الخام الأسترالية، قد قوّت العلاقات الأسترالية– الصينية وأعطتها بعداً إستراتيجياً، كون أستراليا من الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، كما جعلت هذه الصفقات من الصين الشريك التجاري الأكبر لأستراليا.

لكنّ التأثير المتنامي للصين على منطقة المحيط الهادي أصاب بالهلع حلفاء الولايات المتحدة، ما دفع برئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون إلى إرسال تحذير للصين ألّا تحاول التأثير على «الحديقة الخلفية» الإستراتيجية لأستراليا. في أواخر عام 2017 ومع تعاظم المخاوف الأمريكية ومواليها الأستراليين من النفوذ الصيني في المنطقة، انضمت أستراليا بشكل غير رسمي إلى ما بات يطلق عليه في بعض الأحيان اسم الرباعية «المكونة تقليدياً من الولايات المتحدة والهند واليابان»، وذلك في محاولة إحياء مشروع سابق يهدف للحد من التأثير الصيني في جنوبي المحيط الهادي. كما قامت أستراليا مؤخراً بالتصعيد من خلال منح قروض إستراتيجية لدول جنوب الهادي بهدف مناهضة عمليات الإقراض الصينية. زاد هذا من مخاوف الصين وحثّها أكثر على البحث عن مواقع عالمية أخرى لتأمين الليثيوم كأولوية من أجل تحقيق أهدافها في أن تصبح لاعباً رئيساً في اقتصاد الآليات الإلكترونية الصاعدة على مدى العقود القادمة.

وبما أنّ تطوير الآليات الإلكترونية بات يحتل مكانة مرتفعة في عملية التخطيط الاقتصادي الصيني، أخذ بحث الصين عن الليثيوم إلى تشيلي، وهي مصدر كبير آخر لليثيوم. قامت شركة «تيانكيس» الصينية هناك بتجميع أسهم كبرى في الشركة التشيلية «إس.كيو.إم» التي تعدّ واحدة من أكبر منتجي الليثيوم في العالم. إن نجحت «تيانكيس» الصينية في السيطرة على الشركة التشيلية فسيغيّر هذا جيوبولتيك الليثيوم العالمي وفقاً لتقارير صناعة التعدين، وهو ما قد يحرر الصين من القيود التي تحاول الولايات المتحدة وضعها في طريقها.

> **يُقدر بعض الجيولوجيين أنّ احتياطي بوليفيا من الليثيوم قد يكون الأكبر عالمياً. فموقع «سالار دي أويوني سولت» وحده يقدّر احتواؤه على تسعة ملايين طن مكعب من الليثيوم**

إنّ موارد معدن الليثيوم، المكون الإستراتيجي اللازم للبطاريات المستخدمة في الآليات الكهربائية متركز في قلّة من البلدان.

وكي نعطي فكرة عن الطلب المحتمل على الليثيوم، فإنّ بطارية تسلا نموذج إس تحتاج 63 كلغ من كربونات الليثيوم، وهي كمية تكفي لصناعة قرابة 10 آلاف بطارية جهاز خلوي. وفي تقرير حديث أطلق مصرف «غولدمان ساكس» على الليثيوم لقب النفط الجديد. وفقاً لغولدمان ساكس: إنّ زيادة لا تتعدى 1% في إنتاج الآليات الكهربائية قد تزيد الطلب على الليثيوم بأكثر من 40% من الإنتاج العالمي الحالي. ومع الضغط على المزيد من الحكومات من أجل تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فإنّ صناعة السيارات العالمية توسّع من خططها لإنتاج الآليات الكهربائية في العقود القادمة، الأمر الذي سيجعل من الليثيوم مادة إستراتيجية بأهمية النفط اليوم.

الفوضى في وجه الصين

برزت بوليفيا– التي يعتبر استخراج الليثيوم فيها أكثر تعقيداً– على الواجهة كموقع تتنامى فيه مصالح بكين. يُقدر بعض الجيولوجيين أنّ احتياطي بوليفيا من الليثيوم قد يكون الأكبر عالمياً. فموقع «سالار دي أويوني سولت» وحده يقدّر احتواؤه على تسعة ملايين طن مكعب من الليثيوم.

ومنذ عام 2015 تنشئ الشركة الهندسية– التعدينية الصينية «كامك» معملاً ضخماً في بوليفيا لإنتاج كلوريد البوتاسيوم كمسمدات. والأمر الذي تخفيه كامك في الحقيقة هو أنّ تحت كلوريد البوتاسيوم هناك أكبر احتياطي ليثيوم معروف في العالم في موقع «سالار دي أيوني سولت»، وهو واحد من 22 موقعاً شبيهاً في بوليفيا. أنشأت شركة ليني ديك الصينية في عام 2014 مصنع بطاريات تجريبي في ذات الموقع.

ثمّ في عام 2019 وقعت حكومة مورواليس اتفاقية ليثيوم أخرى، هذه المرة مع المجموعة العملاقة الصينية «جينجيانغ تي.بي غروب كو ليمتد» التي ستحصل على 49% من الأسهم في شراكة مع شركة الليثيوم البوليفية المملوكة للدولة «واي.إل.بـه». تقتضي الصفقة استخراج الليثيوم وغيره من المعادن من مواقع كويباسا وباستوس– غرانيدس حيث سيكلف المشروع ما قيمته 2،3 مليار دولار. الأمر الذي يعدّ من المقدمات للانقلاب الذي حصل في بوليفيا.

بما يتعلق بالليثيوم، تحاول الصين التعاقد مع أكثر من مورد لمنع الغرب من تقييدها، ولكي تتمكن من شغل المركز الأكبر في العالم. تتعاقد الكيانات الصينية اليوم على قرابة نصف الإنتاج العالمي من الليثيوم ولديها 60% من سعة إنتاج البطاريات الكهربائية العالمي. وقد تنبأ مصرف غولدمان ساكس بأنّ الصين ستورد خلال عقد 60% من الناتج العالمي من الآليات الكهربائية.

السباق الأمريكي الصيني

الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الآخر الكبير على مسرح تعدين الليثيوم اليوم. لدى شركة «ألبمارل» في كارولينا الشمالية هي ومجلس إدارتها المميز جداً مناجم ليثيوم كبرى في أستراليا وتشيلي بقدر تلك التي تملكها الصين. في عام 2015 أصبحت الشركة الأمريكية «ألبمارل» من المهيمنين على صناعة التعدين العالمية بشرائها للشركة الأمريكية «روكود ليثيوم» التي لديها عمليات جارية في تشيلي في «سالار دي أتاكاما»، وكذلك في غرينبوشز في أستراليا، حيث تملك شركة «تيانكي» الصينية 51% من أسهم

الجيوسياسية التي يفرضها

المناجم وتملك الشركة الأمريكية 49% من مناجم المنطقة، لتدخل الشركتان الصينية والأمريكية في أعمال شراكة.

الأمـر الـواضـح، والـذي تتـجلى معالمه يوماً بعد آخر، هو الانزعاج الأمريكي من الخطط الاقتصادية الصينية التي تشمل التأثير الصيني على احتياطات الليثيوم الإستراتيجية العالمية دون التنسيق أو المرور عبر الولايات المتحدة. بدت بصمات واشنطن واضحة جداً في الانقلاب الأخير في بوليفيا الذي أجبر الرئيس المنتخب إيفو مورالیس على اللجوء إلى المكسيك. وما وصول الرئيسة المؤقتة جينين آنيز، المسيحية من الجناح اليميني، والمليونير من الجناح اليميني لويس فرناندو كاماتشو إلا إشارات على التحول القذر إلى اليمين في مستقبل البلاد السياسي، وهو التحول المدعوم علانية من واشنطن. إنّ واحدة من المسائل الرئيسة التي يتوقع أن نسمع عنها من الحكومة المستقبلية، هو إن كانت ستلغي عقود التعدين المبرمة مع الشركات الصينية.

وفي ذات السياق يمكننا النظر إلى إلغاء لقاء 16 تشرين الثاني في تشيلي لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، والذي كان يفترض به أن يكون قمة تجارية بين ترامب وتشي جينغ بينغ، وهو أمر هام في دلالاته. فقد كان مقرراً أن يكون الاجتماع مكاناً للصفقات التجاريّة الرئيسة بين الصين وتشيلي وفقاً لصحيفة «جنوب الصين الصباحية». كانت بعثة تشي لتحوي على 150 رئيس شركة يخططون لتوقيع اتفاقيات اقتصادية كبرى، الأمر الذي كان سيعزز العلاقات الاقتصادية الصينية– التشيلية، الشيء الذي حذرت الولايات المتحدة منه مؤخراً ووقفت ضده.

ستحاول الولايات المتحدة أن تحوّل مسار الانتفاضة التي حدثت في تشيلي وأطلقت شعلتها القرارات الحكومية برفع أجور النقل، إلى ثورات ملونة كما فعلت في بلدان أخرى. لقد كان للتظاهرات التي اجتاحت تشيلي أثر قصير المدى تمثّل في إلغاء اجتماعات منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي. ورغم أنّ الدور النشط للمنظمات غير الحكومية الممولّة من الولايات المتحدة في تشيلي لم يظهر وجهه الكامل بعد، فمن غير المخفي أنّ واشنطن لا تنظر بعين الود والارتياح للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين تشيلي والصين. إنّ استخراج الصين لليثيوم في تشيلي يكفي لوحده كسبب جيوسياسي يدفع واشنطن إلى التدخل لمنعه، بالرغم من نهج اقتصاد السوق المفتوح الذي تأخذه الحكومة التشيلية الحالية.

النفط الأبيض والنفط الأسود

لدى الصين دوافع كثيرة للسعي نحو موارد أكثر ثباتاً من الليثيوم، فهي تسعى إلى خفض وارداتها من النفط لمعالجة المشاكل المناخية وتلوث الجو، وهو ما يقودها أيضاً للتركيز على الآليات الكهربائية التي تستمر في النمو كصناعة للمستقبل. فوفقاً لوكالة بلومبرغ فإنّ 37% من مبيعات الآليات الكهربائية قد انتشرت في العالم منذ 2011، ويتوقع أن ترتفع النسبة لتشكّل في عام 2040 أكثر من نصف مبيعات السيارات حول العالم.

والإعانات الحكومية الصينية لقطاع إنتاج الآليات الكهربائية يمنح الحافز لهذا القطاع كي ينمو ويحتل مكانته الطبيعية في سلسلة الإنتاج العالمية. فوفقاً لرويترز، تحتل المؤسسات الصينية اليوم 60% من سعة إنتاج البطاريات الكهربائية. كما تشير تقارير رويترز إلى أنّ الصين قد استثمرت في العامين الفائتين 4,2 مليار دولار في صفقات الليثيوم. وهي تتخذ ذات المسار في تأمين واردات الكوبالت، وهو العنصر الهام الآخر في بطاريات الليثيوم.

لكنّ الصين لا تمضي دون منافسة في تأمين هذه الموارد، فقد استطاعت شركة ألمانية مؤخراً هزيمة الشركة الصينية في الحصول على عقد بناء محطة استخراج في أكبر حقل في بوليفيا بحيث تحصل ألمانيا على معظم المخرجات.

تسعى أوروبا حيث لا تزال أسواق الآليات الكهربائية فيها في مهدها إلى استخراج الليثيوم من أراضيها. فقد صدر تقرير حديث يفيد بوجود رواسب ليثيوم مثيرة للاهتمام في ألمانيا والتشيك والبرتغال والسويد. كما عبّر البعض في الصناعات الغربية المعتمدة على الليثيوم بأمله بوجود كمّيات مفيدة من المعدن في كندا يمكن للأوروبيين والأمريكيين الاستفادة منها.

إنّ الأوروبيين يحاولون عدم الانزلاق إلى الهاوية التي يحاول الأمريكيون جرهم إليها وهو ما يدفعهم إلى اعتماد خططهم الخاصة بتأمين واردات الليثيوم الضرورية لصناعاتهم

آثار الاستخدام المتزايد لليثيوم:

إنّ التنافس على واردات الليثيوم أتى معه بالمخاوف من وتيرة استخراجه. فعمليات الاستخراج المعززة قد تسببت بارتفاع أسعار الليثيوم التي تضاعفت أكثر من ثلاث مرّات في الأعوام الثلاثة الماضية لتصبح أكثر من 20 ألف دولار للطن الواحد. وقد بينت إحصاءات شركة «غلوبال داتا» بأنّ الطلب على الآليات الإلكترونية سيضاعف من إنتاج الليثيوم من 26,700 طناً في 2018 إلى 58,300 طناً في 2022. وقد أعلن مركز ماكواري للأبحاث بأنّ السوق «تسير ببطء نحو تسونامي فائض في العرض».

ترك الفائض في العرض أثره العام الفائت في الصين عندما انخفضت أسعار الليثيوم للنصف تقريباً، وهي المشكلة التي ضاعفتها إزالة بعض الإعانات الحكومية للسيارات الكهربائية، الأمر الذي أدّى إلى تباطؤ المبيعات. ويتنبأ المحللون بتحسُّن الأسواق على المدى المتوسط والطويل مع تزايد الطلب، ولكن يبقى العامل الحاسم هنا هو الدعم الحكومي الذي قد يسبب مشكلة في الإنتاج حال عدم تعزيزه.

يمكننا النظر كمثال إلى الأرجنتين، وهي أحد أكبر المنتجين لليثيوم اليوم. فقد اتبعت حكومة الرئيس ماوريسيو ماكري إجراءات نيوليبرالية وفتحت الاقتصاد للاستثمار الخارجي وخففت التشريعات. لكنّ البلاد غرقت في أزمة مالية جراء هذه السياسات. مضت بعدها البلاد إلى صندوق النقد الدولي وبرامج التقشُّف، الأمر الذي يهدِّد باندلاع انتفاضات أو بوصول الشعبويين للسلطة. إنّ التغييرات التي ستحصل في الأرجنتين ستؤثر دون شك على الإنتاج الأرجنتيني لليثيوم، ما سيترك بدوره أثراً على الإنتاج العالمي.

قس على ذلك التوترات التي حصلت وقد تحصل في بلدان الإنتاج والتي قد تلقي بظلها قاسياً على استقرار سلاسل التوريد. فما حصل في بوليفيا والأرجنتين وتشيلي يجعل من اللاعبين الأساسيين متحفزين للمضي في خطوات استباقية لتأمين موارد لليثيوم.

أوروبا والاعتماد على الذات:

فرضت حكومة الولايات المتحدة في شهر نيسان الماضي رسوماً جمركية مرتفعة على الواردات الصينية من بطاريات الليثيوم البالغة قيمتها 50 مليار دولار، وذلك كجزء من الحرب التجارية الأمريكية على الصين. لكنّ الولايات المتحدة لا تستهدف الصين وحسب في حربها التجارية، فقد فرضت سابقاً رسوماً جمركية على حلفائها الأوروبيين ولا تزال تلّوح بها بين حين وآخر، ومن بين هذه الرسوم على سبيل المثال تلك التي أصابت منتجات شركة فولكس فاغن التي استثمرت أكثر من 91 مليار دولار في الآليات الكهربائية والتي تخطط لبناء 22 مليون آلية كهربائية في العقد القادم.

إنّ الأوروبيين يحاولون عدم الانزلاق إلى الهاوية التي يحاول الأمريكيون جرهم إليها، وهو ما يدفعهم إلى اعتماد خططهم الخاصة بتأمين واردات الليثيوم الضرورية لصناعاتهم. فقد وصفت المفوضية الأوروبية عمليات الليثيوم: «بالمشاريع الهامة التي تعود بالنفع على جميع أوروبا». ومؤخراً في شهر أيار دفعت فرنسا وألمانيا بالأمر قدماً بدعم إنشاء تحالف شركات عابر للحدود لتطوير بطاريات الآليات الإلكترونية الأوروبية، وقد التزمت الدولتان بتقديم استثمار بدئي بقيمة 5 مليارات يورو لدعم المبادرة، وعلقت مديرة المشروع سافانا ريساورس: «هذا أمر مُلِحّ إستراتيجياً لأوروبا».

ورغم الحديث الإعلامي عن قدرة أوروبا على الاكتفاء ذاتياً بالليثيوم الموجود على أراضيها، يبقى هذا الأمر غير مجدٍ بعد من وجهة نظر واقعية. فأوروبا ليستْ قادرة على المضي وحدها في مشاريع استخراج الليثيوم وتصفيته والعمل عليه. وأحد الأمثلة على هذا هو مشروع بناء مصفاة لهيدروكسيد الليثيوم في إسبانيا والتي تقدّر تكاليف إنشائها بـ 288 مليون دولار، بينما لا يمكن للشركة المنشأة الرسملة سوقياً بأكثر من 11,2 مليون دولار.

وهو ما دفع بسافانا ريساورس إلى العودة إلى الواقع والإعلان عن أنّ المشروع سيتعاون مع الصين ويعتمد عليها بإرسال إسبودومين الليثيوم للتصفية في المصافي الصينية. هذا سيفتح المجال أمام إنشاء شراكات كبرى جديدة أوروبية–صينية. لدى أوروبا فرصة تطوير صناعات الليثيوم خاصتها إذا هي تخلصت من القيود الأمريكية وضبطت إعداداتها الإستراتيجية من جديد، الأمر الذي بات ناضجاً كفاية ويدركه الأوروبيون بشكل جيّد.

الفن.. الشكل والمحتوى قبيل الرأسمالية

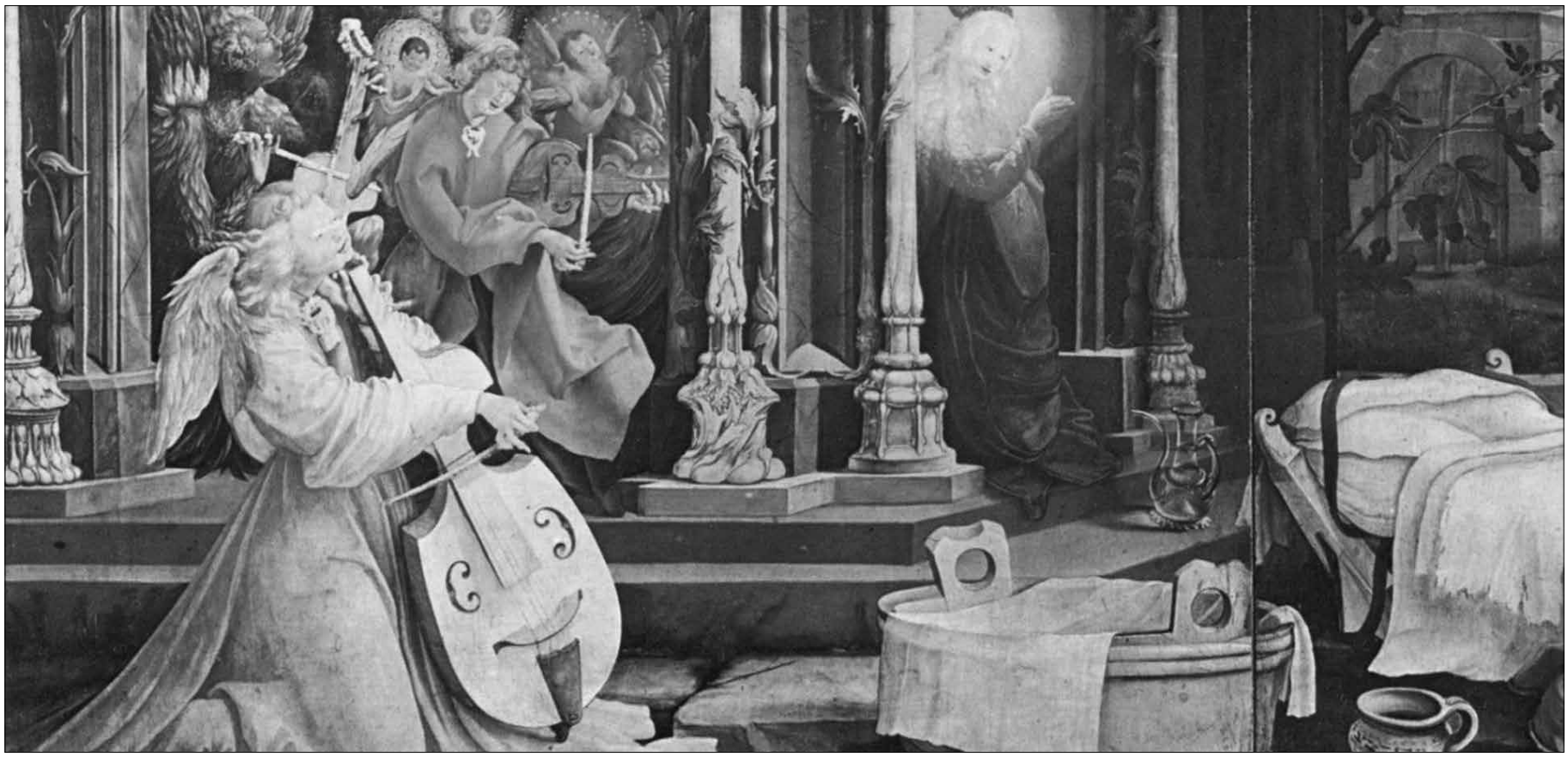

حصل الفن على استقلاليته النسبية مع بلوغ العمل درجةً عاليةً من التقسيم بين العضلي والفكري، وتبلور قوانينه وخصائصه الداخلية، ونشوء فئة الفنانين الممارسين للفن كعمل زبائنّه الأساسيون هم في البلاطات المترفة.

■ سلاف محمد صالح

لقد خضع الفن شأنه شأن جميع عناصر البنى الفوقية التي تمايزت وبلورت خصائصها الداخلية إلى سلطة الدولة الملَكية المهيبة الحكيمة خلال المراحل الأخيرة من الإقطاعية. وفقَدَ عفوية المراحل السابقة. وبذلك بسطت الدولة سيطرتها على الحياة الروحية والثقافية والأخلاقية والفلسفية.. في المجتمع.

شَكْلُ ومحتوى الفن في مراحل الإقطاعية الأخيرة خلال القرون 16 و17و18السابقة على الرأسمالية، هو ما سنحاول إلقاء بعض الضوء عليه في مقالنا اليوم:

-1-

توطَّدت البرجوازية في الشمال الأوروبي «فرنسا- ألمانيا- هولندا-..» في ظروف السيادة الملكية المطلقة، وهو ما حدَّد الطابع الثقافي المختلف في نهضته عنه في إيطاليا، ومتمايزاً كذلك بالخصائص القومية لكل شعب من الشعوب.

فقد شهدت المرحلة الأخيرة من الإقطاع، بروز الدولة الملَكيّة ذات السلطة المركزية المطلقة. وهي إلى جانب كونها ملكيَّات إقطاعية، فإنها رعت استقلالية المدن الناشئة دعماً للمانيفكتورات والتجارة، وبالتالي طال دعمها البرجوازية المستقلة في مدنها عن الإقطاعيات، والآخذة بالتطور في قلب الملَكيَّة. لقد كانت البرجوازية بتوسيع سوقها، وتطوير وسائل إنتاجها تساعد على مركزة السلطة بيد الملَكية، وبالتالي نشوء الدول القومية، رغم اعتمادها على إفلاس المنتجين الصغار، والبدء بالتوسع الرأسمالي نحو المستعمرات الخارجية. وهو ما انعكس على البنية الأخلاقية لدى تلك الطبقة الساعية إلى تحقيق المكاسب ومراكمة رأس المال.

إن ما مَّيز فن المرحلة الأخيرة من الإقطاعية الملكية، عن فنون المراحل السابقة، هو في كون الطبقات الحاكمة، ارتفعت مبتعدةً عن الشعب، ومعها أصبح الفن في خدمة الزبون- السلطة وإيديولوجيتها. بعكس المراحل السابقة من عصر النهضة، حين كان الصراع السياسي ذاته يدل على عدم وجود حدود بين الفئات الحاكمة عن الشعب؛ إذ كان المجتمع بأكمله يساهم في صياغة الحياة السياسية، وبالتالي كانت مفاهيمه واحدة، وبنيته واحدة، ونظرته بالتالي إلى الفن واحدة.

فإنتاج الملَكيَّات تمايزاً طبقياً حاداً، انعكس تمايزاً بين الطبقات في المفاهيم والعواطف واللغة الفنية العاطفية الشاعرية الواحدة، فنشأت لغتان فنيتان ضمن حدود الدولة القومية الواحدة، «تمثل فرنسا ميداناً واضحاً لذلك». كما أن الحكم المطلق لا يمكن أن يطور حضارةً ديمقراطية، وهو ما ينعكس عميقاً على الثقافة الفنية وتطورها حتى في إطارها الشعبي. ولعل إسبانيا تمثل استثناءً بسبب خوضها حروب الاستقلال والتحرير التي جعلت من إيديولوجيتها وفنها شعبي الطابع «لوبي دي فيغا- سيرفانتس-..»، رغم الحكم شديد الرجعية.

غير أنه بسبب من تمثيل الملكية المطلقة للدولة القومية الموحدة، فإنَّ التيارات الفَنيّة كانت تتخذ الطابع الرسمي للدولة. وفي هذه المرحلة ظهر للمرة الأولى الصدام بين الفن والواقع الاجتماعي السائد مؤشراً على واقعيته، وكلَّما تقبَّل الفن الظلم الاجتماعي السائد، قلَّت قدرته على التعبير، واتجه نحو التكلف.

-2-

لهذه المرحلة اتجاهان رئيسان يخضعان لإيديولوجيات الطبقة السائدة:

الأول: فن الباروك الذي تطور بشكل أساس تحت سلطة الإقطاع الديني، خصوصاً في إيطاليا. وتميز بالتكلف والاصطناع بشكل عبَّر عن أزمة المبدأ الإنساني، والفن الذيَ لا جذور شعبية له؛ إذ خَدَمَ رجالات الدِّين والنبلاء. وفيه ظهر العمار المترف المتكلف «حدائق قصر فيرساي وكنائس ذلك العهد»، والموسيقى النبيلة «الكونشرتو- السوناتا- ..» وموسيقييها «باخ- فيفالدي- هاندل-..»، والمنحوتات شديدة الضخامة.. بشكل يعكس سلطة الدِّين وقوة الدولة النبيلة.

اتجه الباروك أخيراً باتجاه الروكوكو الحسي المترف الذي اندثر أخيراً مع الثورة الفرنسية. ورغم ذلك، فقد مثل شكلاً من أشكال تملك العالم جمالياً، والقدرة على التقاط حركة الحياة القلقة الخالدة.

الثاني: الكلاسيكية التي اعتمدتها السلطات الحاكمة للمزاوجة بين الفن الشعبي والفن الأرستقراطي في محاولة منها للتعبير عن تمثيلها لحالة التوزان والوحدة في البلاد. غير أنَّ اقتراب الكلاسيكية من الفن الشعبي افتقر إلى العفوية البادية على فنون العصور السابقة. إضافةً إلى أنه، على الرغم من عدم تغييب الأساس الاجتماعي للكلاسيكية، فإن سطوة الدولة غلبت على الفن، وهو ما خلق فيه ازدواجيةً في التمثيل؛ فوقع بين مطرقة تمثيله لصدقه المعرفي العفوي، وسندان تمثيله للزبون-السلطة التي تعمل على تكييف المثل الجمالية للمجتمع مع أهدافها باستخدام العامل- الفنان، شأنه شأن عناصر البنية الفوقية الأخرى «كالعلم مثلاً».

لم يعرف الفن في العصور السابقة هذا التزلف، والتضحية بالحقيقة لقاء نصف الحقيقة. لقد كان الفن متشابكاً ومنصهراً بالحياة الاجتماعية، وغير منفصل عن مهامِّه ووظائفه الاجتماعية. لقد كان تعبيراً عن الحياة ذاتها بكافة جوانبها الدينية والاجتماعية والفكرية والأخلاقية.. ووليدَ الحياة الشرعي ناشئاً ونامياً بشكلٍ طبيعي رغم إمكاناته المحدودة، ووسائل تعبيره المتواضعة، ومواضيعه الخيالية أحياناً. كان واقعياً بشكلٍ طبيعي غير متصنَّع.

كانت إحدى نتائج الكلاسيكية إرساء البنية العقلانية «المنسجمة مع الحياة»، وبلورة الوعي الجمالي القومي في الوعي الشعبي «فرنسا مثلاً وفنانوها راسين وموليير وكلود لورين ..»، وظهرت منعكسات ذلك لاحقاً.

مثَّلت جمهورية هولاندا البرجوازية خرقاً للمشهد العام؛ فالبرجوازية غير المتسيدة المرتبطة بالثورة على الاحتلال الإسباني وسلطة الإقطاع، تكون أكثر الفئات الاجتماعية تأهيلاً لتمثيل القوى التقدمية في المجتمع في تلك الفترة التاريخية المحددة، والتعبير عن المثل الجمالية الإنسانية في الفن. وفي الفن الهولندي، ظهر للمرة الأولى الإنسان البسيط العادي في الخانات والأكواخ وحول الموائد..، ولدى توطد أركان السلطة البرجوازية، تراجعت واقعية فنها وتمثيله لمحتوى الحياة تلك.

إن ما مَّيز فن المرحلة الأخيرة من الإقطاعية الملكية، عن فنون المراحل السابقة هو في كون الطبقات الحاكمة ارتفعت مبتعدةً عن الشعب ومعها أصبح الفن في خدمة الزبون- السلطة وإيديولوجيتها

-3-

في تلك الفترة التاريخية، لاحت الملامح الأولى لظهور الاتجاهات غير الواقعية المتعمَّدة في الفن. حين لم يعد للمجتمع لغة فنية واحدة، وإنما لغتان. فنشوء فئة الفنانين الذين لا يملكون سوى فنهم سلعةً للبيع رغم انفتاح آفاق أخرى واسعة ناتجة عن تكديس الخبرات. إضافةً إلى وجود الفن مستقلاً بذاته نسبياً منقطعاً عن الحرف رغم كون ذلك تقدماً، قدَّم للفن فرصةً لانتهال من منابعه الخاصة، وليس من منابع الحياة. وهو ما مهد لنشوء نظرية «الفن للفن» في المراحل اللاحقة والذي تبنَّته التيارات الفنية التي تدرك انحطاط المثل الجمالية للطبقات السائدة في المجتمع، لكنها لا تريد أن تتخذ دوراً معارضاً لها.

كما بحثت بعض التيارات في الماضي عائدةً إلى المثل الجمالية لفنون العصور السابقة الإغريقية أو الرومانية، وأحياناً للعصور الوسطى والنهضة.. حين كان الفن ومثله الجمالية وحدة فنية ترتبط بالعام.. بالحياة. وإذ يعبِّر عادةً الاهتمامُ بالحضارات القديمة عن تطوُّرٍ للحضارة الحديثة، غير أن اهتمام هذه التيارات بالماضي في مراحل الانحطاط الأخلاقي تلك، هو وعيٌ بعجز الطبقات السائدة عن ريادة الأمة بمثلها الجمالية والأخلاقية..

نهاية اليسار الأكاديمي

يقول المثل الشامي: «يا داخل بين البصلة وقشرتا، ما بينوبك إلا ريحتا»، ويقول البعض من ممثلي «اليسار الأكاديمي»: يجب فصل قمح إنجلز عن قشرة ماركس! يا ترى مين على حق؟ الشوام أو اليسار الأكاديمي؟

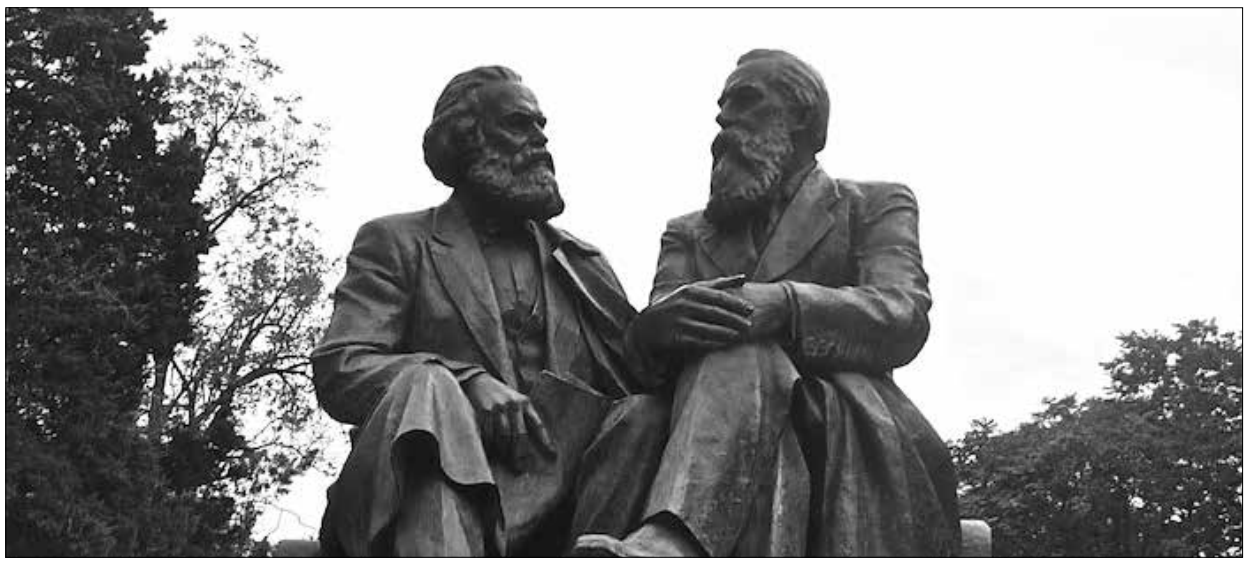

■ لؤي محمد

«إهانة إنجلز» هواية شائعة بين ممثلي «اليسار الأكاديمي» في الجامعات الأوروبية والأمريكية ووسائل الإعلام الكبرى، فهناك البروفيسور الفلاني الذي يذهل العالم باكتشاف ضرورة فصل قمح إنجلز عن قشرة ماركس، والبروفيسور العلّاني الذي يطلق مختلف النعوت «الشوارعية» والمناورات اللغوية بحق إنجلز، وآخرون يفطرون بـ إنجلز ليتعشوا بـ ستالين والاتحاد السوفييتي ليذهلونا بـ «اختراع الماركسية» و«والماركسي الأول» و«ماركس الأصيل»... إلخ.

من قلب «اليسار الأكاديمي» نفسه، يعلن جون بيلامي فوستر الحرب على «اليسار الأكاديمي» السائد في الغرب والهواية الشائعة «لإهانة إنجلز». يقول فوستر: لا يمكن أن تضاهي الشراكات السياسية والفكرية شراكة كارل ماركس وفريدريك إنجلز. لم يشارك الاثنان في تأليف «البيان الشيوعي» فقط، بل شاركوا في الثورات الاجتماعية في ذلك العام 1848، وشاركا في تحرير الكتب والمقالات وصياغة الأفكار ومناقشة الخطط والمشاريع.

يعمل فوستر في جامعة أوريغون الأمريكية، ويحاضر في «ديالكتيك البيئة» منذ عام 2000 استناداً إلى ما كتبه إنجلز في «ديالكتيك الطبيعة»، وينشر بشكل دوري في مجلة «تريبيون» البريطانية ومجلة «مانثلي ريفيو» الأمريكية وغيرها. وتعتبر «مناهضة إنجلز وإهانته» سمة رئيسة عند «اليسار الأكاديمي» الغربي الذي برز في النصف الثاني من القرن العشرين، وكتب في مجلة تريبيون: لا عجب في أننا نرى، في القرن الواحد والعشرين، عودة إنجلز، الذي يواصل مع ماركس صناعة النضالات وإلهام الآمال حيث تعصف بنا الأزمات في زمن الثورية الضرورية.

استناداً إلى ما يطرحه جون بيلامي فوستر، ارتبط «اليسار الأكاديمي» بصعود التيارات التي أطلقت على نفسها تسمية «الماركسية الغربية» في النصف الثاني من القرن العشرين. لذلك يمكننا تصنيف «اليسار الأكاديمي» كأداة من مخلفات مرحلة تراجع الحركة الثورية العالمية، الأدوات التي حان موعد موتها اليوم في مرحلة الصعود الجديدة التي تشهدها البشرية.

أخبار ثقافية

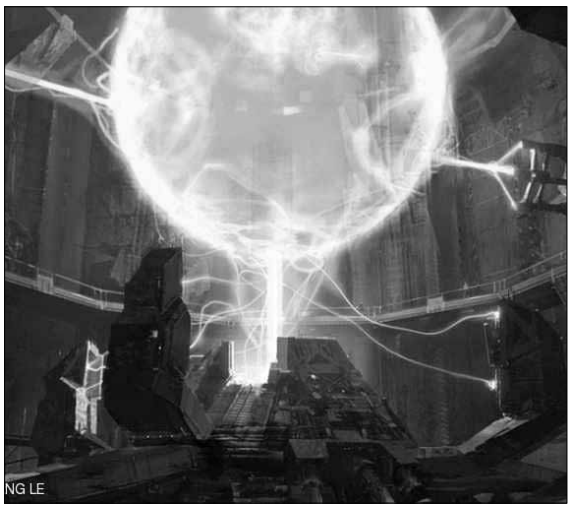

الشمس الاصطناعية

من المتوقع أن يتمّ تشغيل جهاز «إتش.إل–2إم توكاماك»، الجيل الصيني الجديد من «الشمس الاصطناعية»، بحلول عام 2020، حيث تسير أعمال التركيب بسلاسة منذ وصول نظام اللفائف في حزيران الماضي. ويهدف الجهاز المصمَّم لتكرار التفاعلات الطبيعية التي تحدث في الشمس باستخدام غازات الهيدروجين والديوتيريوم كوقود، لتوفير الطاقة النظيفة من خلال الاندماج النووي الذي يتم التحكم به. وحسب معهد جنوب غربي الصين للفيزياء التابع للمؤسسة النووية الوطنية الصينية، ومؤتمر الصين للطاقة الاندماجية لعام 2019، فإن الجهاز الجديد، الذي يتميز بتحكم متطور، من المتوقع أن يولد بلازما تزيد حرارتها على 200 مليون درجة مئوية.

تدمر والأرميتاج

جرى في دمشق التوقيع على مذكرتي تفاهم بين المديرية العامة للآثار والمتاحف ومتحف الأرميتاج في سان بطرسبورغ الروسية. وتضمنت الاتفاقية التعاون في ترميم الممتلكات الثقافية السورية في مدينة تدمر، وتبادل الخبرات في مجال الآثار. وألقى البروفيسور بيتروفسكي محاضرة بعنوان «التدمريتان» تحدث فيها عن متحف الأرميتاج وأهم المقتنيات التي يمتلكها، ومنها اللوحة التي نقش عليها قانون الجمارك التدمري. كما عرض تأثر بناء المتحف المذكور بنمط وشكل العمارة التدمرية. وبعد افتتاح معرض: «الأرميتاج الأعظم في القرن الواحد والعشرين» الذي يضم عدداً من الصور الضوئية لعمارة تقليدية روسية مستلهمة من العمارة التدمرية القديمة.

كانوا وكنا

الصورة الرئيسة للصفحة الأولى من العدد 4691 لجريدة الألف باء الدمشقية بتاريخ 11 آب عام 1936. مع التعليق التالي: «فريق من العاملات الإسبانيات المنضويات لعضوية الحزب الشيوعي في مدريد يقبلن على التطوع في صفوف الميليشيا المقاتلة للثوار». وكانت صحف «القبس» و«صوت الشعب» وغيرها من الصحف السورية واللبنانية تنشر أخبار الحرب الأهلية الإسبانية 1936–1938، الحرب التي شغلت الرأي العام العالمي والمحلي في ذلك الوقت.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 1 / 12 / 2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

الاستهلاك.. رعب من نوع آخر!

لا يكلفك الاسترخاء أمام التلفاز شيئاً. فجأة، يتوقف برنامجك أو مسلسلك أو فيلمك المفضل الذي كنت تتابعه، ليبدأ فاصل إعلاني..! لا شيء جديد في ما سبق. إنه يتكرر ملايين المرات، وحتى وإن كنت أكثر حصافة من غيرك، سيمر عليك الأمر بكل تأكيد وكأن شيئاً لم يكن.

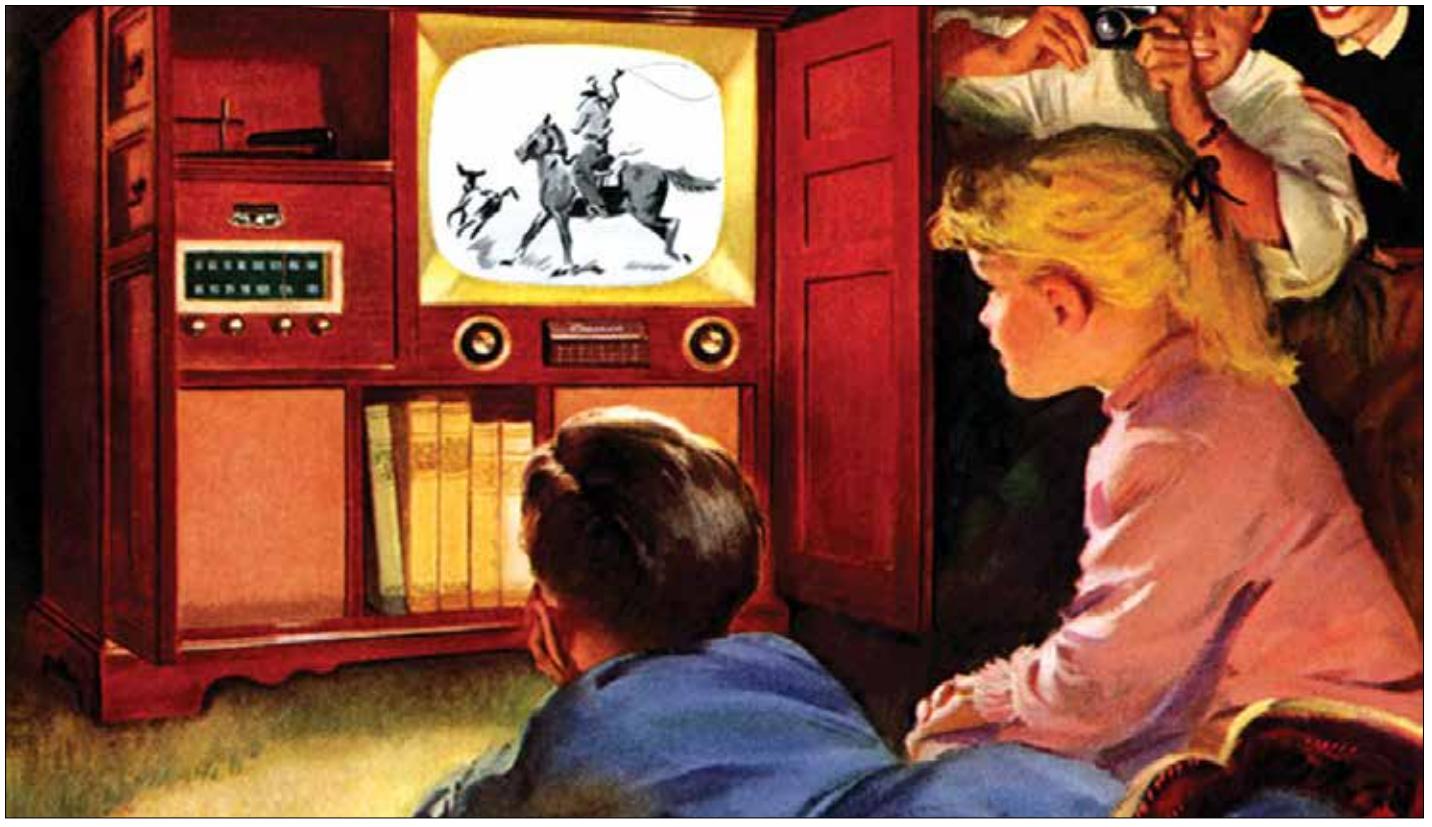

■ إيمان الذياب

خلقت الرأسمالية في تطورها أشكالاً متعددة ودرجات مختلفة من أنواع «الرعب» في أعماق الإنسان المعاصر. لعل «الرعب النووي» يقع في أعلى المستويات، ولكن هذا لم يمنع خطورة بقية الأنواع الأخرى.

الشعور الدائم «بالحاجة»

بعيداً عن أفلام الرعب، يتعرض الناس يومياً لـ«رعب» دائم وغير مرئي. إنه رعب «الحاجة للاستهلاك». ما من شك بأن التطور الحضاري يخلق باستمرار حاجات متزايدة عند البشر، ولكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا: من يحدد نوع وكم الحاجات المطلوب تلبيتها، وكيف تُلبَّى؟

خلقت الرأسمالية في تطورها ذلك الشعور الدائم عند الإنسان المعاصر «بالحاجة»، في محاولة لإعادة صياغة هويته الاجتماعية والشخصية، بحيث يضمن لها الاستمرار والربح الأعلى. جرى الترويج لفكرة مفادها أن النمط الاستهلاكي هو الذي يشكل هوية الأفراد والمجتمعات لسنوات. وعلى هذا الأساس، جرى العمل على تحويل الإنسان، «المواطن في مجتمع»، إلى «فرد مستهلك»، بمواصفات محددة قامت برسمها وسائل الإعلام بكل براعة، فهو نافذ الصبر، وسريع الإحساس بالملل، يتنقل بين الأشياء والسلع بسرعة كبيرة، لا يتمسك بشيء لفترة طويلة، وبالتالي يربطه بالسلعة نوع من الالتزام المؤقت، والذي سرعان ما يزول، بحيث تحلُّ الرغبة في الاستهلاك محل الحاجة الحقيقية للسلعة. وبدلاً من أن تشبع السلعة «الحاجة الحقيقية» للمستهلك، يصبح على السلعة إشباع «رغبة» المستهلك، والأفضل أن يكون هذا الإشباع مؤقتاً وسريعاً، لتتكون داخل المستهلك «رغبة» جديدة تجاه سلعة جديدة. في المجتمع الرأسمالي الغربي، تقوم وسائل الإعلام والدعاية والمؤسسات الثقافية الرأسمالية بتحديد ما نحن بحاجة إليه، وتحديد المعايير اللازمة لهذه الحاجات من خلال الترويج لنمط استهلاك محدد يخدم مموليه الكبار. وعليه جرت صناعة نموذج «مثال» لكل شيء. ليس المطلوب من الإنسان أن يفكر بحاجاته، بل أن يتابع المزيد والمزيد مما تقدمه له وسائل الإعلام ومؤسساته. وهي لا تترك له شيئاً، تدخل في أدق التفاصيل، الطعام، والملبس، وسائل النقل والاتصالات والهواتف المحمولة والعطور.. إلى مزيلات الشعر وأدوات الحلاقة.. إلخ. والمشترك بين هذه الاشياء في عالم الدعاية والإعلان هو الحديث عن الرفاهية، «رفاهية» وهمية تحققها بشرائك للمنتج المعلن عنه.

يكمن الهدف من هذه العملية خلق صورة اجتماعية وهمية للفرد يحددها الإعلام من خلال تحديد الذوق العام. واستخدم لذلك أدوات وموارد هائلة ووظف فيها أغلب رموز الثقافة من مشاهير الفنانين والفنانات في هوليود إلى نجوم الرياضة وحتى الشخصيات الخيالية في قصص وحكايات الأطفال والقصص المصورة. وتقوم هذه العملية على تسويق صورة مزيفة عن هذه الشخصية أو تلك من «المشاهير والنجوم» لأغراض دعائية بعيدة عن حقيقتهم وحياتهم الفعلية، بحيث تصبح تلك «الصورة المزيفة» هي المعيار في تحديد هوية الأفراد داخل المجتمع.

إنَّ استبدال مفهوم المواطنين بمفهوم المستهلكين عمليّاً يُحوّل «المجتمع» إلى مفهوم «مراكز التسوق»

وهم الاختيار

لا تكتفي الدعاية بأن تتدخل بكل تفاصيل الحياة اليومية للمتلقي، بل تقدم له وهماً بقدرته على الاختيار، فغالباً ما يظهر المنتج المعلن عنه مقابل منتج آخر. هنا يجري الترويج من خلال المقارنة، مرفقة بعبارات مثل: «لا تحتار، ما عليك إلا تختار. أو لسنا الوحيدين ولكننا الأفضل» وغيرها. تسعى شركات الترويج والإعلان، أياً كانت الطريقة التي تستخدمها، إلى إقناع المتلقي ليس فقط بوهم القدرة على الاختيار، بغضّ النظر عن ظرفه الاقتصادي. بل بضرورة شراء المنتج حتى يحقق مستوى اجتماعياً معيناً من القبول الذي يفترضه الإعلان، محدداً بذلك هويته الاجتماعية. لقد جرى ربط مفهوم الهوية الشخصية للفرد وموقعه الاجتماعي ووسائل إدراكه الذاتي بقيم الاستهلاك والإنفاق.

ضرورات الناس

الحالة الاجتماعية للبشر تستلزم أن يشعر الإنسان برابطة تجمعه مع بقية أقرانه من الناس وعادة ما تظهر هذه العلاقة من خلال مجموعة من البنى والتنظيمات الاجتماعية «عائلة، مدرسة، أحياء، مؤسسات، نقابة... إلخ». إنَّ استبدال مفهوم المواطنين بمفهوم المستهلكين، عملّياً يُحوّل «المجتمع» إلى مفهوم «مراكز التسوق»، فتكون النتيجة مجتمعاً مفككاً مؤلفاً من أفراد يعانون الاغتراب، لا يرتبطون بأية التزامات، تائهين، ممزقي الشخصية، ومحرومين من الوعي التاريخي الجمعي، ويشعرون نتيجة ذلك بهبوط في معنوياتهم وعجزهم من الناحية الاجتماعية.

لقد ولّد النظام الرأسمالي، ويُولّد بشكل متزايد، أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة. ولم يعد النضال من أجل التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي مسألة افتراضيةً تخص السياسيين وحدهم، لقد بات ضرورة تخص أفراد هذا الكوكب بشكل مباشر.

قاسيون
2020
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار